



الأمانة العامة لمجلس الوزراء

التقرير الربعي الأول للعام الثاني من عمل الحكومة الفلسطينية
الثالثة عشرة
(2010/8/31 - 2010/5/19)

المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	كلمة أمين عام مجلس الوزراء
4	الملخص التنفيذي
7	المواقف السياسية للحكومة
	الإنجازات القطاعية وإنجازات المؤسسات
9	في مجال العدالة وسيادة القانون
11	في مجال الأمن
13	في مجال العلاقات الدولية
14	في مجال مواجهة الجدار والاستيطان
16	في مجال الشؤون المالية
18	في مجال التنمية الإدارية
22	في مجال الحكم المحلي والإداري
24	في مجال الإعلام
26	في مجال المعلومات والإحصاء
27	في مجال إدارة الأراضي
28	في مجال الحماية الاجتماعية والتمكين
31	في مجال التعليم العام والتعليم العالي والتدريب المهني
33	دعم الجانب الديني
34	في مجال الصحة
36	في مجال تمكين المرأة
37	في مجال الشباب والرياضة
39	في مجال الثقافة والتراث
41	في مجال الصناعة والتجارة والاستثمار وحماية المستهلك
43	في مجال العمل والعمال
44	في مجال الزراعة والتنمية الريفية
46	في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
48	في مجال السياحة والآثار
49	في مجال النقل والمواصلات والمنافذ الدولية
52	في مجال الطاقة
53	في مجال المياه والمياه العادمة
54	في مجال البيئة والموارد الطبيعية والنفايات الصلبة
55	في مجال الإسكان والمباني العامة
58	الصعوبات
63	التوصيات
66	ملاحق

كلمة أمين عام مجلس الوزراء

سعت الحكومة مع بدء عامها الثاني إلى تعزيز أسس التميز في الأداء الحكومي ودفع عملية الإصلاح في المؤسسات الحكومية وتعزيز قدرتها على رعاية مصالح المواطنين وتقديم الخدمات الأفضل لهم مع كل ما يتطلبه ذلك من أهمية تأهيل وإعداد الكوادر المؤهلة والقادرة على المساهمة في عملية البناء الشاملة لتحويل برنامج الحكومة إلى واقع ملموس.

وإذ تقدم الحكومة تقريرها الربعي الأول من عامها الثاني فهي تدرك أهمية مواكبة المعايير الدولية في الأداء الحكومي لاستكمال وترسيخ البنية المؤسسية، وقواعد الحكم الرشيد، وتوفير الأمن والأمان، وتعزيز قيم الحرية والمساواة وسيادة القانون، والفصل بين السلطات استناداً على ما تم تحقيقه من إنجازات في هذه المجالات خلال السنوات الماضية.

د. نعيم أبو الحمص

أمين عام مجلس الوزراء

الملخص التنفيذي

رغم الانجازات الكثيرة التي تحققت على الأرض خلال العام الأول لعمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، إلا أنها تعهدت بمواصلة العمل خلال العام الثاني لعملها لاستكمال بناء مؤسسات الدولية وتوفير الشروط الموضوعية الكفيلة بدحر الإحتلال، وذلك من خلال التزامها العمل في كافة القطاعات على صعيد البنية التحتية، وقطاع الحكم، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والتي من شأنها توفير خدمات أفضل للمواطنين، ورفع مستوى المعيشة، وتعزيز مسيرة التحديث والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، في إطار وثيقة الإجراءات والأولويات الحكومية "موعد مع الحرية" التي تهدف إلى التركيز على الاجراءات الأساسية المطلوب إنجازها لاستكمال بناء مؤسسات دولة فلسطين خلال العام الثاني من برنامج الحكومة.

ففي الربع الأول من العام الثاني لعمل الحكومة، وفي إطار دعمها لقطاع العدالة وسيادة القانون عملت الحكومة على ترسيخ سيادة القانون والتأكيد على استقلالية القضاء وصون الحقوق والحريات، كونها تشكل مبادئ هامة ستقوم عليها دولة فلسطين المستقلة. وخلال هذه الفترة أصدرت الحكومة قراراً يقضي باعتبار يوم 16 آذار من كل عام يوماً وطنياً لحقوق الإنسان الفلسطيني.

ومن أجل ضمان أمن وأمان المواطنين وإشاعة روح الالتزام بالقانون، وإعادة هيكلة المؤسسة الأمنية، فقد قامت الحكومة بمجموعة من الخطوات التنظيمية والإدارية التي ساهمت في حفظ النظام وتطبيق القانون في كافة المحافظات، وملاحقة المطلوبين للعدالة، ومصادرة المركبات غير القانونية، واحتواء المشاكل العشائرية، وخلال الفترة الماضية صادقت الحكومة على استكمال تجهيز البنية التحتية للمؤسسات الأمنية، وصادقت كذلك على قرارات أخرى تهدف إلى تعزيز التكامل ما بين قطاعي الأمن والعدالة.

وعلى صعيد دعمها لقطاع العلاقات الدولية ولحشد الدعم الدولي لقيام دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، حرصت الحكومة على ضمان مشاركة فلسطين الكاملة والفاعلة في أسرة المجتمع الدولي، وقامت بتوقيع العديد من الاتفاقيات، ومنها اتفاقية اللجنة الفلسطينية التركية المشتركة، وعقد المشاورات المختلفة، إلى جانب توطيد العلاقات وقنوات الاتصال بين الفلسطينيين في الشتات وأقربانهم المقيمين في فلسطين.

وواصلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة دعمها للمناطق المتضررة من الجدار لتعزيز صمود المواطنين وتثبيتهم على أرضهم، من خلال القيام بزيارات ميدانية استهدفت المناطق المتضررة للإطلاع على أحوال المواطنين ومعاناتهم والعمل على دعم صمودهم، إضافة إلى متابعة ملفات ترميم (4) منازل في البلدة القديمة للمدينة المقدسة، وتعطيل صفقات لبيع عقارات وأراضي في منطقة النبي صموئيل وسلوان، ومتابعة ملفات أوامر الهدم ووقف البناء وقضايا التزوير.

ولتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وترشيد النفقات الحكومية، حرصت الحكومة على اتباع سياسات مالية سليمة تضمن تقليص الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية، وتعزيز القدرات الذاتية للإقتصاد الوطني. وتحقيقاً لذلك فقد قامت الحكومة باتخاذ إجراءات إصلاحية ترشيدية وتنظيمية، حيث صادقت على القرار الذي يقضي بتنظيم استخدام المركبات الحكومية في القطاع المدني، وذلك في ظل الصعوبات التي تواجهها السلطة الفلسطينية بسبب تدني المساعدات الخارجية.

أما في مجال التنمية الإدارية فقد حرصت الحكومة على استكمال عملية البناء المؤسسي واستمرار تطوير المؤسسات الرسمية حتى تتمكن من المساهمة الفعالة في إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية، فقد صادقت الحكومة على خطة إصلاح نظام التقاعد العام للسلطة الوطنية الفلسطينية، وصادقت كذلك على الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية.

وفي إطار دعمها لتعزيز قدرة وفاعلية مؤسسات الحكم الإداري وهيئات الحكم المحلي، فقد واصلت الحكومة تطوير قدرات هذه الهيئات ومساعدتها للوصول إلى الاستقلال المالي والإداري الذي يساهم في النهوض بأداء المؤسسات الديمقراطية. وخلال الربع الأول من العام الثاني لعملها صادقت الحكومة على تشكيل لجنة فنية لتعديل قانون المالكين والمستأجرين.

ونظراً لأهمية الإعلام في الإرتقاء بالأداء الحكومي، فقد أولت الحكومة هذا القطاع اهتماماً كبيراً، كونه يعزز وسائل مساءلتها، ويضمن للمواطنين الحصول على المعلومات العامة، إضافة إلى نشر أجندة السياسات التي تتبناها الحكومة.

وواصلت الحكومة دعمها لقطاع المعلومات والإحصاء إدراكاً منها بأهمية هذا القطاع، لتطوير السياسات والخطط الوطنية، وتوفير البيانات اللازمة للسياسات الحكومية وتحديثها ومواءمتها مع المعايير الدولية. ولحماية وإدارة الأراضي تقوم الحكومة بتطوير سجل شامل ودقيق تلبية لهذا الغرض، وتسهيلاً لإجراءات نقل الملكية، فقد صادقت الحكومة على (18) قراراً بشأن منح إذن شراء أموال غير منقولة للأجانب الطبيعيين (الفلسطينيين غير الحاملين للهوية الفلسطينية، وكذلك الأشخاص المعنويين).

ونظراً لأهمية قطاع التنمية الاجتماعية، فقد قامت الحكومة مجال توفير الحماية الاجتماعية والتمكين بتشكيل لجنة وزارية خاصة لوضع تصور يشمل ماهية ومجال عمل صندوق التمكين الاقتصادي للأسر المحتاجة في فلسطين، ودعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال.

وفي سياق دعمها للتعليم العام والتعليم العالي والتدريب المهني فقد حرصت الحكومة على توفير فرص الالتحاق بالتعليم للجميع في ظل بيئة تربوية تعليمية تتميز بجودتها العالية، وتحسين نوعية التعليم. وصادقت خلال هذه الفترة على استملاك قطع أراضي لصالح وزارة التربية والتعليم لإقامة مدارس عليها في محافظتي جنين والقدس.

وعلى مستوى دعمها للقطاع الصحي لضمان الوصول إلى خدمات صحية ذات جودة عالية، فقد قامت الحكومة بتخصيص منفعة أراضي لإقامة مراكز صحية عليها في محافظتي القدس وجنين.

أما على صعيد تمكين المرأة، فقد حرصت الحكومة على تطوير إمكانيات الفتيات والنساء وتدريبهن، وزيادة نسبة مشاركتهن في سوق العمل وحمايتهن، وتم خلال هذه الفترة تقديم مشروع للجنة وزراء الاقتصاد العرب لتمويل المشاريع الخاصة بمحاربة العنف ضد المرأة.

وفي إطار دعمها لقطاع الشباب والرياضة وتمكين الشباب لخلق قيادات مجتمعية مؤهلة ومدربة للمساهمة في بناء الدولة ومؤسساتها، صادقت الحكومة على تخصيص جزء من قطعة أرض لصالح مجلس الخدمات المشترك في محافظة جنين لبناء صالة رياضية مغلقة.

وفي مجال حماية الموروث الثقافي تواصلت الحكومة سعيها لتعزيز التواصل مع ثقافات العالم والشعوب لكسب التأييد لفلسطين، والتعريف بالإبداع الفلسطيني، مع الحفاظ على الهوية الوطنية وحماية تراث المجتمع وفمره وتاريخه، فقد صادقت الحكومة على تشكيل اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية في فلسطين.

وفيما يخص قطاع التنمية الاقتصادية حرصت الحكومة على البدء ببرامج اقتصادية تساعد في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتعزيز قدراته، ففي مجال الصناعة والتجارة والاستثمار وحماية المستهلك ركزت الحكومة على تحقيق التوسع في قطاع الصادرات الفلسطينية، فقد صادقت على تشكيل لجنة فنية لتفعيل اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، وصادقت كذلك على تشكيل الفريق الوطني الفلسطيني للمفاوض بشأن توقيع اتفاقية تجارة حرة مع دول الميركسور.

وواصلت الحكومة حماية حقوق العمال وتحسين ظروف العمل وحماية القوى العاملة من الاستغلال ومن ظروف العمل غير الآمنة، وإعداد البرامج المستدامة التي تكفل لهم العمل وتهدف إلى التقليل من حدة البطالة. ولأهمية قطاع الزراعة والتنمية الريفية كونه يشكل أحد القطاعات الرئيسية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، قامت الحكومة بالمصادقة على الاتفاقية العربية رقم (12) لعام 1980 بشأن العمال الزراعيين لمواكبة وتبني ما يعود بالفائدة على أبناء شعبنا.

وفيما يتعلق بدعم الحكومة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قامت بتشكيل لجنة خاصة لدراسة الخطوات العملية لتفعيل عضوية فلسطين في الاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد البريدي العالمي.

وتأكيداً من الحكومة على أهمية القطاع السياحي واصلت بذل الجهود الهادفة إلى انفتاح فلسطين على العالم الخارجي وانضمامها إلى الخارطة السياحية الدولية، وإنشاء البنية التحتية السياحية اللازمة وتوسيع المرافق والمنشآت الرياضية.

ويشكل تطوير قطاع البنية التحتية وسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، ففي مجال النقل والمواصلات والمنافذ الدولية بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لربط فلسطين بالعالم الخارجي من خلال بناء المطارات الدولية في الضفة الغربية وغزة، فقد تم اعتماد منطقة البقيعة شمال شرق القدس لتكون موقعاً لمطار فلسطين الدولي.

وفي الجانب المتعلق بتوفير الطاقة وتلبية الاحتياجات الفلسطينية منها، حرصت الحكومة على استغلال مصادر الطاقة البديلة، وفي إطار جهودها لمحاربة سرقة الكهرباء قامت بالمصادقة على تشكيل لجنة فنية خاصة لدراسة وتقديم توصيات محددة لمكافحة هذه السرقة.

ولحماية مصادر المياه الفلسطينية في ظل السيطرة الإسرائيلية على العديد منها، سعت الحكومة خلال هذه الفترة إلى إنشاء شبكة مياه عامة تكفل تزويد المواطن الفلسطيني بالمياه الصالحة للاستخدام البشري، وفي إطار مكافحة التحديات على المياه الفلسطينية، صادقت الحكومة على تشكيل لجنة وزارية خاصة لتقديم صيغة نهائية حول تعديل مشروع قانون المياه.

وللحفاظ على البيئة وحمايتها صادقت الحكومة على تخصيص قطع أراضي في وسط الضفة الغربية لإنشاء مكب للنفايات الصلبة، وقامت كذلك بتخصيص أرض لإدارة النفايات الصلبة في رام الله.

كما سعت الحكومة في إطار دعمها للإسكان وتأهيل شبكات الطرق والمباني العامة إلى إعداد معايير الإسكان والبناء التي تضمن إنشاء مساكن تتصف بمواصفات السلامة والأمان، وقامت كذلك بإعادة تأهيل وصيانة العديد من الطرق في مختلف المحافظات.

ورغم الظروف الصعبة والمعوقات الكثيرة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الأرض، إلا أن الحكومة عازمة على المضي قدماً في تنفيذ برنامجها، وإقامة دولة فلسطين المستقلة، وتحقيق أماني الشعب الفلسطيني في التحرر، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام 1967.

المواقف السياسية للحكومة

- أدانت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بشدة الجريمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المتضامنين الدوليين على متن أسطول الحرية في المياه الدولية الذي كان في طريقه لكسر الحصار عن قطاع غزة، واعتبرت ضحايا جريمة الاحتلال ضد أسطول الحرية شهداء القضية الفلسطينية. داعية المجتمع الدولي إلى إدانة هذه الجريمة وترجمة جميع القرارات الدولية الداعية لرفع الحصار عن غزة إلى مواقف عملية تلزم إسرائيل برفع الحصار واحترام وحدة الأراضي الفلسطينية.
- شددت الحكومة الفلسطينية على ضرورة إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، كما وطالبت دول العالم بالاستجابة للمطالب الفلسطينية المشروعة المتكررة على مدار الأعوام السابقة بضرورة رفع هذا الحصار الظالم، واعتبرت أن السياسة الإسرائيلية في تعاملها مع السفينة الأيرلندية "راشيل كوري" هدفت إلى تجميل سياسة الاحتلال القبيحة بعد تعاملها الإجرامي مع أسطول الحرية للخروج من مأزقها السياسي والدبلوماسي في ظل الإدانة الدولية التي تتعرض لها.
- أكدت الحكومة الفلسطينية أن نجاح المساعي الأميركية وجهود اللجنة الرباعية الدولية لإطلاق عملية السلام يعتمد في هذه اللحظة على الوقف التام للاستيطان، والالتزام بخط الرابع من حزيران كأساس لتحديد الحدود بين دولة فلسطين وإسرائيل تمهيداً لوضع الترتيبات الأمنية وفق ذلك، وبحث كافة قضايا الوضع النهائي، وخاصة القدس واللجئين والمياه وسواها من القضايا.
- أشادت الحكومة الفلسطينية ببيان قمة مجموعة الثماني الذي أكد على أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة لا يمكن أن يستمر، لإتاحة إيصال المزيد من المساعدات إلى سكانه الفلسطينيين، مطالبة بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1860) لضمان دخول المساعدات الإنسانية وحركة السلع التجارية والأفراد من وإلى غزة دون أي عاقبة، ومؤكدة على ضرورة تحويل ما جاء في البيان من أقوال إلى أفعال من خلال إجبار إسرائيل على تطبيق الاتفاقات الموقعة مع السلطة الوطنية وفتح جميع المعابر دون استثناء.
- طالبت الحكومة الفلسطينية بتطبيق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن جدار الضم والتوسع وما تبعه من تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثاني من آب عام ألفين وأربعة لهذا الرأي الذي أكد على عدم شرعية الجدار والاستيطان في جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية.
- رحبت الحكومة الفلسطينية بزيارة السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى قطاع غزة، وعبرت عن أملها بأن تشكل هذه الزيارة محطة نحو إلزام إسرائيل برفع الحصار، وكذلك المساعدة في تهيئة الأجواء الداخلية من أجل المصالحة والتوقيع على الورقة المصرية كمدخل لإنهاء الانقسام وإعادة الوحدة للوطن، مطالبة برفع الحصار بشكل كامل وفوري عن قطاع غزة وفتح كافة المعابر.
- رحبت الحكومة الفلسطينية بقرار الإدارة الأميركية رفع مستوى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ليصبح مفوضية عامة، كما أشادت بقرار الحكومة الفرنسية رفع مستوى المفوضية العامة لفلسطين إلى بعثة فلسطين، وأكدت الحكومة أن هذين القرارين يمثلان خطوة هامة على صعيد دعم الخطة الفلسطينية لمواصلة بناء مؤسسات الدولة وإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.
- أكدت الحكومة الفلسطينية على دعمها لقرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والداعي إلى إيجاد مراقبين دوليين على المعابر مع إسرائيل لضمان رفع الحصار، وكذلك تواجد أجهزة السلطة الفلسطينية المختصة لخدمة هذا الغرض، وتطبيق اتفاقية المعابر الموقعة عام 2005، والتي تشمل على الممر الآمن لربط

قطاع غزة والضفة الغربية، وضمان الوحدة الجغرافية بينهما وحرية التنقل بين الضفة والقطاع، وتحفظ لشعبنا حقه في التواصل بين أجزاء الوطن والعالم الخارجي.

- استنكرت الحكومة الفلسطينية قرار الحكومة الإسرائيلية القاضي بإقامة مستوطنة جديدة شرق نابلس، وإضافة (23) مبنى في ثماني مستوطنات في الضفة الغربية، وأدانت الحملة المتواصلة التي يشنها الاحتلال بحق المواطنين وممتلكاتهم، وأخرها إزالة القبور في مقبرة مأمّن الله بالقدس.
- دعت الحكومة الفلسطينية الإدارة الأمريكية عشية انطلاق المفاوضات المباشرة بالزام إسرائيل بالكشف عن مصير المفقودين، وإعادة رفات الشهداء الذين تحتفظ بهم إسرائيل في انتهاك صارخ لكافة الاتفاقيات الدولية ولمبادئ وحقوق الإنسان.
- طالبت الحكومة الفلسطينية بالتركيز على الجهود الدبلوماسية المبدولة حالياً على جوهر عملية السلام والقضايا السياسية، والمتمثلة في إنهاء الاحتلال، بدلاً من المغالاة في التركيز على شكل المفاوضات، مؤكدة أن عملية السلام انحرقت عن مسارها الصحيح ليس بسبب نقص المفاوضات، بل بسبب عدم التركيز والاهتمام بمضمون وجوهر هذه العملية وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.
- شددت الحكومة الفلسطينية على ضرورة عدم الاستهانة بالضغط الممارس على السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل قدرة نتنياهو على إقناع الإدارة الأمريكية بموقفه القاضي بجاهزيته للانتقال إلى المفاوضات المباشرة وأن المشكلة في هذا الإطار تتعلق بالجانب الفلسطيني، مشددة على موقف القيادة الفلسطينية وحكمته للحفاظ على المصالح الوطنية الفلسطينية الآنية والمستقبلية.
- ناشدت الحكومة الفلسطينية جميع الدول المانحة الوفاء بالتزاماتها حتى تتمكن السلطة من مواصلة مهامها والتزاماتها تجاه أبناء شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، بما يضمن مواصلة تقديم الخدمات الأساسية وتعزيز الصمود للمواطنين.
- رحبت الحكومة الفلسطينية بقرار مجلس النواب اللبناني منح حق العمل للاجئين الفلسطينيين في القطاعات المسموح بها للأجانب، معربة عن تقديرها للبنان الشقيق على هذه الخطوة، وعن أملها بأن تعقبها خطوات أخرى نحو إقرار كامل الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين، لمواجهة مشاريع التوطين وتعزيز صمود اللاجئين إلى حين عودتهم إلى أرضهم ووطنهم.

الإنجازات القطاعية والمؤسسية

في مجال الحكم

لقد شكل العام الأول من عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة طريقاً نحو خطوات أساسية وحيوية في مجال البناء والمؤسسية، وترسيخ أسس ومقومات الدولة في مجالات الحكم والإدارة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية، وبالرغم من الانجازات النوعية والملموسة التي حققتها الحكومة الفلسطينية في المجالات والقطاعات المختلفة، إلا أنها عازمت على مواصلة العمل واستكمال الجهود الحثيثة في متابعة تنفيذ خططها وأهدافها للعام الثاني والأخير في إطار وثيقة الإجراءات والأولويات الحكومية "موعد مع الحرية" والتي تهدف إلى التركيز على الإجراءات والأولويات الأساسية المطلوب إنجازها لاستكمال بناء مؤسسات دولة فلسطين وإنهاء الاحتلال في عامها الثاني.

ففي العام الثاني لعملها باشرت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بتحقيق مجموعة من الانجازات الأخرى في مجال الحكم وسياساته والتي تبلورت عبر القطاعات التالية:

أولاً: قطاع العدالة وسيادة القانون

إن ترسيخ سيادة القانون والتأكيد على استقلالية القضاء وصوصن الحقوق والحريات تأتي في مقدمة الأهداف وأولويات العمل التي تسعى الحكومة الفلسطينية إلى تعزيزها في العام الثاني لعملها كونها تشكل مبادئ هامة ستقوم عليها دولة فلسطين الديمقراطية ومؤسساتها في ظل نظام ديمقراطي يقوم على التعددية، والفصل بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان وترسيخ قيم الحرية والعدالة والمساواة.

ففي إطار تعزيز العدالة وترسيخ سيادة القانون قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة ممثلة بوزارة العدل بما يلي:

- توقيع اتفاقية تعاون مشترك مع الحكومة الإيطالية لدعم وتطوير وحدة حقوق الإنسان، والتعاون مع الإتحاد الأوروبي لوضع خطة جديدة لحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

- عقد ورشتي عمل للمستشارين القانونيين في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية لشرح السياسات التشريعية وتحليل أثر التشريع، وتقديم ورقة لمجلس الوزراء لتحديد أولويات ومشاريع التشريعات اللازمة لإنشاء دولة فلسطين.
- متابعة العمل في لجنة توثيق الجرائم المتعلقة بحقوق الإنسان وإعداد التقارير الخاصة، وإصدار قرار من قبل مجلس الوزراء باعتبار يوم 16 آذار من كل عام يوماً وطنياً لحقوق الإنسان الفلسطيني.
- عقد العديد من الدورات التدريبية استهدفت موظفي المحاكم وعدد من أعضاء النيابة وقضاة الصلح والبداية في مختلف المحاكم.
- المشاركة في مؤتمرات واجتماعات المجلس العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع للجامعة العربية.
- تخصيص مليون شيكل ضمن موازنة الوزارة مخصص لبند المطبوعات لإصدار الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية"، وتم إصدار (3) أعداد من الجريدة الرسمية.
- استنجاز مقر خاص للنيابة العامة في رام الله، وتسديد ديون النيابة العامة وقيمتها (394160) شيكل.
- فتح نواة للطب العدلي في مستشفى عالية في الخليل، والمصادقة من قبل مجلس الوزراء على إعداد مشروع قانون الطب العدلي، وإجراء العديد من النشاطات الخاصة بعمل الطب العدلي.
- الحصول على الموافقة الكندية لتمويل إنشاء مركز الطب الشرعي، وتشكيل لجنة لمتابعة بناء مقر المعهد القضائي الفلسطيني.
- القيام بنشاطات لإدخال فلسطين في محكمة الجنايات الدولية، وتفعيل دور الوزارة في العدالة الجنائية.
- استملاك قطعة أرض في يطا ودورا وسنجل تمهيداً لبناء مجمعات عدلية.
- افتتاح فرع للوزارة في الخليل، واستحداث مكتب للوزارة في البلدة القديمة بالخليل.
- التوقيع على اتفاقية مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ لاعتماد السجلات الإدارية في توفير بيانات ومؤشرات عن الواقع العدلي في الأراضي الفلسطينية.
- إعداد مذكرة تفاهم مع جامعة بيرزيت لاختيار القانونيين المتفوقين في كلية القانون من أجل تنفيذ مشروع "عدالة المستقبل".
- عقد اللقاء التفكري الأول للوزارة "نحو الريادة والتميز" في بيت لحم.
- المشاركة في (63) دورة تدريبية محلية، و(6) دورات تدريبية أخرى خارج الوطن.
- بلغ عدد المعاملات من تصديق وإصدار شهادات عدم محكومية وإدخال خلاصات أحكام (12346).
- اعتماد (7) جمعيات خيرية وأهلية، وحل جمعيتين، وتشكيل (9) لجان في قضايا مختلفة.
- منح (10) شهادات ترخيص بالترجمة، وتجديد (20) شهادة، وإصدار (8) شهادات تحكيم.
- إحياء اللجنة الفلسطينية الإسرائيلية القانونية المشتركة، ورئاسة اللجنة الفرعية الفلسطينية الأوروبية المشتركة لحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.
- المشاركة في إعداد مشروع القانون الاسترشادي العربي للكتاب العدل في إجتماع عقد في بيروت.
- تشكيل لجنة مختصة لتحديد النموذج الأمثل للمساعدة القانونية وتطوير إستراتيجية متكاملة لها.

أما مجلس القضاء الأعلى فكانت إنجازاته على النحو التالي:

- المشاركة في اللجنة الوطنية لإعداد الخطة الإستراتيجية لقطاع العدالة.
- توقيع مذكرة تفاهم مع معهد الحقوق في جامعة بيرزيت في مجال تجميع أحكام المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف واستنباط المبادئ القانونية ودمجها ونشرها في قاعدة البيانات المقتني.
- التوصل لاتفاق مع معهد التدريب القضائي لتنسيق العمل بين الجهتين، بحيث يكون المجلس مسؤولاً عن إعداد الخطط التدريبية للقضاة، واختيار المتدربين والمدربين، ويكون المعهد مسؤولاً عن تنفيذ الخطط التدريبية.
- دراسة إعداد لوائح داخلية يستطيع من خلالها تعديل تعليمات العمل في التفتيش القضائي ليشمل التفتيش على النيابة العامة.
- دراسة موضوع "الأحداث" لتوفير ظروف محاكمة عادلة لهذه الفئة بالتعاون مع الدول المانحة.
- بلغ مجموع القضايا المفصلة في الربع الأول من هذا العام (40118) قضية، والقضايا الواردة (37159) قضية، والقضايا المدورة في المحاكم (42227) قضية.
- البدء بتنفيذ الخطة الرامية إلى إيجاد قضاة متخصصين، وتدريب (6) قضاة في مجال الوساطة القضائية.
- إصدار الإرشادات لتغيير وتوضيح الإجراءات المتبعة في دوائر كاتب العدل، وإعداد كتيب إرشادي حول نظام حفظ وترتيب وثائق وميزرات الدعوى.
- تدريب (7) قضاة في مجال إدارة الدعوى المدنية، وإنهاء التدريب القضائي الأولي لـ (11) قاضياً للصلح.

- مشاركة (14) قاضياً في دورة تدريب المدربين، وورشة عمل حول تطوير أساليب ومعايير التدريب القضائي، وتدريب (106) من قضاة الصلح على السلوك القضائي الأمثل، ومشاركة (47) قاضياً في مجال الجنائيات في ورشة عمل حول الأدلة العلمية.
- تدريب الكتبة ورؤسائهم على إجراءات موحدة للمحاكم والإدارات التنفيذية، واستخدام برنامج (ميزان 2).
- تطوير النسخة المحدثة ل (برنامج ميزان 2)، وتطبيق النسخة التجريبية في محكمة رام الله.
- استمرار العمل للبدء في بناء القصر العدلي في رام الله، ومجمعات محاكم في طولكرم والخليل بتمويل من الحكومة الكندية.
- تطوير نظام تبليغات مركزي إلكتروني في المحاكم، واستحداث إجراءات تبليغات موحدة.
- الانتهاء من ترميم وتجديد محكمة قفيلية، واستكمال توسعة محكمة أريحا بإضافة طابق وتأنيته.

ثانياً: قطاع الأمن

قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في العام الأول لعملها بمجموعة من الخطوات التنظيمية والإدارية والمهنية لضمان أمن وأمان المواطنين وإشاعة روح الالتزام بالقانون، وإعادة هيكلة المؤسسة الأمنية، وتجهيز البنية التحتية اللازمة للنهوض بمؤسسة أمنية مهنية ورشيقة والذي انعكس عبر قيام هذه المؤسسة بحفظ النظام وتطبيق القانون على كافة المحافظات وملاحقة المطلوبين للعدالة ومصادرة المركبات غير القانونية والمواد الفاسدة واحتواء المشاكل العشائرية والتحري عن جرائم القتل والخطف والأموال والسرقة والاعتداءات على حريات وأملاك المواطنين والدولة. وهي تولي في العام الثاني لعملها مزيداً من الجهود لتعزيز الأمان والعدالة وتقديم خدمات أفضل للمواطنين.

ففي الربع الأول لعملها قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بالمصادقة على مجموعة من القرارات الهادفة إلى استكمال تجهيز البنية التحتية للمؤسسات الأمنية والتي كان أهمها تخصيص أراضي حكومية في المحافظات المختلفة لا سيما أريحا وطوباس ونابلس وسلفيت لإقامة مقرات للأجهزة الأمنية.

كما وصادقت على قرارات أخرى هدفت إلى تعزيز التكامل ما بين قطاع الأمن وقطاع العدل كان أهمها تخصيص قطعة أرض في مدينة رام الله ولصالح الشرطة المدنية من أجل بناء مختبر جنائي عليها، كما قامت بتشكيل لجنة عليا مؤقتة لإعداد مشروع قانون المختبرات الجنائية.

وفي إطار آخر قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الداخلية والأمن الوطني بما يلي:

- قامت الأجهزة الأمنية بمصادرة أسلحة ومعدات قتالية وتفكيك خلايا مسلحة ومصادرة أموال غير قانونية، وقد بلغ عدد أنشطة الأجهزة الأمنية (4672) نشاطاً.
- بلغ مجموع ما تم تنفيذه من قبل جهاز الشرطة من قرارات صادرة منجزة (39986) في قسم التنفيذ، وإنجاز (7781) قضية في قسم التحقيق، والكشف عن (2279) قضية منجزة وقيد المتابعة في قسم المباحث، وإنجاز (145) قضية في قسم مكافحة المخدرات، وتوقيف (2463) شخصاً من الذكور و(79) من الإناث في مركز الإصلاح والتأهيل، وعدد القضايا المتعلقة بأمن الآثار والتراث الثقافي (231) قضية في مختلف المحافظات، و(237) قضية متعلقة بأمن المهن السياحية، واحتجاز (1054) مركبة، وإتلاف (885) مركبة غير قانونية، وبلغ عدد المخالفات المرورية (21765) مخالفة، وتنزيل (711) مركبة عن الشارع لحين تسوية أمورها القانونية، وفحص (46667) مركبة، وبلغ عدد المشاركين في الدورات الداخلية ما يقارب (1702) متدرّباً، و(95) متدرّباً في دورات خارجية.
- تعامل جهاز الدفاع المدني مع (3,533) حادث حريق و(501) حادث إنقاذ، وقام بإصدار (2,572) تصريحاً بعد الكشف عن المنشآت والمؤسسات والحرف المختلفة، وبلغ الإيراد المالي لإدارة السلامة العامة (358,460) شيكل لصالح خزينة السلطة الوطنية، والقيام بـ (7,274) جولة تفتيش على المنشآت، وفحص وترخيص (834) مصعداً، وبلغ الإيراد المالي لقسم المصاعد (124,800) شيكل، و تأهيل عدد من المواطنين في المؤسسات الخاصة والعامة، وعقد (115) دورة بمشاركة (6289) متدرّباً من مختلف شرائح المجتمع.
- بلغ عدد معاملات الأحوال المدنية (198993) معاملة بإيراد مالي (740363) دينار، إضافة إلى إنجاز (208) معاملات متفرقة بدون رسوم، و(85) معاملة تصحيح بقرارات لجنة التصحيح، و(2100) معاملة تسجيل بيانات جديدة لمواطني غزة ممن تم تسجيلهم بعد فصل المنظومة عن القطاع ليتسنى لهم الحصول على جوازات سفر فلسطينية، و(2021) معاملة تعديل بيانات مواطنين من قطاع غزة، و(82) معاملة لمن يهمه الأمر، و(273) معاملة خاصة بالإقامات وشؤون الأجانب، وبلغ مجموع معاملات جوازات السفر بأنواعها المختلفة (41894) جواز سفر فلسطيني بإيراد مالي (1472315) دينار.

- عقد اجتماع مع مؤسسة اليسر لمناقشة آلية تدريب منتسبي أجهزة إنفاذ القانون، واجتماع آخر مع مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والمشاركة في ورشة عمل حول الخطة الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء.
- القيام بزيارات ميدانية لعدد من مديريات الوزارة منها: جنين، سلفيت، طوباس، نابلس، بيت لحم، وطولكرم.
- إعادة تأهيل شبكة الاتصالات في داخلية رام الله، ووضع مقترحات لعدد من المشاريع التطويرية، وحوسبة هيكلية وزارة الداخلية وتحديثها.
- متابعة ملفات المطاردين، السلامة الأمنية للموظفين العموميين في قطاع غزة، التدريب المشترك الخاص بالمؤسسة الأمنية، مشروع المختبر الجنائي ومعهد الطب الشرعي، ومديرية الخدمات الطبية العسكرية.
- إعداد دراسات حول مواضيع تتعلق بالاستراتيجيات العامة وتحليل العلاقة بين الحركات السياسية الإستراتيجية.
- إجراء (12) جولة رقابية ووضع تقارير رقابية حول الأداء، وإعداد نظام إلكتروني لتقديم الشكاوى ومتابعتها والاستعلام عنها من خلال البوابة الإلكترونية (PORTAL).
- بلغ عدد شهادات حسن السيرة والسلوك لكافة المحافظات (1136) معاملة، ومعاملتين للتراخيص المتعلقة بكتابة العرائض، و(136) معاملة شهادات خلو سوابق لكافة المحافظات، و(3) معاملات حسن السيرة والسلوك لمحلات الصياغة والذهب، ومعاملة واحدة لطلبات الحصول على عدم ممانعة لوزارة الأوقاف وترخيص شركات حج وعمرة.
- إعداد وتوزيع بطاقات قياس الرضى من متلقي الخدمة حول أداء الموظفين، وتغطية نشاطات الوزارة إعلامياً، وإدراج تقارير أمنية إعلامية على الصفحة الإلكترونية، وتوزيع ملصقات ونشرات إعلامية حول الخدمات المدنية التي تقدمها الوزارة للمواطن.
- إعداد خارطة مشاريع لوزارة الداخلية، واعتماد الملحق الخاص لـ (26) مشروعاً، واعتماد مسودة مصفوفة المؤشرات، وترجمة عدد من الوثائق الهامة.
- تخصيص أراضي لكل من هيئة الإمداد والتجهيز لبناء مجمع اللوجستيات، ولجهاز الشرطة لبناء مراكز الشرطة وبناء المختبرات الجنائية، إضافة إلى تخصيص أراضي لصالح جهاز الدفاع المدني.
- تجهيز مديرية حوارة واعتبارها كباقي المديريات، ومركز بديا لربطه بالمنظومة العاملة، وتشغيل مركز خدمات المواطنين في الخليل، وبدأ أرشفة السجلات في الأحوال المدنية في كل من رام الله، حلحول، والخليل، وتركيب أنظمة الحماية والتشفير على الشبكة التي تربط المديريات مع الوزارة.

ثالثاً: قطاع العلاقات الدولية

- واصلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة خلال الربع الأول من السنة الثانية لعملها بذل الجهود اللازمة لحشد الدعم الدولي من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان مشاركة فلسطين الكاملة والفاعلة في أسرة المجتمع الدولي.
- وتدعيماً لهذا الهدف قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية بما يلي:**
- اعتماد خطة للتحرك السياسي والدبلوماسي الفلسطيني كمرتكز أساس لخطة من أجل استكمال بناء مؤسسات الدولة.
 - صياغة خطة لتطوير الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في الوزارة، وإعداد التعميم السياسي الخاص بها، وإرساله إلى كافة السفارات والممثلات في الخارج.
 - توقيع اتفاقيات مشاورات سياسية مع دول البلطيق، واتفاقية اللجنة الفلسطينية التركية المشتركة، وإعداد مسودة لاتفاقية اللجنة المشتركة الفلسطينية الإيطالية.
 - عقدت اللجنة الفلسطينية الأوروبية المشتركة اجتماعها السنوي السادس في رام الله، وتم الموافقة على تمديد خطة العمل الفلسطينية الأوروبية المشتركة حتى نهاية العام.
 - إنجاز مشروع شجرة لكل مغترب، حيث تم زرع أشجار وتسميتها بأسماء المغتربين الفلسطينيين في القرى والمناطق المهتدة بالمصادرة.
 - التحضير للقمّة الإفريقية، والإعداد للاجتماع الوزاري لمنندى التعاون العربي الصيني في الصين.
 - عمل مقترح حول النظام الداخلي لمعهد التدريب الدبلوماسي، والإشراف على الطلبة الذين أنهوا عامهم الأول في إسبانيا، وعمل برنامج تدريبي لطلاب المنحة الإسبانية.
 - تخريج عدد من الموظفين الإداريين والدبلوماسيين الذين أتموا المستوى الثالث من دورة اللغة الإسبانية.

- تعميم نموذج شهادة حسن السير والسلوك الصادرة عن وزارة الداخلية على جميع البعثات والقنصليات والممثلات لدى السلطة.
- قامت دائرة التصديقات في رام الله ونابلس والخليل بالتصديق على (32206) معاملات، وبلغت الإيرادات (352080) شيكل.
- إيداع (12000) شيكل في حساب وزارة المالية، وهي فروقات رسوم الجوازات المحولة من السفارات.
- بناء قاعدة بيانات إلكترونية تتعلق بالعلاقات الثنائية بين فلسطين ومختلف دول آسيا وإفريقيا.
- إعداد تقارير إعلامية يومية عن الوضع الفلسطيني في الصحف العربية والأجنبية والإسرائيلية، وتقارير إعلامية خاصة في عدة مواضيع.
- إعداد تقرير الانتهاكات الإسرائيلية ضد شعبنا وتقديمه للمقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.
- تقديم مقترح لمجلس الوزراء لتشكيل لجنة وطنية تدير مشاريع وكالة الطاقة الذرية في فلسطين، ومتابعة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمراجعة معاهدة 2010.
- إعداد مسودة مرسوم رئاسي لإنشاء المعهد الدبلوماسي الفلسطيني، ومذكرة تفاهم مع معهد أبو لغد للتعاون بين الطرفين في مجال تدريب وإعداد كادر دبلوماسي مؤهل.
- تحديث قاعدة بيانات كافة البعثات الدبلوماسية، واعتماد نوعين من بطاقات موظفي البعثات الدبلوماسية.
- المشاركة في العديد من الإجتماعات منها: اجتماع وزراء الخارجية على هامش اجتماع السيكاسطنبول واجتماع المنتدى العربي التركي، والاجتماع المشترك بين الدول العربية ودول الباسفيك في أبو ظبي، والمشاركة في قمة الاتحاد الإفريقي في أوغندا، وفي مؤتمر أفاق التعاون بين العالم العربي وجزر الباسفيك في أبو ظبي، والعديد من المؤتمرات الأخرى.
- الاجتماع مع سفراء وممثلي السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى السلطة الوطنية لمناقشة موضوع الاعتداء على أسطول الحرية، ومع اليونسكو بهدف تقديم الدعم للوزارة في خطتها السياسية لإقامة الدولة.
- زيارة عدد من دول البلطيق، والمشاركة في الزيارات الرسمية التي قام بها الرئيس إلى رومانيا وبلغاريا، والقيام بزيارات إلى ألمانيا، الأرجنتين، وفنزويلا.
- الالتقاء بالعديد من الشخصيات منها: نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية البلجيكي، وزير خارجية سوازيلاند، رئيس لجنة الشيوخ المكسيكي، وممثل الاتحاد الأوروبي والسيد خوسيه ريرا، وممثلي عدد من الدول المعتمدة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، وسفرنا في الخارج والعديد من الشخصيات.
- مطالبة جامعة الدول العربية بدعم الموقف الفلسطيني من أي تعديل على المسودة النهائية من الإستراتيجية المائية للاتحاد من أجل المتوسط.
- البدء بعمل قاعدة بيانات تتعلق بتجميع كافة المعلومات الاقتصادية والمؤشرات الخاصة بالوضع الاقتصادي في فلسطين والمعلومات والمؤشرات الاقتصادية.
- تدريب عدد من موظفي الوزارة وكادر وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية.
- الاتفاق مع وزارة الداخلية على آلية العمل بخصوص تسجيل فروع للجمعيات الأجنبية في فلسطين.

رابعاً: مواجهة الجدار والاستيطان

- وفي مجال مواجهة الجدار والاستيطان وتفعيل هذه القضية على الساحتين العربية والدولية، قامت وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان بـ:
- تفقد الأماكن السياحية المتضررة من الجدار في بيت لحم وشملت منطقة المخروور في بيت جالا وفندق الأفرست، ولقاء أصحاب المحال التجارية والمواطنين المتضررين في منطقة القبة ومسجد بلال بن رباح، والمشاركة في مسيرة ضد الاستيطان في الخليل، وكذلك إطلاق حملة "عمار يا بلدي" في البلدة القديمة من الخليل.
 - القيام بزيارات ميدانية استهدفت المناطق المتضررة للإطلاع على إحوال المواطنين ومعاناتهم والعمل على دعم صمودهم، والمشاركة في حملة من بيت لبيت لمقاطعة ومحاربة بضائع المستوطنات في محافظة سلفيت، وفي مسيرة العودة السلمية لقرى اللطرون المهجرة، والمسيرة الأسبوعية المناهضة للجدار في بلعين، وزيارة خربة راس الأحمر وقربة عاطوف في الأغوار الشمالية وتسليم أهالي البيوت المهدمة في الأغوار خيم وبركسات، والمشاركة في إطلاق حملة إعادة إعمار منطقة الفارسية في الأغوار الشمالية.
 - استقبال عدد من الوفود المتضامنة مع الشعب الفلسطيني ضد بناء الجدار والمستوطنات، منها وفود أمريكية وهولندية، ووفد تضامني كندي من مؤسسة صوت اليهود الحر، ومديرة عمليات "الأونروا" في الضفة الغربية.

- عقد الاجتماع الأول لمجلس السياسات الاستشاري والذي يضم (37) عضواً، واللقاء مع اللجان الشعبية السلمية العاملة في مجابهة الجدار والاستيطان.
- إنجاز مجموعة من الندوات في سلفيت، ديوان الرقابة الادارية والمالية، أريحا، مقر بلدية البيرة، والمشاركة في اجتماع البحرين بدعوة من الهابيتات.
- إنجاز ورشة عمل بشأن المتابعة القانونية في الأراضي الفلسطينية، وورشة تحضيرية لعقد مؤتمر دولي حول سبل تنفيذ فتوى لاهاي، وعقد الورشة الحقوقية "دور المؤسسات الحقوقية في متابعة القضايا المتعلقة بالجدار والاستيطان" في بيت جالا.
- تشكيل لجنة قانونية استشارية وعقد (5) اجتماعات، وتنظيم لقاءات دورية مع عدد من المؤسسات القانونية وبشكل منتظم، والمشاركة في اليوم السنوي المفتوح لمتنوعي مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان.
- متابعة أكثر من (113) ملفاً من ملفات أوامر الهدم ووقف البناء وقضايا التزوير، واستصدار أمر احترازي لوقف العمل في الجدار في الولجة ببيت لحم، ومتابعة قضايا أوامر وضع يد ومصادرات لأكثر من (25) قرراً في قرى غرب رام الله وشمال غرب القدس، ومتابعة قضايا تزييف وتسريب لـ (5) مناطق في بيت إيل وملفات النبي صموئيل وأراضي سنيريا وبيت أمين والجيب.
- متابعة ملف استملاك أرض في كفر عقب من قبل بلدية القدس، ومتابعة اعتداءات المستوطنين لأراضي المواطنين في الخضر والجيب، ومتابعة قضايا الإخلاء في بردلا، بيت اول، قراوة بني حسان.
- المشاركة في ورشة عمل لمفوضية العلاقات الخارجية في حركة فتح تحت عنوان "حركة فتح والمقاومة الشعبية والحراك الدولي"، وفي مسيرة قرى اللطرون في ذكرى ترحيل هذه القرى.
- رعاية الفعاليات الشعبية في ذكرى فتوى لاهاي السادسة في مختلف المحافظات.
- إصدار النشرات الأسبوعية والشهرية المتعلقة برصد الانتهاكات الاسرائيلية فيما يتعلق بقضايا الجدار والاستيطان، حيث تم إصدار (4) تقارير شهرية، و(14) تقريراً أسبوعياً ابتداءً من شهر آذار.
- إعداد وإصدار (5) تقارير تتعلق بالاستيطان وجدار الضم والتوسع العنصري، و إعداد قواعد بيانات لتوفير معلومة دقيقة وسريعة لصانع القرار.
- رفع التقديرات الفنية والاحتياجات لمشاريع الترميم والمساعدات الفردية ومشاريع الخدمات العامة للمناطق المتضررة في قرية النبي صموئيل (12) منزلاً، حي النعمان (14) منزلاً، قرية العيسوية (3) منزلاً محاصراً، خربة زكريا المنكوبة (4) منازل بحاجة للترميم، والمساعدة بتوصيل المياه والكهرباء لخدمة (18) منزلاً.
- تثبيت (300) دونم من أراضي الدولة (قضية السيد أمين صلاحات) من خلال التحقيق والكشف الميداني والتوثيق ورفع التقرير الفني والتوصيات اللازمة لذلك.
- متابعة ملفات ترميم (4) منازل في البلدة القديمة للمدينة المقدسة، وتعطيل صفقات لبيع عقارات وأراضي في منطقة النبي صموئيل وسلوان، وتثبيت بعض سكان النبي صموئيل الذين لم يتم إحصائهم، وتأمين حافلة للمواصلات لخدمة أهل القرية.
- ربط الوزارة بالنظام المالي التابع لوزارة المالية، ومتابعة الأمور المالية والإدارية المتعلقة بتجهيز المبنى الجديد للوزارة.
- متابعة وتنفيذ الجوانب المالية لتغطية تكاليف مسح أراضي مهددة بالمصادرة في السواحة الشرقية، وعمل مناقلات من أجل إتمام صرف بدل مساعدة للسيد محمود حسين الصباح الذي يسكن بجانب مستوطنة تقواع لحماية أرضه من الأطماع الاستيطانية.
- تعيين (18) موظفاً ومتابعة الإجراءات الإدارية المطلوبة مع ديوان الموظفين، وإنجاز مشروع هيكلية الوزارة، وإنجاز المرحلة الأولى من إعداد الموازنة العامة للعام 2011، وانطلاق الصفحة الإلكترونية للوزارة.

خامساً: في مجال الشؤون المالية

حرصاً منها على تحقيق النمو الإقتصادي المستدام سعت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة إلى اتباع سياسات مالية سليمة تضمن تقليص الاعتماد على المساعدات المالية الخارجية، وتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني، كما حرصت على مواصلة البناء على الإنجازات التي تم تحقيقها في العام الأول لعملها في الجانب المالي.

وفي هذا السياق قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة باتخاذ إجراءات إصلاحية ترشيدية وتنظيمية تلبى الطموح المتمثل بتقليص النفقات الجارية، حيث صادقت على القرار الذي يقضي بتنظيم استخدام المركبات

الحكومية في القطاع المدني، وذلك في ظل الصعوبات التي تواجهها السلطة الفلسطينية بسبب تدني المساعدات الخارجية.

كما وقامت الحكومة ممثلة بوزارة المالية بـ:

- إعداد نماذج إعداد الموازنة بشكل محوسب على الانترنت، وتعبئة وإعداد الموازنات السنوية من قبل الوزارات بما يحقق الشفافية في عملية إعداد الموازنة، واستكمال عملية التحول في أسلوب إعداد الموازنة من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء.
- بلغت نسبة الزيادة في إيرادات الجمارك والمكوس (14%)، و نسبة الزيادة في إيرادات ضريبة القيمة المضافة (5%) حيث بلغ صافي الإيراد (720 مليون) شيكل ونسبة الزيادة في إيرادات ضريبة الدخل (45%) حيث بلغت (128 مليون) شيكل.
- تفكيك إزدواجية رخص المهن مع الجهات الأخرى، وزيادة نسبة الإيرادات من ضريبة الأملاك بالمقارنة مع الفترات السابقة.
- البدء بالتشغيل التدريجي لنظام إدارة الشبكات المركزي تمهيداً لإغلاق كافة الحسابات البنكية التي لا تخضع للرقابة المركزية ولأجهزة وزارة المالية.
- توفير مشتقات البترول بالكميات والجودة المطلوبة للمواطنين، والقيام بالعديد من الإجراءات الرقابية وزيادة ملاحقة التهريب، والعمل على إدخال تعديلات على نظام البيع للمحروقات بمزيد من الضوابط، وعمل ما يلزم لإجراء صيانة لمستودعات الهيئة في نعلين، وتأهيل مستودعات ترقوميا، إضافة إلى المشاركة في لجان التعليمات الفنية الإلزامية بالتنسيق مع مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- تفعيل استخدام البرنامج المحاسبي في كافة المكاتب في المحافظات بعد ربطها مع الإدارة العامة، وتفعيل جباية رسوم وكالات توزيع الغاز والمتأخرات المترتبة على أصحابها، وإعداد (3) مسودات وثائق خاصة بالتعليمات الفنية الإلزامية ووثيقة الاشتراطات اللازمة لأمن وسلامة محطات الوقود والغاز.
- استكمال ربط نظام بيسان في الإدارة المالية المركزية وكافة المحافظات، ونقل نفقاتها التشغيلية والرأسمالية، ومتابعة تفعيل الحساب الصفري، وتنفيذ الصرف مباشرة من خلال مراكز المسؤولية تنفيذاً للامركزية الصرف، وإعداد دليل العمل للبرنامج المحاسبي وتوزيعه على الوزارات، وعقد مجموعة من اللقاءات والدورات للإدارات المالية في السلطة.
- إصدار تقرير شهري بالقروض وأرصدها والأقساط والفوائد المدفوعة والمستحقة شهرياً و سنوياً ونشرها على موقع الوزارة الإلكتروني، وعمل تقرير الأقساط والفوائد للعام 2010 وتزويد الموازنة به، وعمل جدولة للقروض، وإصدار تقرير يومي بأرصدة حسابات الوزارة، وإعداد تقرير شهري بالمنح وتفصيلها، ومتابعة وإدارة الدين المحلي مع البنوك المحلية، ومتابعة وإدارة الدين الخارجي والحصول على اتفاقيات وتثبيت الأرصدة الافتتاحية وحسابات صافي الإقراض، وربط معظم الوزارات على برنامج بيسان، وإعداد تقرير سنوي للخطة النقدية لسنة 2010، وحصر المبالغ المخصومة على السلطة من الجانب الإسرائيلي مقابل فاتورة الكهرباء، وعمل تقاص من ضريبة الأملاك مع البلديات.
- البدء بالمرحلة الأولى من إصدار الحساب الختامي للعام 2009 (البيان الموحد للمدفوعات والمقبوضات)، وإنجاز الحساب الختامي للعام 2008 وفقاً للأساس النقدي، وتطوير وتحديث إعداد ونشر التقارير المالية الشهرية في الخامس عشر من كل شهر، والحصول على خدمة الربط من خلال الانترنت مع البنك العربي وبنك فلسطين.
- إطلاق برامج مشاريع تنموية للمساهمة في التنمية المجتمعية من خلال الإشراف على تنفيذ مشاريع مجتمعية تعمل على تلبية احتياجات البنية التحتية وتخفيف المعاناة عن التجمعات الريفية الصغيرة، حيث تم الانتهاء من تنفيذ أكثر من (1500) خلال فترة هذه الحكومة بميزانية (254 مليون) دولار، وإصدار تقرير محدث حول منح دعم الموازنة، والإشراف على تنفيذ العديد من المشاريع التطويرية الممولة من المانحين.
- البدء في تنفيذ مشروع اللامركزية، وإعادة صياغة نظام التدقيق الداخلي (الميثاق) بالشكل القانوني المناسب، ومتابعة تنفيذ توصيات لجنة التدقيق في السلطة الوطنية.
- فرز مراقبين ماليين على كافة الوزارات بدوام كلي ومعظم مراكز المؤسسات غير الوزارية بدوام جزئي.
- ربط الإدارة المالية المركزية بالنظام المالي المحوسب وتفعيل الحساب الصفري الخاص بهم وممارسة كافة صلاحيات الرقابة ما قبل الصفر على كافة النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية بإستثناء الرواتب، والمشاركة في ورشات العمل الخاصة بالبرنامج المالي، وتنظيم التسويات البنكية للحسابات البنكية، ووقف نفقات سيارات المتقاعدين العسكريين.
- احتساب وصرف الرواتب في مواعيدها للمدنيين والعسكريين والمتقاعدين في مواعيدها، واستكمال بناء قاعدة بيانات وشاشات رواتب العسكريين.

- إنجاز نظام اللوازم وإعداد الصلاحيات الخاصة بذلك للبدء بتنفيذه في جميع الوزارات
- متابعة تطوير ومعالجة المشاكل الخاصة بالنظام المالي المحوسب، وإضافة تقارير وميزات لتسهيل العمل، وتدريب (10) مراكز مسؤولية على النظام.
- بناء قاعدة بيانات لتغذية وتزويد النظام المحاسبي الموحد بالمعلومات الخاصة بالعطاءات والاستدراجات.
- دراسة ومراجعة عدد من القوانين والتشريعات المالية، وأهمها: نظام التدقيق الداخلي ونظام الحوافز ومتابعة قانون الشراء العام، ومراجعة مشروع قانون معدل لضريبة الدخل، والمشاركة في إعداد لائحة تسكين القانونيين، والمساهمة في تحصيل الدين العام لصالح الخزينة العامة، وتنظيم اتفاقيات شراء ممتلكات لصالح الخزينة العامة، وتقديم الاستشارات القانونية وتدقيق واعتماد الاتفاقيات والقروض ومكافأة نهاية الخدمة.
- ضبط التعيينات الجديدة من خلال الالتزام بالموازنة، واستخدام البرنامج المالي في الدائرة المالية، ومتابعة العمل في مشروع إنشاء معهد المالية العام في الوزارة.

سادساً: في مجال التنمية الإدارية

حرصت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة خلال الربع الأول من العام الثاني لعملها على استكمال عملية البناء المؤسسي واستمرار تطوير المؤسسات الرسمية بما يمكنها من المساهمة الفاعلة في تحقيق إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية.

فقد صادقت الحكومة خلال هذه الفترة على خطة إصلاح نظام التقاعد العام للسلطة الوطنية الفلسطينية والتي تأتي ضمن إجراءات الإصلاح التي عملت عليها هيئة التقاعد الفلسطينية بالتعاون مع خبراء البنك الدولي، وقامت بتشكيل لجنة خاصة لدراسة اللائحة التنفيذية بشأن تنظيم إنتفاع العاملين بالقطاع غير الحكومي بأحكام قانون التقاعد، إلى جانب المصادقة على الإستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية لإنجاح العمل وتعزيز مبدأ الشراكة والتشاور بين مختلف المعنيين.

وفي جانب آخر قامت الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط بـ:

- إعداد وثيقة "موعد مع الحرية" الخاصة بالإجراءات وأولويات العمل خلال العام الثاني مع عمل الحكومة الثالثة عشرة.
- إنجاز الاستراتيجية عبر القطاعية للتنمية الإدارية ومصادقة مجلس الوزراء على ملخصها التنفيذي.
- متابعة العمل على تحضير الأجزاء الخاصة بأجندة السياسات الوطنية وتوزيع الموارد في الخطة الوطنية العامة 2011-2013.
- إعداد التقرير نصف السنوي الذي تقدمه السلطة الوطنية الفلسطينية إلى لجنة تنسيق المساعدات الدولية (AHLC).
- إعداد التقرير الوطني حول سير العمل على الأهداف الإنمائية للألفية 2010 بالتعاون مع الفريق الوزاري المشكل لهذا الغرض، لتقديمه في الاجتماع الخاص الذي تعقده الجمعية العمومية للأمم المتحدة.
- تطوير قاعدة بيانات حول المؤشرات الاجتماعية بالتنسيق مع جهاز الإحصاء، وتدريب العاملين في الإدارة العامة لخطة القطاع الاجتماعي على استخدام برنامج (DEV INFO) الخاص بعملية إعداد التقارير.
- تنظيم ورشة عمل تدريبية في عمان بمشاركة ممثلين عن (8) وزارات ومؤسسات حكومية؛ لتعزيز القدرات الوطنية في إدماج قضايا السكان في عملية التخطيط التنموي.
- تمثيل فلسطين في الاجتماع الوزاري للأسكوا، والتنسيق للاجتماعات وأولويات الدعم التي تقدمها الأسكوا لفلسطين.
- حضور الاجتماع السابع لمجلس إدارة برنامج تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً (DEEP)، ورئاسة لجنة الضمان الفني.
- إعداد إطار المتابعة والتقييم للخطة الوطنية العامة 2011-2013، وإقرار مؤشرات القياس الوطنية والقطاعية وبيانات خطوط القياس للمؤشرات المختلفة بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- إصدار التقرير الأول لمتابعة خطة الإصلاح والتنمية والذي يغطي الفترة من 2008-2009، وإعداد الفصل المتعلق بالمتابعة والتقييم في الخطة الوطنية العامة 2011-2013.
- تقييم وتنفيذ خطط وبرامج صندوق تطوير وإقراض البلديات، ومراجعة وتقييم دراسات الأثر البيئي للمشاريع الكبرى، وتطوير وبناء قدرات ومهارات الموظفين في الإدارة العامة للمتابعة والتقييم.
- إطلاق قاعدة البيانات الجديدة "درب"، والخاصة بحصر ومتابعة المساعدات الدولية لفلسطين.

- إجراء المشاورات السنوية مع الحكومات السويدية، النرويجية، الكورية، اليابانية، لمناقشة برامج المساعدات، وعقد اجتماعات ومشاورات مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لنقاش خطة العمل للسنوات الثلاث القادمة.
 - متابعة برنامج منظمة التنمية الدولية والقانون (IDLO)، والمنحة السويدية لقطاع العدالة، ومجموعات العمل الاستراتيجية والمجموعات القطاعية.
 - العمل مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية وإنجاز مشروع "شراكة" لدعم النيابة العامة، ومتابعة مشروع إنشاء المحاكم ومشاريع المختبرات الجنائية والطب الشرعي.
 - التنسيق مع (مبادرة إيسا): الهند، البرازيل، وجنوب إفريقيا بخصوص دعمهم، ومتابعة الدعم البرازيلي لقطاع غزة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة.
 - متابعة منحة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وتحضير المشاريع ذات الأولوية وتقديمها إلى البنك الإسلامي للتنمية.
 - عقد المراجعة نصف السنوية مع المملكة المتحدة، حيث تمت مراجعة التزامات الطرفين ووضع خطة عمل لمتابعتها، والإعداد لعملية المناشدة الموحدة وإطلاقها بالشراكة مع الأمم المتحدة.
 - التنسيق مع الجانب الفرنسي بخصوص مشروع اتفاقية دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات في قطاع غزة، والعمل مع الممثلة الهولندية لتجهيز اتفاقية مشروع "متين" الخاصة بدعم وزارة العدل والنيابة العامة، ومتابعة مشروع بناء المدارس مع الجانب البلجيكي، والبرنامج الهولندي لتمويل البنية التحتية.
 - إنجاز (50%) من العمل الخاص بإعداد "المشهد الطبيعي" في إطار العمل المشترك مع وزارة الزراعة وسلطة المياه وسلطة الطاقة وسلطة جودة البيئة لإنجاز المخطط الطارئ لحماية المصادر الطبيعية، وتنسيق العمل الفني مع المعنيين بخصوص إنجاز المخطط الإقليمي.
 - موافقة مجلس الوزراء على تشكيل اللجنة الوطنية لأسماء الجغرافية في فلسطين، والعمل مع جهات الاختصاص على اختيار رمز خاص لمسميات المدن، والمتابعة مع وزارة الحكم المحلي لتطوير عملية التخطيط التنموي الاستراتيجي للهيئات المحلية، والعمل مع لجنة الجدار على قاعدة بيانات جغرافية خاصة بالسجل الخاص بأضرار الجدار.
 - تحضير الخرائط والصور الجوية لاستخدامها من قبل الفرق الميدانية التابعة للأمم المتحدة، والمتابعة مع لجنة تخصيص الأراضي الحكومية من ناحية إنتاج الخرائط والمخططات اللازمة لهذا الغرض.
 - إعداد تصور بشأن دور الحكومة في العملية التشريعية وإشكالية إعداد التشريعات ورفعها إلى مجلس الوزراء.
 - المشاركة في رسم السياسات وتطوير خطط الإحصاءات الرسمية الفلسطينية، وتنسيق الجهود الوطنية الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات الرسمية.
 - تقديم المذكرات والملاحظات القانونية بشأن مشاريع القوانين واللوائح والأنظمة المقدمة إلى مجلس الوزراء لإقرارها.
 - المشاركة في مجموعة من اللجان الفنية واللجان الخاصة وورش العمل والزيارات الميدانية، ومراجعة (7) هيكلية تنظيمية لعدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- وفي مجال إدارة الخدمة المدنية صادقت الحكومة الفلسطينية على مجموعة من القرارات الإدارية والبالغ عددها (38) قراراً، وتمثلت بـ: تشكيل (3) لجان تحقيق تتعلق بالموظفين العموميين نتيجة تجاوزات إدارية، و(29) قراراً خاص بالترقيات والترقيات، و(3) قرارات أخرى تتعلق بالتعيينات والتسكينات، و(3) قرارات خاصة بالإحالة على التقاعد المبكر.**

فيما قام ديوان الموظفين العام إبان هذه الفترة بما يلي:

- التنسيق مع الوزارات والمؤسسات المختلفة لنقل بعض الموظفين من وزارة لأخرى أو اندابهم أو إعارتهم بما يتماشى مع الإحتياجات والمصلحة العامة، وتدقيق سجل الحضور والغياب الشهري .
- بلغ عدد المكاتبات الواردة لديوان الموظفين العام (12074) مكاتبة، والصادرة (15209) مكاتبة.
- بلغ عدد قرارات التعيين الصادرة من الديوان العام (207) قرارات.
- إعداد الإعلان عن الوظيفة وتشكيل لجان للمقابلات وإجراء الإمتحانات والمشاركة فيها مع المؤسسات والوزارات الحكومية، حيث بلغ عدد الإعلانات (32) إعلاناً لـ (292) وظيفة.
- بلغ مجموع المعاملات المنجزة في الإدارة العامة لشؤون الموظفين (10766) معاملة، وحوسبة الاجراءات المختلفة للإدارة العامة لشؤون موظفي الخدمة المدنية .

- بلغ عدد الموظفين في بعثات دراسية، دورات تدريبية ومهمات وورش العمل من مختلف المؤسسات الحكومية (411) موظفاً وموظفة، من بينهم (341) موظفاً من الذكور، و(70) من الإناث.
- تشكيل لجان البعثات في الوزارات والمؤسسات الحكومية، والانتهاه من مسح الاحتياجات التدريبية للعام القادم لموظفي الديوان، والمشاركة في برنامج (التثقيف القانوني لمركز الإدارة والقيادة).
- تدريب (130) مديراً ومديراً عاماً من موظفي السلطة الوطنية ضمن المرحلة الخامسة.
- المشاركة في اللجان ذات العلاقة بعمل الديوان وإنجاز العديد من المعاملات خاصة المتعلقة بتشكيل لجان تحقيق وإنهاء الخدمة والتظلمات والشكاوى.
- مناقشة ودراسة عدة هيكلية لبعض الوزارات مع مندوبيها واللجنة المكلفة بالهيكلية من الديوان.
- تدقيق الكشوف المتعلقة بالتقارير السنوية لـ (3500) موظف يعملون في (16) مؤسسة، وتم إعادة التقارير السنوية لأكثر من (300) موظف لوجود أخطاء تتعلق بمصادقية تقارير التقييم الخاصة بهم.
- المشاركة في (30) لجنة لاختيار وظائف إشرافية للوزارات والمؤسسات الحكومية.
- الترتيب لاجتماعات ولقاءات بين رئيس الديوان والسفيرين الهندي الفرنسي مع الـ (UNDP).
- تخفيض المعاملات المترتبة نتيجة وجود أخطاء في المعاملات بنسبة (70-80)% بالاعتماد على كشوف المعاملات الواردة من المراقبين الإداريين.
- تخفيض مدة الدورة المكاتبية مما أسهم في توفير الوقت والجهد وتسهيل الإجراءات المتبادلة بين الديوان والوزارات.
- تقديم استشارات إدارية لدوائر الشؤون الإدارية للمؤسسات، مما أسهم في تقديم أفضل أداء إداري بسبب زيادة الفهم القانوني حول تطبيق قانون الخدمة المدنية واللوائح التنفيذية.

ولتعزيز مفهوم الرقابة والمساءلة في المؤسسات، قامت الحكومة ممثلة بديوان الرقابة المالية والإدارية بـ:

- إعداد منهجيات للعمل في الديوان وفق نظام التميز الأوروبي، وإعداد تقارير تقييم المؤسسات وفق نموذج التميز الأوروبي.
- عقد ورشات عمل حول تطبيق نظام التميز الأوروبي في الديوان، وإعداد ورش عمل في الجهات الخاصة لبيان مفهوم وأهمية نظام التميز الأوروبيين وورش عمل داخلية لأصحاب القرار في السلطة الوطنية.
- تطبيق نظام اللوازم والمستودعات بالديوان، وإعداد محاضر الجرد اللازمة، وتطبيق نظام الترميز للمراسلات في الديوان.
- إصدار (95) تقريراً رقابياً، وإعداد دراسة حول احتياجات الجهات الخاضعة للعمل الرقابي.
- التدقيق على الحساب الختامي للسلطة الوطنية، وإعداد شرح لبعض معايير المراجعة الدولية.
- إطلاق نسخ جديدة من الأنظمة المحوسبة في الديوان، وتفعيل الموقع الإلكتروني للديوان.
- مشاركة الموظفين في عدد من الدورات الداخلية والخارجية.

أما هيئة التقاعد الفلسطينية فقد قامت بـ:

- رفع تعديل على اللائحة التنفيذية لمجلس الوزراء بشأن تنظيم تطبيق قانون التقاعد العام للقطاع الخاص وذلك لإقرارها بشكل نهائي، على أن يتم إستصدار قرار بقانون بشأن التعديلات.
- استمرار تقديم التزامات الهيئة من معاشات ومكافآت وخدمات أخرى حسب قوانين التقاعد المختلفة والمطبقة.
- إقرار مجلس الوزراء لخطة العمل التنفيذية لإصلاح أنظمة التقاعد خلال العام 2010 وحتى العام 2013.
- استمرار التواصل مع المؤسسة الدولية للضمان الإجتماعي خاصة وأن الهيئة عضو فعال منذ عام 1998 مع مؤسسة الضمان الإجتماعي الأردنية ومركز التدريب لمنظمة العمل الدولية.
- توقيع الإتفاقية بين الهيئة والبنك العربي لتعيين البنك العربي الحافظ الأمين لصناديق التقاعد في الهيئة.
- تقديم مقترح لمجلس الوزراء ضمن خطة الإصلاح لأنظمة تقاعد القطاع العام؛ للإنتقال لنظام المساهمات المحددة الإسمية (Notional Defined Contributions) بالتعاون مع البنك الدولي.
- تطوير أنظمة التسجيل والإشتراكات، وتصميم وبرمجة وتطوير أنظمة خاصة بالمؤسسة، وتطوير الأنظمة الخاصة بالموارد البشرية.
- دراسة بعض العروض الاستثمارية، ومتابعة الاستثمارات الخارجية والمحلية.
- التواصل بين أعضاء لجنة التحاسب وتوفير تقارير لوزارة المالية بالخصوص.
- استمرار تنظيم وتنسيق أفساط القروض الممنوحة للموظفين مع وزارة المالية.
- الإتفاق على ضم مؤسسات التعليم العالي والهلل الأحمر.

سابعاً: في مجال الحكم المحلي والإداري

إيماناً منها بأهمية الدور الذي تلعبه هيئات الحكم المحلي في توفير الخدمات للمواطنين، ومساهمتها في تعزيز العملية التنموية إلى سعت الحكومة الفلسطينية وما زالت تعمل بجد من أجل تطوير قدرات هذه الهيئات ومساعدتها للوصول إلى الاستقلال المالي والإداري الذي يعكس بدوره على النهوض بآداء المؤسسات الديمقراطية على أتم وجه، ولذا وفي هذا الإطار صادقت الحكومة الفلسطينية في الربع الأول لعمليها على تشكيل لجنة فنية لتعديل قانون المالكين والمستأجرين أو إعداد مشروع قانون جديد نظراً لضرورته وبما يتناسب مع الواقع الحالي، وذلك لقدم القانون الساري حالياً، كما صادقت على القرار الفاضي بتأجيل موعد انتخابات مجالس الهيئات المحلية نظراً للوضع الفلسطيني في هذه المرحلة، ومطالبة بعض الدول العربية الشقيقة والإقليمية، وعدد من الأصدقاء والأشقاء في المنطقة والعالم بتأجيل الانتخابات، لإفساح المجال أمام إنجاح الجهود المبذولة لرفع الحصار عن قطاع غزة، ولاستعادة الوحدة بين شطري الوطن.

كما وقامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الحكم المحلي بـ:

- مراجعة التقارير المالية نصف السنوية للبلديات، والمصادقة على تعديلات الموازنات للهيئات المحلية، وعقد ورشة عمل لتعديل نموذج الموازنات المستخدم حالياً في البلديات، وإنجاز (130) لجنة مالية للهيئات المحلية، واعتماد هيكلية وبراءة تشكيلات الهيئات المحلية المصنفة (ج، د) وتسكين موظفيها.
- إنجاز المرحلة الأولى من عمل المخططات الهيكلية التي طرحت في عطاءات ممولة من وزارة المالية وتم تدقيقها ومتابعتها، وإبرام اتفاقية لعمل مخططات لـ (8) لتجمعات سكانية في مناطق (C) بتمويل من وزارة المالية، والتصديق على المخططات الهيكلية ووضعها موضع التنفيذ لكل من جنين، السموع، الطيبة، حبله.
- إنجاز وتدقيق خرائط استعمال الأراضي لمحافظة طولكرم، سلفيت، نابلس، طوباس، وتبني الصيغة الأولية لدليل إجراءات التخطيط الفيزيائي.
- عقد جلستين للجنة تخصيص الأراضي الحكومية، و(3) جلسات لمجلس التنظيم الأعلى، واتخاذ (54) قراراً منها (43) قراراً بخصوص التخطيط العمراني، و(20) قراراً بخصوص معاملات الترخيص.
- عقد ورشة عمل تدريبية لتوحيد ترسيم المخططات الهيكلية بمرحلة (20) متدرجاً من الوزارة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، وورشة لمناقشة التعديلات المقترحة على نظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية رقم (30) لعام 1996، و(3) ورش عمل حول تعزيز وتفعيل آليات المشاركة المجتمعية.
- التحضير لإعداد المخطط الإقليمي التوجيهي لشمال وشمال غرب القدس ويشمل المخطط (16) تجمعات سكانية.
- متابعة مشروع إعداد المخطط الوطني المكاني، ومشروع ترقيم الأبنية في فلسطين.
- إطلاق الخطة الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين، وإنجاز استراتيجية مجالس الخدمات المشتركة.
- التدقيق على أعمال سلطة المياه والمجاري في بيت لحم والقدس، ومتابعة إنضمام بلديات نابلس وجنين إلى شركة كهرباء الشمال، وإدارة أزمة المياه خلال فصل الصيف، ومتابعة تسديد الهيئات المحلية لفواتير الكهرباء والمياه للطرف المزود.
- تقديم مقترح لمجلس الوزراء لدمج المرحلة الأولى من لجان المشاريع والبالغ عددها (34)، وتشكيل لجان فنية وإدارة ومالية وقانونية في التجمعات الخمسة المقترح دمجها في الربع الأخير من هذا العام.
- إعداد مشروع نظام رؤساء وأعضاء الهيئات المحلية، ومشروع نظام دمج الهيئات المحلية، ومتابعة مشروع قانون صندوق تطوير وإقراض البلديات.
- إعداد الخطط التنفيذية للإدارات العامة التابعة للوزارة، وتشكيل المجلس الاستشاري لقطاع الحكم المحلي.
- إنجاز (5) جولات رقابية لـ (5) مديريات، ومتابعة (41) شكوى، أنجز منها (21) شكوى، و(20) شكوى قيد المتابعة.
- استلام أثاث وشراء (7) أجهزة حاسوب وماكنة تصوير وجهاز فاكس وطابعتين.
- التدقيق على (140) هيئة محلية، وتعيين (3) مراقبين ماليين في (3) هيئات محلية بسبب التجاوزات المالية.
- إعداد خطة لتشجيع التوأمة بين البلديات الفلسطينية ونظيراتها العربية والأجنبية في باقي أنحاء العالم.
- تركيب (100) بركن للسكان بقيمة (201.000) دولار لمساعدة المتضررين بهدم خيامهم في منطقتي الفارسية والمالح في طوباس ضمن برنامج دعم التجمعات البدوية والمهمشة.
- استلام (33) مشروعاً بقيمة (6.189.927) دولار، وطرح عطاء (33) مشروعاً بقيمة (21.279.060) دولار، ويبلغ عدد المشاريع قيد التنفيذ (51) مشروعاً بقيمة (18.106.705) دولار ضمن برنامج الموازنة التطويرية.

- استلام (16) مشروعاً بقيمة (1.787.097) دولار، وطرح عطاء (30) مشروعاً بقيمة (11.000.000) دولار، ويبلغ عدد المشاريع قيد التنفيذ (24) مشروعاً بقيمة (4.410.956) دولار ضمن برنامج دعم المناطق الأكثر تضرراً من الجدار.
- استلام (10) مشاريع بقيمة (1.350.000) دولار، وطرح عطاء (6) مشاريع بقيمة (700.000) دولار، ويبلغ عدد المشاريع قيد التنفيذ (20) مشروعاً بقيمة (1.970.000) دولار ضمن البرامج التي تتم إدارتها من خلال البنك الإسلامي للتنمية.
- ضمن المرحلة السابعة من برنامج خلق فرص عمل (KFW7)، تم إقرار (24) مشروعاً موزعة على محافظات الضفة الغربية، ووضع قائمة نهائية من المشاريع وتم إنجاز (19) مشروعاً، وأخذ الموافقة على (16) مشروعاً، وكذلك توقيع اتفاقية تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الخدمات الاستشارية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين بقيمة (مليون) يورو، وتوقيع مذكرة تفاهم مع جهاز الإحصاء، إلى جانب توزيع الدفعة الثانية لسيارات جمع النفايات الصلبة على مجالس الخدمات المشتركة للنفايات الصلبة في محافظات القدس، نابلس، طوباس والخليل.
- مراجعة وإقرار مقترحات مشاريع تطوير القرى والأحياء الفلسطينية (VNDP) بتمويل من البنك الدولي بقيمة (10 ملايين) دولار.
- إنجاز مشروع الطمر الصحي للنفايات الصلبة في رمون برام الله، ومحافظات الجنوب في منطقة المنية.
- عرض (5) دراسات تتعلق بموضوع الشراكة مع القطاع العام والخاص والهيئات المحلية، وتشكيل اللجنة الوطنية المرجعية لوضع تصورات وسياسات للشراكة مع القطاع الخاص والبلديات.
- افتتاح برنامج تدريبي حول الشراكة بين القطاع الخاص والهيئات المحلية وبالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وبدعم من (GTZ). بمشاركة (16) بلدية من مختلف المحافظات.

ثامناً: في مجال الإعلام

- يشكل قطاع الإعلام المستقل أحد أهم الأوجه النافذة للارتقاء بأداء الحكومة، ونظراً لأهمية هذا القطاع اولت الحكومة الفلسطينية اهتماماً بالغاً لتعزيز وسائل مساءلتها، وضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات العامة، ونشر أجندة السياسات التي تتبناها الحكومة وتقارير عن أدائها بصورة دورية للجمهور الفلسطيني، وكما عززت عملها بغية إنشاء قطاع إعلامي مستقل ومهني ونزيه.
- وفي هذا السياق قامت الحكومة ممثلة بوزارة الإعلام بما يلي:**
- إصدار ترخيص لـ (13) مؤسسة إعلامية مختلفة، و(4) محطات إذاعية محلية، و(2) تلفزيونية محلية، وتجديد الترخيص السنوي لشبكة الجزيرة الفضائية.
 - القيام بجولات تفتيش ميداني دوري على المؤسسات الإعلامية المختلفة في كافة محافظات الوطن، للوقوف على مدى التزامها بالقانون والنظام.
 - إصدار (36) بطاقة صحفية لصحفيين فلسطينيين وأجانب، وتجديد (37) بطاقة أخرى.
 - إيداع مؤقت لإصدارات كتابين، والانتهاه من الترتيبات النهائية لإنجاز فيلم توثيقي عن الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين الفلسطينيين والأجانب ومؤسساتهم.
 - المشاركة في اجتماعات الخطة التشريعية، والعمل مع الوحدة القانونية في مجلس الوزراء لإعداد مشروع قانون المجلس الأعلى للإعلام، والمشاركة في اجتماعات الخطة القطاعية للنوع الاجتماعي للأعوام 2011-2013، وإعداد إستراتيجية إعلامية لمواجهة الموروثات الثقافية والاجتماعية تجاه قضايا المرأة.
 - الإعداد لإنتاج عدد من "السيوتات" الإذاعية حول العنف الأسري والاجتماعي، والحقوق المدنية، والمرأة الأسيرة، وإنجاز "سبوت" تلفزيوني حول حق العودة تم بثه في تلفزيون فلسطين والمحطات المحلية.
 - متابعة وتوثيق مستجدات السياسة الإسرائيلية في القدس، وإصدار تقرير دوري حول ذلك، وتدقيق مواد عشرة كتب مختصة في شؤون القدس تمهيداً لطباعتها.
 - إصدار البيانات الصحفية في المستجدات على ساحة الوطن، والإجراءات الإسرائيلية وجرائم المستوطنين بحق أبناء شعبنا، وإصدار ملفات إعلامية ومواضيع مختلفة. تنظيم جولة إعلامية في محافظة طوباس والأغوار بمشاركة قناصل من الممثلات والسفارات العربية والأجنبية، والعديد من الصحفيين الفلسطينيين والأجانب، وجولة إعلامية في محافظة بيت لحم، وأخرى في قلقيلية وجولة إعلامية للصحفيين بمشاركة نقيب الصحفيين الفلسطينيين على جدار الضم والتوسع في قلقيلية وعلى الحواجز والبوابات التي تحيط بالمدينة.
 - تدريب (35) طالباً وطالبة من جامعة القدس المفتوحة ضمن برنامج "الإعلام لغير الإعلاميين" على مهارات وفنون الاتصال والتواصل، ونقل الأخبار المحلية.

- عقد (9) حلقات من برنامج واجه الصحافة في قاعة مؤتمرات الوزارة مع المسؤولين الحكوميين، ومؤسسات المجتمع الأهلي، حول القضايا التي تهم شعبنا، والمستجدات على الساحة الفلسطينية، وعقد (16) حلقة من برنامج "حوار مع مسؤول" في محافظات الوطن.
- المشاركة في "المنتدى الإعلامي العربي الصيني" في البحرين.
- رفد صفحة الوزارة بالعربية والانجليزية بأهم الأخبار والتقارير ذات الصلة بالشأن الفلسطيني.
- تحديث قوائم الإعلاميين والسفارات الفلسطينية والممثلات الأجنبية في فلسطين، وتزويدها بالتقارير والمعلومات والأخبار أولاً بأول.
- تنظيم ورشة عمل في نابلس بمناسبة الأول من أيار، وورشة عمل حول المحطات المحلية، وأخرى في طولكرم حول الصحافة الإلكترونية وتنظيم العمل الصحفي الفلسطيني، وتنظيم ندوة في جامعة القدس المفتوحة حول مدينة القدس، ومؤتمر "الإعلام الفلسطيني واقع وتحديات".
- تنظيم حملات إعلامية خاصة بمنع عمالة الأطفال بالتعاون مع الجهات المعنية في نابلس.
- عقد دورات لطلبة مدارس وكالة الغوث في مخيمات طولكرم حول التصوير التلفزيوني وكتابة الخبر الصحفي، والمشاركة في الدورات القيادية التي يعقدها ديوان الموظفين العام.
- مواكبة فعاليات مقاطعة منتوجات المستوطنات بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني في محافظات الوطن، وتغطيتها إعلامياً.
- إلقاء عدة محاضرات عن الإعلام الأمني لمتدربين من الأجهزة الأمنية في طولكرم.
- الإعلان عن مسابقة أفضل صورة عن فلسطين (الأرض والشعب)، وعن أفضل بحث يتناول الإعلام الفلسطيني.
- عقد لقاء مع عدد من الصحفيين وكتاب الأعمدة؛ للتشاور في الوضع الإعلامي الفلسطيني، وسبل تعزيز الحريات الإعلامية.
- إصدار تقارير حول وضع الطفولة في فلسطين في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وتقارير شهرية عن وضع المحافظات الفلسطينية والإجراءات الاحتلالية واعتداءات المستوطنين على المواطنين ومزروعاتهم.
- المشاركة في النشاطات والفعاليات التي تجري في المحافظات، وفي اجتماعات المجالس التنفيذية لها.
- ربط الدائرة المالية والشؤون الإدارية في الوزارة مباشرة عبر الحاسوب مع وزارة المالية وديوان الموظفين العام في إطار تحديث وتعزيز العمل المالي والإداري وسرعة الإنجاز.
- إعداد كتاب عن الصحافة الفلسطينية منذ نشأتها، وكتاب "الأجندة الفلسطينية"، وتوزيعهما مجاناً.

تاسعاً: في مجال المعلومات والإحصاء

- إدراكاً منها بأهمية المعلومات والبيانات الإحصائية الشاملة والدقيقة اللازمة لتطوير السياسات والخطط الوطنية، قامت الحكومة الفلسطينية في العام الثاني لعملها بتسليط الضوء على هذا القطاع بغية توفير البيانات الإحصائية اللازمة للسياسات الحكومية والعمل باستمرار على تحديثها ومواءمتها مع المعايير الدولية.
- وفي هذا الشأن حرصت الحكومة ممثلة بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على:**
- استمرار العمل والتعاون بين الجهاز ووزارة الحكم المحلي في مجال تحديث وتطوير سجل المباني والوحدات السكنية.
 - تشكيل مجموعات عمل بين الجهاز ووزارات: الثقافة، العدل، الصحة، الشؤون الاجتماعية، شؤون الأسرى والمحررين.
 - استمرار عمل اللجنة الوطنية للتخطيط والتحضير لتنفيذ مشروع الربط الآلي المباشر لتحديث وتطوير سجل السكان.
 - عقد ورشة عمل وطنية لعرض (8) دراسات تحليلية من بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2007، واعتماد قائمة وثائق التعداد (أدلة تدريب، استمارات، دفاتر تنظيمية)، وتعيين مدراء التعداد في المحافظات ومساعدتهم وتنفيذ التدريب والمقررات لهم في محافظات الضفة الغربية، والبدء بتدريب طاقم المشرفين الميدانيين، وطرح العطاءات المتعلقة بالمطبوعات والقرطاسية وحقائب فريق العمل الميداني.
 - تنفيذ (15) مسحاً ميدانياً، وجمع بيانات السجلات الإدارية وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، وإصدار (18) تقريراً إحصائياً، و(24) بياناً صحفياً، و(5) ملفات بيانات مؤهلة للاستخدام العام حول فلسطين في أنشطة متنوعة.
 - نشر كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (12)، ويشتمل على بيانات تفصيلية لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والجغرافية والبيئية حول محافظة القدس بشكل خاص، والانتهاء من الأطلس الإحصائي الورقي ونشره، والعمل على تحديث الأطلس الإلكتروني.

- تنفيذ مسح للفلسطينيين في الشتات في لبنان وإعداد تقرير حول نتائج المسح، والبدء بإعداد العدد الثاني من تقارير المحافظات: سلفيت، قلقيلية، نابلس.
- جاري العمل على إصدار نسخة محدثة من دليل المفاهيم والمصطلحات الإحصائية لعام 2010، وكذلك إعداد نسخة من دليل المؤشرات الإحصائية، وتحديث نسخة من دليل التصنيف المهني الموحد بما يتوافق مع الدليل المعياري الدولي الصادر عام 2008.
- مشاركة (28) موظفاً في نشاطين تدريبيين داخل الجهاز، و(10) موظفين في (8) أنشطة تدريبية وطنية، ومشاركة (22) موظفاً في (16) نشاطاً تدريبياً خارجياً، وتنفيذ دورة تدريبية في مجال التحليل الإحصائي لصالح جامعة بوليتكنيك فلسطين في الخليل، وتدريب (5) طلاب من جامعات ومعاهد وطنية وأجنبية (النجاح، القدس، جمعية انعاش الأسرة) على مواضيع عملية مختلفة في الجهاز.
- انتداب موظفين لتقديم استشارات تدريبية لجهات عربية منها: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.
- تقييم واقع البنية التحتية في المجال التقني بالجهاز، وإعداد وثيقة الاحتياجات والمواصفات لموارد تكنولوجيا المعلومات، وتقييم عطاء توريد الأجهزة والبرمجيات اللازمة لتحديث البنية التحتية.
- تجهيز دليل التسميات وحقوق النشر، وجرى تجهيز معايير للعمل على التوثيق باستخدام (ADP) يشمل (DDI) والمصطلحات المعيارية، ودليل للنشر على (NADA).
- سحب مجموعات بيانات مؤهلة لمراجعتها من قبل اللجنة المكلفة بمراجعة البيانات الخام وإعداد تقارير حول المشاكل.
- تجهيز مسح القوى العاملة 2008 باللغتين العربية والإنجليزية باستخدام (URL)، وبلغ عدد المجموعات المنشورة (14) باللغة الإنجليزية، و(9) باللغة العربية.
- تأهيل بيانات متخصصة في أكثر من (5) مواضيع لخدمة البحث العلمي والقطاع الأكاديمي ضمن سياسة توفير بيانات خام للاستخدام العام، ونشر جميع مخرجات الجهاز الإحصائية على الموقع الإلكتروني.

عاشراً: في مجال إدارة الأراضي

تسعى الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة إلى حماية الأراضي الفلسطينية وحقوق ملكيتها من خلال تطوير سجل شامل ودقيق يمكن الإطلاع عليه، وتسهيل إجراءات نقل الملكية، والتأكد من أن التخطيط المكاني وتنظيم استخدامات الأراضي يكفلان تلبية مختلف الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطنين في الحاضر والمستقبل.

وبهذا الإطار قامت الحكومة الفلسطينية في الربع الأول لعملها بالمصادقة على (18) قراراً بشأن منح إذن شراء أموال غير منقولة للأجانب الطبيعيين (الفلسطينيين غير الحاملين للهوية الفلسطينية، وكذلك للأشخاص المعنويين).

وعلى صعيد آخر قامت الحكومة ممثلة بسلطة الأراضي بـ:

- إنهاء التصميمات الداخلية لمقر سلطة الأراضي في نابلس وتشغيله، وافتتاح وتشغيل مقرين جديدين في محافظتي طوباس وسلفيت، والاستمرار في أعمال البناء لمقر سلطة الأراضي في بيت لحم.
- إدخال بيانات الأراضي لـ (1200) قطعة في محافظتي رام الله والبييرة، حيث أصبح العدد الكلي للقطع المدخلة (19500) قطعة أرض، وتم تدقيق بيانات (2400) قطعة ليصبح العدد الكلي لقطع الأراضي المدققة (19200) قطعة.
- متابعة الاعتداءات على أراضي الخزينة في أريحا وتقديم تقارير فنية للجنة الحكومية المختصة، وترتيب الأرشيف الأردني في مكتب أريحا وإنجاز كشوفات ميدانية لـ (140) قطعة.
- مسح مجموعة من الأحواض والقطع الخاصة بالأراضي الحكومية من أراضي رمون لصالح مجلس الخدمات المشتركة لتحديد موقع مكب النفايات، ومن أراضي النبي موسى لصالح الأمن الوطني.
- عمل مخططات تخمين لأراضي منوي استملاكها في كل من صرة وبروقين وبيت أولا ومقيبلة وسرده.
- فتح (360) معاملة في دائرة المساحة ما بين معاملات إفراز وتسجيل مجدد، و(7520) معاملة أراضي في كافة المحافظات، وإنجاز (10900) معاملة.
- إصدار (841) إخراج قيد في المناطق التي لم تنتهي فيها أعمال التسوية بعد تدقيق الأوراق الثبوتية وتسلسل الملكيات، و(412) مخطط موقع في مختلف المحافظات لتلبية حاجات أصحاب العلاقة، و(213) معاملة مصدقة للمساحين المرخصين وأصحاب العلاقة، وإصدار (7521) سند تسجيل.
- الاستمرار في تقديم المعلومات اللازمة للمؤسسات المعنية، ونسخ مخططات كافة أحواض الضفة الغربية لوزارة المواصلات، ومخططات أحواض بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور والرام لدائرة ضريبة الأملاك، ومخططات أحواض طمون وعرابة بناءً على طلب وزارة الحكم المحلي.

- الاستمرار في تنظيم مهنة المساحة، والاعلان عن نية سلطة الأراضي بعقد امتحان مزاولة المهنة واستلام (104) طلبات بهذا الخصوص.
- الشروع في أعمال التسوية في سلفيت، والتحضير لأعمال مشروع التسوية في دورا، حيث تم إنهاء مسودة دليل تنفيذ المشروع ووضع الخطط الأولية للمشروع الموازي له.
- إتمام أعمال مساحة لـ (1000) دونم في بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، الدوحة، وتعليق (4) جداول حقوق.

قطاع التنمية الإجتماعية

نظراً للظروف الصعبة التي عاشها شعبنا، فقد أولت الحكومة هذا القطاع اهتماماً كبيراً للمحافظة على ترابط النسيج الاجتماعي، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتطوير شبكة الأمان الاجتماعي المتكاملة والشاملة التي تراعي احتياجات الفئات المهمشة، وتقلص نسبة الفقر، وخلق الفرص التي تكفل التغلب على العوز وتحقيق الاكتفاء الذاتي. هذا إلى جانب توفير فرص الالتحاق بالتعليم للجميع، وتحسين نوعية التعليم والتعلم، وكذلك تطوير أداء التعليم العالي.

أولاً: في مجال الحماية الاجتماعية والتمكين

تسعى الحكومة إلى توفير الحماية الاجتماعية، وتقلص نسبة الفقر، وكذلك زيادة النجاعة والإنصاف لأنشطة الحماية الاجتماعية. وكان من أهم القرارات التي اتخذتها الحكومة خلال هذه الفترة تشكيل لجنة وزارية خاصة لوضع تصور يشمل ماهية ومجال عمل صندوق التمكين الإقتصادي للأسر المحتاجة في فلسطين، ودعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال.

وقامت الحكومة خلال هذه الفترة ممثلة بوزارة الشؤون الإجتماعية بـ:

- صرف منحة أزمة الغذاء العالمي الممولة من البنك الدولي لـ (25,000) أسرة، بواقع (135) دولار أمريكي للأسرة الواحدة، كما تم تحديث بيانات (47,000) أسرة في الضفة، منها (22,000) أسرة تقع تحت خط الفقر الشديد، وتوزيع مساعدات نقدية بشكل طارئ للأسر المستحقة.
- البدء بتنفيذ برنامج التحويلات النقدية الموحد، وصرف دفعتين بقيمة (132,000,000) شيكل، لـ (64,493) أسرة فقيرة، منها (22,000) أسرة في الضفة.
- تدريب الفنيين في قطاع غزة على آليات الاستهداف والنماذج المستخدمة في المشروع، وإجراء دراسة قبلية على (3100) أسرة في القطاع تمهيداً لتطبيق برنامج التحويلات النقدية الجديد.
- اعتماد مبلغ (2,086,600) شيكل للصرف لـ (568) أسرة في الضفة وغزة من خلال برنامج المساعدات الطارئة، ومواصلة تقديم خدمة التأمين الصحي الشامل لـ (65,700) أسرة.
- صرف مواد تموينية مرتين لـ (45,000) أسرة من برنامج الغذاء العالمي على شكل طرود غذائية بقيمة (14 مليون) دولار في الضفة وغزة، وتوقيع إتفاقية مع برنامج الغذاء العالمي للشهور الستة القادمة.
- مواصلة تنفيذ برنامج الخبز مقابل الطحين في نابلس، جنين، بيت لحم والخليل لـ (2181) أسرة.
- توزيع كسوة العيد لـ (520) طفلاً فقيراً في الضفة وغزة بواقع (50) دولاراً للطفل الواحد، وتقديم زكاة الفطر لحوالي (900) أسرة بواقع (50) دولار للأسرة الواحدة، وتنظيم إفطارات رمضانية للأسر الفقيرة بقيمة (200 ألف) دولار، وتوزيع طرود رمضان لـ (10,000) أسرة من اللاجئين بقيمة (200) شيكل للطرد الواحد، إضافة إلى توزيع (4000) طرد غذائي على (4) مديريات في الضفة.
- بلغ عدد المستفيدين من مشروع DEEP (258) أسرة جديدة، كما تم عقد اجتماع تدريبي في مصر للمؤسسات العاملة في البرنامج في قطاع غزة، واجتماع لمجلس الأمناء.
- الموافقة على منح قروض لـ (59) معاقاً جديداً، والصرف لـ (144) مستفيداً جديداً من صندوق إقراض المعاقين، وتفعيل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى تشكيل لجنة رصد لتنفيذ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبدء بتنفيذ المرحلة الأولى من بطاقة المعاق، ومنح إعفاء جمركي لـ (162) شخصاً ذوي إعاقة.
- تطوير وصيانة مركز الدار البيضاء بقيمة (500,000) شيكل، وإنشاء حديقة ألعاب في المركز وتوفير الرعاية لـ (25) معاقاً.
- استمرار تقديم الرعاية والتأهيل لـ (30) طالباً مكفوفاً في المدرسة العلانية، وتخريج (3) طلاب، وتنظيم مخيم صيفي لـ (100) طالب مكفوف.
- تخريج (191) طالباً وطالبة، من مراكز تأهيل الشبيبة، وتوزيع (60) حقيبة مهنية على طالبات المراكز الاجتماعية، وتأهيل (25) طالبة بعمل، وتنظيم معارض لاشغال طالبة مراكز تأهيل الشبيبة.

- توفير الرعاية لـ (71) حدثاً من الذكور والإناث في مؤسستي دار الأمل ورعاية الفتيات، ورعاية ومتابعة (663) حالة من رقابة السلوك، إضافة إلى استقبال (113) حدثاً في مؤسسة دار الأمل، و(12) نزيلة في مؤسسة دار رعاية الفتيات.
 - إحياء اليوم العالمي للأيتام من خلال احتفال مركزي في خماس لاند، وصرف كفالات لـ (2553) يتيماً بقيمة (2.600.000) دولار.
 - تقديم الرعاية والإيواء لـ (21) مسناً، وتوفير الحماية والإيواء لـ (48) امرأة معنفة وفي ضائقة.
 - تشكيل وتفعيل المجلس الاستشاري الوطني لمراكز النساء المعنفات، وتوقيع اتفاقية مع مركز المرأة للإرشاد القانوني لفتح مركز طوارئ أريحا، والشروع في إعداد مركز طوارئ نابلس (جمعية الدفاع عن الأسرة)، ومعالجة (39) حالة من النساء والمساهمة في عودتهن إلى أسرهن.
 - تقديم (177) خدمة متابعة طبية للنزيلات، وتنفيذ (212) جلسة إرشادية نفسية اجتماعية للنزيلات، والمتابعة القانونية لـ (135) حالة، وتأهيل (7) نزيلات بعمل.
 - الموافقة على أهلية (6) أسر تقدمت بطلبات لاحتضان أطفال فاقد الرعاية الأسرية، وإحتضان طفلين، وإصدار (4) شهادات ميلاد لأطفال مجهولي النسب، وتوقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة ومؤسسة قرى الأطفال (SOS).
 - إصدار (34) شهادة ترخيص لدور الحضانة، ومتابعة أوضاع (50) دار حضانة، وتوزيع (231) هدية للحضانات المرخصة.
 - تسجيل (13) جمعية جديدة، وإجراء انتخابات لـ (9) جمعيات، ومتابعة إجراءات حل (7) جمعيات بقرار من وزارة الداخلية، والموافقة لـ (25) جمعية على جمع تبرعات، كما تمت الموافقة على منح إعفاء جمركي لـ (4) جمعيات خيرية، وتقديم مساعدات مالية لـ (4) جمعيات خيرية، وشراء خدمات للنزلاء من جمعية الإحسان الخيرية بقيمة (74,800) لـ (63) نزياً.
 - المشاركة في جولات ميدانية للتدقيق على جودة بيانات برنامج التحويلات النقدية لتعزيز الشفافية والموضوعية.
 - تدريب (46) موظفاً من خلال دورات محلية وخارجية، والإعداد لتنفيذ برنامج بناء القدرات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، وعقد دورة لـ (25) مرشداً من مرشدي المسنين، و (30) متدرباً من مرشدي حماية الطفولة ومراقبي السلوك والشرطة، و(15) مربية دور حضانة.
- وفي مجال زيادة النجاعة والشفافية في العمل وحماية أموال المتقاعدين، فقد استمرت هيئة التقاعد في:**
- تقديم التزامات الهيئة من معاشات ومكافآت وخدمات أخرى حسب قوانين التقاعد المختلفة والمطابقة.
 - مطالبة الحكومة والبلديات مجدداً بجدولة الديون المستحقة على وزارة المالية من متأخرات لصالح صناديق التقاعد.
 - رفع تعديل على اللائحة التنفيذية لمجلس الوزراء بشأن تنظيم تطبيق قانون التقاعد العام للقطاع الخاص وذلك لإقرارها بشكل نهائي، على أن يتم إستصدار قرار بقانون بشأن التعديلات.
 - إقرار مجلس الوزراء لخطة العمل التنفيذية لإصلاح أنظمة التقاعد خلال العام 2010 وحتى 2013.
 - استمرار التواصل مع المؤسسة الدولية للضمان الاجتماعي خاصة وأن الهيئة عضو فعال منذ عام 1998 مع مؤسسة الضمان الاجتماعي الأردنية ومركز التدريب لمنظمة العمل الدولية.
 - توقيع إتفاقية بين الهيئة والبنك العربي لتعيين البنك العربي الحافظ الأمين لصناديق التقاعد في الهيئة.
 - تقديم مقترح لمجلس الوزراء ضمن خطة الإصلاح لأنظمة تقاعد القطاع العام؛ للإنتقال لنظام المساهمات المحددة الإسمية (Notional Defined Contributions) بالتعاون مع البنك الدولي.
 - تطوير أنظمة التسجيل والإشتراكات، وتصميم وبرمجة وتطوير أنظمة خاصة بالمؤسسة، وتطوير الأنظمة الخاصة بالموارد البشرية.
 - دراسة بعض العروض الاستثمارية، ومتابعة الاستثمارات الخارجية والمحلية.
 - التواصل بين أعضاء لجنة التحاسب وتوفير تقارير لوزارة المالية بالخصوص.
 - استمرار تنظيم وتنسيق أفساط القروض الممنوحة للموظفين مع وزارة المالية.
 - الإتفاق على ضم مؤسسات التعليم العالي والهلل الأحمر.

ثانياً: في مجال التعليم العام والتعليم العالي والتدريب المهني

تحرص الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على توفير فرص الالتحاق بالتعليم للجميع في ظل بيئة تربوية تعليمية تتميز بجودتها العالية، وتحسين نوعية التعليم، وبناء جسر يكفل التواصل والتكامل بين مرحلة التعليم وسوق العمل من خلال توفير التدريب المهني والتقني، كما تسعى لإحداث نقلة نوعية في التعليم العالي الفلسطيني،

ورفع مستواه وكفاءته التنافسية، وربط مخرجات هذا التعليم بالحاجات المجتمعية، وإعادة تشكيله وتأهيله ليصبح الرافد الأساسي لإحداث النهضة الفلسطينية. ففي هذا الإطار قامت الحكومة بالصادقة على استملاك قطع أراضي لصالح وزارة التربية والتعليم لإقامة مدارس عليها في محافظتي جنين والقدس.

وفي ذات السياق قامت الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم العالي بـ:

- إنشاء وتأثيث وتجهيز (7) مدارس جديدة في الضفة بتكلفة (5,511,672) دولار، وتوسعة (5) مدارس قائمة بتكلفة (563,190)، وصيانة مدارس قائمة وإضافة وحدات صحية في (3) مدارس بتكلفة (75,000) دولار، وتوسعة مبنى مديرية تربية سلفيت ومبنى المعهد الوطني لتدريب المعلمين وتأثيثهما بقيمة (674,248)، كم تم إنشاء وتأثيث وتجهيز مبنى تربوي في سلفيت بقيمة (1,000,000) يورو، ومتابعة تنفيذ إنشاء وتوسعة وصيانة في (87) مدرسة بقيمة (62,302,386).
- تزويد مديرية القدس والمدارس بأنواع مختلفة من الأثاث، كما تم طباعة وتوريد (500,640) نسخة من كتب الصفوف (1-12) إلى مدارس المحافظة.
- طباعة وتوريد (12,392,680) نسخة خاصة بالجزء الأول والسنوي من كتب الصفوف (1-12) للمحافظات الشمالية والجنوبية بتكلفة (24.606.216) شيكل، وطباعة وتوريد (1.575.370) نسخة خاصة بالجزء الثاني بتكلفة (1.466.242) شيكل، وطباعة وتوريد (13,650) نسخة من الكتب الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار في المحافظات الشمالية.
- إتمام المعاملات لدفع رواتب العاملين والمتقاعدين والبدلاء بمبلغ (553,558,582) شيكل، ومتابعة المعاملات المالية مع وزارة المالية، وتجهيز معظم النفقات الخاصة بالكهرباء والمياه والبريد والمحروقات ومتابعة الصرف المركزي والأسقف المالية.
- تزويد الوزارة والمديريات بالقرطاسية بقيمة (1,069,269) شيكل، وأحبار الطابعات والفاكسات اللازمة بـ (4988) دولار، وتنفيذ أعمال صيانة ماكينات التصوير والفاكسات والمساعد والأجهزة المكتبية الأخرى بمبلغ (23,303) دولار.
- تحديث الخطط السنوية للأعوام 2011-2013، والمباشرة في إعداد نظام المحاكاة للأعوام 2011-2013، وربط الخطة مع الموازنة.
- تنفيذ امتحان الثانوية العامة، وامتحان الإكمال للعام الدراسي 2009/2010.
- تدريب (20) موظف صحة ميداني حول النظافة المياه والبيئة المدرسية، وتنفيذ (6) ورش عمل إرشادية للمدراء، وتزويد (46,412) طالب مدرسة و(17,166) طفل من رياض الأطفال بـ (1,078,108) وجبة غذائية، و(851,839) عبوة حليب في الضفة و(29) ألف طالب في غزة، وتدريب (40) موظف صحة ميداني حول المهارات الحياتية وتنقيف الأفران للوقاية من الإيدز، و(30) منسقا ومديرا وطالبا على أهمية تناول الغذاء الصحيو تدريب المعلمين الجدد في المديرية، والمشرفين التربويين .
- تفعيل (8) أندية بيئية في منطقة أريحا وطوباس، وتنفيذ (15) مخيم صيفي تغذوي في (10) مديريات، و(25) رحلة تثقيفية للطلاب، و(3) معارض مركزية للتوعية حول التلاسيما بمشاركة (128) مدرسة، وتزويد (5) مدارس بأدوات وأجهزة موسيقية.
- افتتاح (15) غرفة مصادر في مديريات رام الله والبيرة، قلقيلية، وطولكرم، وتعيين (12) معلمة للصفوف المدمجة على كادر الوزارة.
- توقيع اتفاقية مع الـ (USAID) لتجهيز المدارس بأدوات الأنشطة، واتفاقية مع الإغاثة الإسلامية لتطوير المرافق الصحية والبنية التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى تدريب المربيات والمديرات في الرياض المستهدفة بقيمة (130,000) دولار، واتفاقية مع وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية لدى فرنسا بخصوص برنامج الأنشطة المدمجة "المقدس".
- حصر أضرار جدار الضم والتوسع العنصري وأثره على التربية والتعليم، ومتابعة حصر الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني.
- إثراء وتحسين كتب المناهج الإنسانية ودراسة الملاحظات عليها، وتعديل بعض المناهج العلمية.
- تلقت وحدة الشكاوى (215) شكوى، تم إنجاز (208) شكاوى، و(7) شكاوى قيد المتابعة.
- تطوير نظام مالي جديد في الكليات الحكومية، وتحضير مسودة نظام لمجلس البحث العلمي ومتابعة إنشاء الشبكة الداخلية التي ستصل بين الجامعات لربطها مع الشبكة الأوروبية.
- تنفيذ الامتحان الشامل في (20) كلية من محافظات الضفة لـ (2,615) طالب وطالبة.
- صرف (1.5 مليون) شيكل كمنح للطلبة المتفوقين، وتحضير ورقة حول نموذج معياري لتوزيع الدعم الحكومي على مؤسسات التعليم العالي.

- الإعلان عن (49) منحة دراسية للدراسات العليا، و(385) منحة دراسية للحصول على درجة البكالوريوس، والإعلان عن (50) مقعداً مقعداً دراسياً في الأردن للحصول على درجة الدكتوراه والماجستير، و(350) مقعد في البكالوريوس والاختصاص العالي في الطب، بالإضافة إلى الإعلان عن (200) منحة من مجموعة الاتصالات الفلسطينية، واستكمال صرف منحة مجلس الوزراء للعام 2009، واستكمال صرف مستحقات الطلبة المستفيدين من منحة الرئيس عن الفصل الأول والثاني 2010/2009، وإرسال معاملات الطلبة المستفيدين من منحة الرئيس عن الفصل الصيفي 2010/2009 إلى الدائرة المالية لصرفها.
- متابعة مكاتب الخدمات الجامعية من تجديد تراخيص وإصدارها وتحديد قائمة الأسعار الموحدة لها.
- تأهيل غرفة سيرفر لكلية فلسطين التقنية (رام الله للبنات)، وجاري إنشاء وصيانة مبنى الإدارة لمدرسة نابلس الصناعية، وإنشاء طابق إضافي لكلية فلسطين التقنية للبنات، وصيانة مبنى القسم الداخلي في مدرسة العروب الزراعية الثانوية المختلطة، كما تم توريد وطرح عطاءات لأثاث وتجهيزات في مدارس ومؤسسات تعليمية.
- عقد ورشات تدريبية داخلية وخارجية ضمن مشاريع تطويرية، والمشاركة في مؤتمرات وندوات مختلفة.
- معادلة (102) شهادة ثانوية، (29) شهادة بكالوريوس، (38) شهادة ماجستير، و(15) شهادة دكتوراه، وتصديق (6700) شهادة جامعية، (3500) شهادة كلية.
- إصدار النشرة الإرشادية لطلبة الثانوية للعام 2010 وتوزيعها على شكل ملحق مع جريدة الأيام.
- دراسة (29) طلب اعتماد للبرامج الأكاديمية، واعتماد (25) برنامجاً جديداً، وقبول (11) مشروعاً تطويرياً مشتركاً ما بين كليات وبرامج الجامعات الفلسطينية المختلفة.

ثالثاً: في الجانب الديني

- نظراً لأهمية الجانب الديني ودوره في بناء جيل قادر على حمل أمانة الدين الإسلامي ونشر الدعوة بالحكمة بعيداً عن التطرف والمغالاة، قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بـ:
- تسجيل المساجد حسب الأصول المتبعة، وإقامة الدورات لتطوير أداء الخطباء والمدرسين، والقيام بالزيارات الميدانية والتفتيش على المساجد والمقامات والوقفات المرتبطة بها، ومتابعة تقارير المفتشين.
 - قام الصندوق الزكاة بتوزيع (403580.42) ديناراً على شكل صدقة الفطر، زكاة الأموال، كسوة الشتاء والعيد، الطرود الغذائية، الأضاحي، الحقيبة المدرسية، إلى جانب المصاريف الإدارية ورواتب العاملين ومصاريف تشغيلية، وبلغت قيمة كفالات الأيتام (360426.34) دينار، فيما بلغت قيمة كفالات الأسر (86962.74) ديناراً.
 - قامت مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية بعقد الدورة الثانية في تحقيق المخطوطات، وتحقيق مخطوط "رسالة شريفه في زيارة بيت المقدس"، وإنجاز دليل القدس "منارات مقدسية تتحدى التهويد"، وإنجاز دراستان حول سجلات نفوس القدس لعام 1925م، ودراسة القدس في العهد الأيوبي، وإعداد تقرير خاص بمقبرة مأمون الله والاعتداءات التي تمت عليها وإرسالها لوزارة الخارجية، وإعداد تقرير عن الحرم الإبراهيمي وكنيس الخراب واستخراج الوثائق المتعلقة بهما من أرشيف المؤسسة، والمباشرة بترميم سبع مخطوطات لجامعة النجاح الوطنية وتصويرها رقمياً.
 - اعتماد الثانوية العامة الشرعية مساراً من مسارات الثانوية العامة في الوطن اعتباراً من العام الدراسي القادم 2010-2011، ووضع الخطوط العريضة للمناهج الشرعية، وعرضه على لجنة تحكيم مختصة.
 - المشاركة في العديد من المؤتمرات وورشات العمل وحضور المعارض في قطاعات متعددة مثل نصررة الحركة الأسيرة، مسيرة للأسرى، التراث الفلسطيني، وقامت مديرية العمل النسائي بعقد العديد من الدورات المتنوعة استفاد منها (410) مشاركات، وقامت مديرية العمل النسوي في طولكرم وجنين بإعداد لندوات تثقيفية استهدفت (145) مشاركته على مستويات الوطن.
 - اعتماد (1450) إكرامية خطابة وتدريب القرآن لسد العجز الكبير بالأئمة والخطباء ولتحقيق هدف الوزارة الاستراتيجي الأول بجعل الخطاب الديني وسطي، وتعيين (90) إكرامية.
 - استثمار العديد من أراضي أملاك الوقف لإقامة الصروح العلمية والطبية والزراعية، ويتم يومياً توجيه الإخطارات للممتنعين عن الدفع، والمعتدين على الأملاك الوقفية.
 - تخريج (45) حافظاً وحافظة للقرآن الكريم كاملاً، والمئات من حفظة أجزاء من القرآن الكريم تراوحت بين عشرة أجزاء وعشرين جزءاً، وتخريج (1058) طالباً وطالبة ممن يحملون شهادة التجويد العام بعد خضوعهم لامتحان مركزي، وتم عقد مسابقة الأقصى المحلية، إلى جانب افتتاح (20) مركزاً جديداً من مراكز التحفيظ والتجويد، وترشيح حفظة كتاب الله للمشاركة في المسابقات الدولية، والتي كان آخرها

حصول دولة فلسطين في العام الحالي على المركز الخامس في مسابقة المملكة الأردنية الهاشمية الدولية لحفظ القرآن الكريم.

- إعداد الترتيبات الهامة والجوهرية لموسم الحج الحالي، واستئجار مساكن الحجاج لهذا الموسم في المدينة المنورة ومكة المكرمة وجميع الفنادق على بلاط الحرم لـ (4500) حاج من المحافظات، واستئجار حافلات نقل الحجاج في المحافظات الشمالية، وتم إجراء قرعة الحجاج في جميع المحافظات وكان عدد المسجلين للحج هذا العام حوالي (25) ألف حاج.

كما وقامت دار الإفتاء خلال هذه الفترة بـ:

- المشاركة في (3) مؤتمرات عقدت في البوسنة والهرسك والسعودية والأردن، وفي (13) مؤتمراً داخلياً في العديد من محافظات الوطن تناقش موضوعات تهم دار الإفتاء، وتقديم (30) درساً دينياً ومحاضرة.
- حضور (13) ندوة، واستقبال العديد من الوفود، والقيام بزيارات تضامنية مع أبناء الوطن، فقد بلغ عدد اللقاءات الداخلية (34) لقاءً، والمشاركة في (25) احتفالاً وافتتاحاً لمراكز مهمة في محافظات الوطن.
- التغطية الإعلامية لـ (540) خبراً ومقابلة، ونشر (18) حلقة من حديث الجمعة الديني في جريدة القدس، و(3) برامج متلفزة، و(5) برامج إذاعية، و(20) حلقة نشرت كزاوية رمضان في الصحف الرسمية تضمنت فتوى رمضانية.
- إصدار العديد من التصريحات الصحفية تناولت الكثير من القضايا التي تهم المواطنين، وبيان الموقف الرسمي لدار الإفتاء حيال العديد من القضايا.
- بلغ عدد فتاوى الطلاق (1428)، والفتاوى العامة (498)، وإصدار المئات من الفتاوى الشفوية والإلكترونية، وحل (80) نزاعاً عائلياً وعشائرياً.
- عقد مجلس الإفتاء الأعلى (4) جلسات، وصدر عنها (12) قراراً، وبياناً بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك بعنوان: المحافظة على حرمة الشهر الفضيل.
- إصدار العددان (90,91) من مجلة الإسراء، و(4) كتب، والإمساكية الرمضانية للعام 1431 هجري، و(3) نشرات رمضان، وإصدار (6) تزيكات.

ثالثاً: في مجال الصحة

تحرص الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على ضمان الوصول إلى خدمات صحية ذات جودة عالية خدمة للمواطنين، وخاصة الفقراء والفئات المهمشة والمعزولين خلف جدار الضم والتوسع، وتأكيداً على تحقيق هذا الهدف قامت الحكومة الفلسطينية خلال هذه الفترة بتخصيص منفعة أراضي لإقامة مراكز صحية عليها في محافظتي القدس وجنين.

وفي ذات السياق قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الصحة بما يلي:

- افتتاح مجمع فلسطين الطبي، وافتتاح عيادات جديدة في المديرية، وبناء ونقل عيادات إلى مقرات جديدة وصيانة العديد منها.
- بدء العمل في مشروع إنشاء وتشطيب مستشفى طوباس الحكومي، وتسليم سيارة عيادة متنقلة للمحافظة، وفتح عطاء بناء مديرية صحة جديدة في جنين وعيادة مستوى ثالث بقيمة (1730000) دولار.
- متابعة نشاطات المديرية والدوائر المركزية وتوزيع المطاعيم على المديرية، والتأكد من استلامها في موانئها وتوزيع الأدوية والمعدات.
- القيام بزيارات إشرافية على المديرية، والإشراف والمتابعة الإدارية، وتنظيم الاجتماعات للمديرية والدوائر المركزية.
- فتح مختبر تحاليل طبية في صانور، وعيادة سكر وتنظيم أسرة مركز صحي جبع، وتوسعة مبنى مختبر تصوير الثدي في جنين.
- فتح عطاء بناء مديرية صحة أريحا وتسليم سيارة لها وعيادة متنقلة، وتسليم مكيفات لجميع العيادات القروية في المحافظة، وتسليم أجهزة لمختبر العوجا والجفتك في أريحا، وافتتاح مركز رعاية أولية فصايل ومركز الديوك الفوقا، وعمل صيانة عامة لمبنى مديرية صحة أريحا، وبدء العمل بترميم وتأهيل مستشفى أريحا الحكومي.
- افتتاح عيادة دوما وقريباً عيادة الباذان في نابلس، وإعادة تأهيل عيادات عوريف، بورين، عينابوس، وإضافة خدمة المختبر في عيادة سبسطية.

- طرح عطاء لعمل مختبر لزراعة البكتيريا في مديرية قلقيلية، وإعادة تأهيل العيادة الغربية، وتسليم سيارة إسعاف للمديرية، وتركيب عيادة أسنان جديدة في المديرية، إلى جانب تشغيل البناء الجديد لمستودع الأدوية واللوازم في المديرية، وتشغيل جهاز فحص الثدي، واستلام جهاز التصوير الطبقي في مستشفى قلقيلية وافتتاح وحدة التلاسيما ومعدات لقسم العظام والولادة.
- استلام طابق ثاني مع مختبر كامل والأثاث لمركز صحة يطا جنوب الخليل، واستلام عيادة الغويطا الجديدة مع أثاث كامل من بلدية يطا، وتجهيز عيادات السكري في مقر الخدمات الطبية دورا، وإعادة تأهيل (7) غرف كوحد غسيل كلي في مستشفى يطا.
- افتتاح مبنى عيادة الخضر، ومبنى عيادة بتير، ومركز مسقط الطبي في العبيدية ببيت لحم.
- ترميم عيادة بتونيا، والانتهاه من تشطيب عيادة عابود وافتتاح العيادة، واستلام مبنى عيادة بتللو وافتتاحها، وصيانة عيادة أمومة رام الله، وبدء العمل في المركز الوطني للأرشيف (الصحة النفسية).
- افتتاح مبنى جديد لعيادة بروقين، وصيانة عامة لعيادات حارس، كفل حارس، ديراستيا، وتركيب مكيفات هواء عيادة كفر الديك، وصيدلية قراوة بني حسان، وتشطيب مبنى عيادة اسكاكا ياسوف وتجهيزها بالأثاث وتجهيز قسم الأشعة في مديرية سلفيت، والحصول على تنازل من قبل مجالس قروية لبناء عيادات سرطه، رافات، ومسحة.
- استلام مبنى مديريةية الصحة الجديد في الخليل، وعيادة الرامة وتجهيز العيادة بالأثاث والأجهزة، وعمل مختبر طبي في عيادة المشاركة بالخليل، ومختبر في عيادة الشيوخ.
- افتتاح مختبر عيادة طوباس، وقسم الزراعة البكتيرية في مختبر طوباس المركزي، واستلام سيارة عيادة متنقلة في طمون، وتأهيل وصيانة عيادة الأسنان في مديرية طوباس، وتوسيع مختبر عيادة عقابة، وعمل صيانة عامة لعيادة طوباس.
- افتتاح عيادات في كل من الراس، عزبة شوفة، وذنابة في طولكرم، والقيام بحملات رش في مدن وقرى محافظة طولكرم لمكافحة الحشرات والقوارض.
- توفير احتياجات المستشفى الوطني من أجهزة ومعدات، وتجديد الأثاث والصيانة المستمرة للمستشفى، كما تم تركيب نقاط أوكسجين في قسمي الرجال والنساء.
- بناء العظم لتوسعة مستشفى جنين، والبدء بأعمال التشطيب بمساحة (3000) متر، وافتتاح وحدة الكلى والعيادات الخارجية بمستشفى سلفيت وبناء وحدة تقنيات الحصى.
- تشغيل قسم العيادات الخارجية الجديدة في مستشفى الخليل الحكومي ليصبح (40) عيادة، وافتتاح قسم الباطني بعد الانتهاء من إعادة تأهيله، وترميم قسم الأشعة، وافتتاح قسم المشرحة، وتمديد خط مياه جديد للمستشفى.
- بناء (4) طوابق بمساحة (1400) متر في مستشفى رفديا بنابلس، وتوسعة قسم العمليات وقسم المختبر.
- زيادة عدد الكوادر من الموظفين في المستشفيات ساعد على استعاب الزيادات المستمرة من المرضى المراجعين للمستشفيات.
- افتتاح قسم التشخيص الميكرو لسرطان الثدي بالأشعة في مستشفى بيت جالا، وترميم قسم العيادات الخارجية ومبنى التمريض ومبنى الإدارة والمختبر والنواظير والصيدلية، وترميم أقسام العمليات والمرضى والأشعة.
- بناء خزان مياه ضخ في مستشفى بيت جالا، ومستودعين كبيرين وعمل حديقة نموذجية لأطفال السرطان داخل المستشفى، وتوفير عدد من الألعاب والمرافق.
- مباشرة العمل في مشروع البيت البلاستيكي في أرض مستشفى بيت لحم، ونقل الوحدة الصحية كاملة الى الجهة الغربية، ونقل مطبخ المرضى من الجهة الجنوبية، والعمل في مشروع الملعب المتعدد الأغراض.
- ترميم وصيانة (13) موقعا من مستشفيات وعيادات ومستودعات لوازم الوزارة في محافظات نابلس، رام الله، الخليل، بيت لحم، سلفيت.

رابعاً: في مجال تمكين المرأة

- تهدف الحكومة الفلسطينية في العام الثاني لعملها إلى زيادة الوعي المجتمعي بقضايا النوع الاجتماعي، وتطوير إمكانيات الفتيات والنساء وتدريبهن، وزيادة نسبة مشاركتهن في سوق العمل، وكذلك تمكين مشاركة المرأة في رسم السياسات وصنع القرار. وفي هذا الشأن سجلت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة شؤون المرأة إنجازات هامة تمثلت بـ:
- المشاركة في حلقة تلفزيونية من برنامج نصف المجتمع تحت عنوان "مشاركة المرأة في صنع القرار- الإمكانيات والمعوقات".

- مراجعة قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2003، بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000 من منظور النوع الاجتماعي.
- عمل مسح شامل في جميع محافظات الضفة؛ لفحص احتياجات النساء والمؤسسات عبر مراكز تواصل.
- المشاركة في حفل إطلاق رزمة النوع الاجتماعي في إصلاح القطاع الأمني.
- إطلاق أول محطة إذاعية للنساء في فلسطين.
- عقد (3) اجتماعات دورية لمسؤوليات وحدات النوع الاجتماعي للمتابعة والتقييم، ومراجعة مشروع نظام دمج الهيئات المحلية من منظور النوع الاجتماعي، ومشروع اللائحة التنفيذية بشأن تنظيم انتفاع العاملين في القطاع غير الحكومي بأحكام قانون التقاعد من منظور النوع الاجتماعي.
- عقد الورشة التدريبية حول بناء قدرات وحدات النوع الاجتماعي بموضوع المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي، وأخرى حول موضوع تحليل السياسات من منظور النوع الاجتماعي (وزارة الزراعة كمثال)، وعقد الاجتماعات وورش العمل مع كل من وزارة الزراعة والداخلية والثقافة، وورش عمل أخرى ومواضيع مختلفة.
- المشاركة في حفل اختتام التدقيق للنوع الاجتماعي لاتحاد نقابات العمال في نابلس، والمشاركة في دورة "أدوات تحليل المؤسسات من منظور النوع الاجتماعي في بيروت".
- إعداد المسودة الأولى لتقرير مؤشرات المتابعة والتقييم للاستراتيجية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي، وتعبئة النماذج المقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الأسكوا".
- المشاركة في إطلاق الحملة الإعلامية لبرنامج (MDG) من قبل (UNFPA) في رام الله.
- وضع ملاحظات الوزارة على قانون الاستثمار الجديد والمعدل للعام 1998.
- تخريج الفوج التاسع والعشرين لبرنامج مكافحة الفقر في جمعية مخيم قلنديا النسائية، تخريج متدربات لمشروع الدعم النفسي والاجتماعي في جنين.
- الاجتماع مع أمين عام اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، وتوقيع اتفاقية لدعم مؤسسة المنار وقرية النعمان وجمعية الحياة للمسنين والجمعية العربية للمعاقين بقيمة (3 آلاف) دولار لكل منها، وحضور اجتماع للجنة التوجيهية لمركز محور.
- عقد الاجتماع الدوري مع أعضاء اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في الوزارة، وإقرار النظام الداخلي للجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، والمشاركة في اجتماعات اللجنة الفنية لنظام التحويل، والاجتماع مع ممثلة جايبكا والعديد من الشخصيات.
- القيام بزيارات تضامنية تفقدية لأهالي الشيخ جراح وسلون، وقرية النعمان، وزيارات ميدانية لأكثر من (25) مؤسسة مقدسية.
- استقبال وفد نسوي من عائلات حنون والكرد والغاوي من الشيخ جراح في القدس؛ لبحث الانتهاكات الإسرائيلية بحقهن وآليات الدعم والمساندة وتعزيز صمودهن.
- استقبال الرئيس التنفيذي للنيوفيم ونائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبحضور أعضاء اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة.
- عرض (3) مسرحيات في (3) مؤسسات تعليمية، تناولت العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تقديم مشروع للجنة وزراء الاقتصاد العرب لتمويل المشاريع الخاصة بمحاربة العنف ضد المرأة.

خامساً: في مجال الشباب والرياضة

نظراً للدور الرائد الذي تلعبه فئة الشباب في المجتمع، فقد أولت الحكومة الفلسطينية هذا القطاع اهتماماً كبيراً وأخذت على عاتقها مسؤولية خلق قيادات مجتمعية مؤهلة ومدربة للمساهمة في بناء الدولة الفلسطينية ومؤسساتها، وتعزيز مفاهيم الهوية الوطنية والمواطنة الصالحة. وتحقيقاً لهدفها المتمثل في تمكين الشباب الفلسطيني صادقت الحكومة على تخصيص منفعة جزء من قطعة أرض لصالح مجلس الخدمات المشترك في محافظة جنين لبناء صالة رياضية مغلقة.

- وعلى صعيد الانجازات الأخرى التي حققتها الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الشباب والرياضة تمثلت بـ:
 - إقامة دورة الإدارة الرياضية العربية الأولى في فلسطين بالتعاون مع اللجنة الفنية لجامعة الدول العربية والاتحاد العربي لمعاهد ومراكز إعداد القادة.
 - تنظيم ماراثون القدس الدولي الأول بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بمشاركة (7000) مشارك ومشاركة برعاية ومشاركة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض والعديد من قناصل الدول العربية والأجنبية.
 - تنظيم مهرجان الجري للمعاقين بالتعاون مع مركز الشباب الاجتماعي في الجلزون واتحاد المعاقين.

- إجراء انتخابات لـ (28) نادياً رياضياً، واعتماد هيئاتها الإدارية الجديدة واعتماد لجان مالية جديدة لها.
- إعداد وتوزيع نشرات تثقيفية خاصة بالغذاء والنشاط البدني والصحة، بالتعاون مع وزارة الصحة، وطباعة (33000) بروشور وتوزيعها على الأطفال المشاركين في المخيمات الصيفية.
- إطلاق مشروع دوري الشباب الرياضي الفلسطيني، ويشتمل على عدة ألعاب رياضية، وتأهيل وتدريب (12) مدرباً في لعبة كرة القدم، وتنظيم دورة صقل وتأهيل مدربات في لعبة كرة السلة بمشاركة (23) متدربة من طالبات كلية فلسطين التقنية للبنات ومدربات الأندية من محافظة رام الله والبيرة.
- ترخيص (3) صالات رياضية جديدة وتجديد الترخيص لصالنتين، وتسجيل مؤسسات شبابية جديدة في رام الله، نابلس، الخليل، القدس، بيت لحم، وإصدار شهادات ترخيص للمؤسسات الشبابية العاملة وفق القانون والملتزمة بإجراء الانتخابات، وإصدار (4) شهادات لمؤسسات في بيت لحم ورام الله والقدس ونابلس.
- عقد (3) ورشات تحضيرية لمعسكرات الشباب في الضفة بمشاركة (100) مؤسسة شبابية، وإحياء يوم الشباب العالمي بمشاركة (1200) مشارك ومشاركة في قصر رام الله الثقافي.
- المشاركة في مؤتمر البرازيل للشباب، ومؤتمر المكسيك لتجمع الشباب العالمي، وفي المؤتمر الاقليمي في تركيا حول تعزيز مشاركة الاطفال وتطبيق اتفاقية حقوق الطفل، ومنتدى تونس للشباب بخمس مؤسسات شبابية، والمشاركة بأربعة قادة في اللقاء الكشفي العربي العاشر في الاردن حول الكشفية ودورها في الحفاظ على البيئة والعناية بمياه الشرب، وبجوالين في اللقاء الكشفي الدولي الثالث عشر في مصر لتبادل الثقافات والتعرف على الحضارات، و(40) كشافاً وقائدة في التجمع الكشفي الخامس في مدينة عذرا السورية، وقائدتين في المؤتمر العربي الاقليمي التاسع عشر للمرشدات في لبنان.
- عقد لقاء مع معهد إدوارد سعيد للموسيقى لدعم المخيمات الصيفية الموسيقية، واجتماع مع اليونيسيف والمؤسسات العاملة ليحث أليات العمل الجديدة لمشروع أندية صديقة للطلّاع الذي يستهدف (100) نادي، منها (60) في الضفة الغربية، و(40) في قطاع غزة.
- المشاركة في احتفالية نادي أرثوذكسي بيت جالا وافتتاح المسرح والمسرح وقد ساهمت الوزارة في تمويلها.
- طرح عطاءات (15) ملعباً معشياً بالعشب الصناعي موزعة في كافة المحافظات بمبلغ (675,000) دولار، وطرح عطاء مجمع برطعة الشبابي الرياضي في جنين بقيمة (321,000) دولار، وطرح عطاء الصالة الرياضية المغلقة في بلدة أبو ديس بتكلفة (1,500,000) دولار، وعطاء مركز اللجنة البارالمبية الفلسطينية في محافظة رام الله والبيرة وساهمت الوزارة بمبلغ (150,000) دولار.
- تطوير مقرات (15) نادياً بتكلفة (15000) دولار لكل نادي بالتعاون مع مؤسسة (CHF)، ومن ضمنها نادي بيت أمر بتكلفة (30,000) دولار، ونادي شباب الخليل بتكلفة (450,000) دولار.
- الترويج للاستراتيجية عبر القطاعية وترجمة الملخص التنفيذي وكتيب يتضمن الإنجازات.
- عقد مؤتمر صحفي للإعلان عن انطلاق حملة الكوفية، وإصدار ومونتاج وتصميم كافة المنشورات والمطبوعات وشهادات التخرج .
- عقد دورة تدريبية لموظفي وموظفات الوزارة والمديريات بعنوان: التخطيط الاستراتيجي للحد من مخاطر الكوارث والزلازل.
- تحديد احتياجات الأندية النسوية والبدء بزيارات ميدانية في كافة المحافظات، وإقامة (97) نشاطاً في مركز الشهيد صلاح خلف بمشاركة (7814) مشاركاً ومشاركة.
- وضع مؤشرات وطنية للأهداف القطاعية في الخطة الاستراتيجية، وإعداد خطة عمل الوزارة اعتباراً من حزيران 2010 ولغاية حزيران 2011، وإعداد تقرير يرصد إنجازات الوزارة من تاريخ 01-01-2010 ولغاية 01-08-2010.
- إنجاز الاتفاقية مع "اليونيسيف" لإنشاء الوحدة المساندة لأعمال التخطيط.
- المشاركة في ورشة العمل الاقليمي في تركيا وتمحورت حول تضمين قضايا الأطفال في الخطط الوطنية بالتعاون مع "اليونيسيف"، وفي الورشة التدريبية لقضايا السكان والإدمان في الأردن بالتعاون مع (UNPPA).

سادساً: في مجال الثقافة والتراث

في ظل المحاولات الإسرائيلية المتواصلة لمحو وطمس الهوية والتراث الفلسطيني، تواصل الحكومة الفلسطينية سعيها الدائم لتعزيز التواصل مع ثقافات العالم والشعوب لكسب التأييد لفلسطين والتعريف بالإبداع الفلسطيني، وتحقيقاً لهذا الهدف الرائد قامت الحكومة الفلسطينية أبان الربع الأول لعملها بالمصادقة على تشكيل اللجنة الوطنية للأسماء الجغرافية في فلسطين بغية الحفاظ على الهوية الوطنية وحماية تراث المجتمع وفكره وتاريخه وتوحيد مرجعية كل ما يتعلق بالأسماء الجغرافية الفلسطينية.

كما وقامت الحكومة ممثلة بوزارة الثقافة بـ:

- تنفيذ ورشة صناعة دمي وكتابة قصة ورسم في مكتبة بلدية عنبتا بطولكرم، وورشات رسم وخط عربي وحكايات في مكتبات بيت لحم، وتنفيذ ورشات رسم للأطفال وكتابة قصة في مكتبات سلفيت، ورشات رسم قصة في جنين، وعقد ورشة عمل للمشاركين في الكتابة الإبداعية، وتنظيم ورشات كتابة إبداعية في الخليل لطلبة الجامعات، وفي جنين لطلبة المدارس، وللشباب في طوباس، وتنفيذ ورشة حول القصة القصيرة في سلفيت، وورشة رسم لطلبة الجامعات في الخليل ونابلس.
- تنظيم فعاليات أسبوع القراءة من ورشات رسم، ومناقشة قصص ومسيرة أطفال في مكتبات نابلس، وتنظيم مسابقة في رحاب المكتبة بمشاركة مكتبة بلدية طوباس، وتنفيذ مسابقة الإبداع للقصة القصيرة، وإقامة أمسيات شعرية في قلقيلية، طولكرم، وأريحا.
- دعم مكتبة بلدية قلقيلية، وتزويد المكتبات بـ (2600) كتاب من أدب الأطفال بمشاركة دور النشر.
- إقامة (10) معارض محلية في الجامعات، ومعارض كتاب في قلقيلية، أريحا، طولكرم، وجامعة بيرزيت وكلية الطيرة.
- تنفيذ مشروع الأندية الثقافية المقدسية في مدرسة الشيخ جراح وأبو ديس بمشاركة (120) طالباً وطالبة.
- تنظيم ندوة للثقافة الوطنية في طوباس وطولكرم بمشاركة جامعة القدس المفتوحة، وإقامة ندوات أدب السجون والأدب المقاوم والنكبة في طولكرم، بيت لحم، الخليل، طوباس، طولكرم، جنين، والقدس بمشاركة نادي الأسير واتحاد الكتاب ومجموعة من الأدباء والمؤسسات الثقافية، وتنفيذ ندوة أدب الأطفال في طولكرم بمشاركة المكتبات، وندوة عن دور الأدب والفن في الحفاظ على الهوية بمشاركة مكتب القدس والأدباء والمتقنين، وأخرى عن التاريخ الشفوي والذاكرة في بيت لحم بمشاركة جمعية الاتحاد النسائي، وتنظيم لقاء شهري مع الأدباء والمتقنين في جنين.
- عقد مؤتمر التاريخ الشفوي ومعرض صور من التراث بمشاركة الجامعة الأمريكية ومؤسسات ثقافية في جنين، وعمل دورة للمجلس الشبابي في الرام.
- دعم عرض مسرحية في القدس وغزة، وعرض مسرحيات في طولكرم، سلفيت، وطوباس، وعرض لفرقة المركز الثقافي العربي في نابلس، وعرض لفرقة الشيخ إمام في الخليل.
- عرض أفلام سينمائية فلسطينية في سلفيت، طولكرم، والخليل، ودعم أفلام لمخرجين فلسطينيين مثل مي المصري وخالد أبو عجمية.
- افتتاح دورة تدريبية للموسيقى في الخليل لتكون مركزاً لتعليم الموسيقى بالتعاون مع المعهد الوطني، ودورة تدريبية في صناعة القش، ودورة طرق على النحاس في سلفيت.
- إقامة معرض صور "انطباعات" لهشام صرصور في الخليل، ومعرض مخطوطات في سلفيت، ومعرض أشغال يدوية للأسرى في قلقيلية، ومعرض فن تشكيلي ليوسف كتلو بمشاركة جامعتي الخليل والبوليتيكنيك، وآخر للفنانين في جنين بمناسبة النكبة، ومعرض للفنان سامر خميس في أريحا، وإقامة مهرجان ومعرض إبداعات الطفولة في ديراستيا، إضافة لمسيرة كرنفالية في نابلس.
- عمل دراسة حول احتياجات مكتبات المخطوطات في القدس والمحافظات، وتنظيم دورات في تحقيق المخطوطات واحتياجاتها في نابلس والقدس.
- إقامة مهرجان فرقة للتراث في محافظة سلفيت، ومهرجات تراثي في أرطاس ببيت لحم، ومهرجان التراث والفنون في الجيب والقدس، ومهرجان وين ع رام الله، وليالي المقدسية في بيت عنان والجيب، ودعم مهرجان عابود وبيوس.
- المشاركة في معرض تونس الدولي للكتاب، والمهرجان العربي في الصين، والمشاركة في المنتدى الصيني بمشاركة وزراء الثقافة العرب.
- تنظيم أسبوع ثقافي يوناني بالتعاون مع القنصلية اليونانية، واستضافة الفنانة السويدية (أنا هوغلاند) لتقوم برسومات قصة (الصبي والصبية) للكاتب السويدي أولف ستارك.
- دعم مشاركة فرقة فتيات سوريا لتمثيل فلسطين في البوسنة، ودعم مشاركة فرقة جامعة بيت لحم للغناء في مهرجان تونس.
- تشكيل مجلس وطني للثقافة، وتأسيس صندوق تنمية ثقافية، وتأسيس ناديين ثقافيين هما: نادي الشيخ جراح ونادي أبو ديس الثقافي.
- إعداد مسودة قانون صندوق التنمية الثقافية ورفعها إلى مجلس الوزراء لعرضها.
- إصدار (3) كتب من أدب السجون، والانتهاج من التدقيق اللغوي للكتب الثلاث.
- تنظيم ورش عمل للمجالس الثقافية في (9) محافظات.
- ترميم سينما جنين بتكلفة (50 ألف) شيكل.
- عمل مسح ميداني للصناعات الحرفية في جنين وسلفيت.

قطاع التنمية الاقتصادية

يشكل قطاع التنمية الاقتصادية أحد الركائز الهامة التي تساهم في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، لذا حرصت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على البدء ببرامج اقتصادية تساعد في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتعزيز قدراته، كما وبذلت جهوداً كبيرة لخلق بيئة استثمارية قوية وتعزيز دور القطاع الخاص للنهوض بالعملية الاقتصادية، إلى جانب دعم المنتجات والخبرات الفلسطينية، وتطوير الموارد المحلية والعمل من أجل تطوير البنية التحتية، بالرغم الآثار السلبية التي خلفها الاحتلال الاسرائيلي.

أولاً: في مجال الصناعة التجارة والاستثمار وحماية المستهلك

في إطار تعزيزها للقدرات الذاتية لاقتصاد دولة فلسطين، ركزت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في العام الثاني لعملها على تحقيق التوسع في قطاع الصادرات الفلسطينية، وبذلت جهوداً كبيرة من أجل انضمام فلسطين إلى المنظمات الدولية وتطوير الاتفاقيات التجارية الدولية، وفي هذا المجال صادقت الحكومة على تشكيل لجنة فنية لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تركيا لأهميتها كسوق محتمل للتصدير، والمصادقة كذلك على تشكيل الفريق الوطني الفلسطيني المفاوض بشأن توقيع اتفاقية تجارة حرة مع دول الميركسور في إطار خطة الحكومة ودورها في مجال إعادة تنظيم علاقات فلسطين الاقتصادية مع العالم الخارجي، كما صادقت على تشكيل لجنة خاصة لتقديم تصور حول توحيد الرسوم المفروضة على القطاع الخاص للتخفيف على القطاع الخاص بالوقت والجهد وتمكينه من النهوض بدوره على الوجه الأكمل.

كما وقامت الحكومة ممثلة بوزارة الاقتصاد الوطني بـ:

- تفعيل العمل في صندوق الكرامة ورصد منتجات المستوطنات لإعلان فلسطين نظيفة من منتجات وخدمات المستوطنات.
- توقيع الرئيس على قانون مكافحة منتجات المستوطنات، وتكثيف الجولات التفتيشية وزيادة عدد الطواقم الرقابية في محافظات الوطن خلال شهر رمضان، وتبني حملة توزيع وسام الكرامة على جميع المحال التي يثبت أنها خالية من منتجات المستوطنات، كما تم الانتهاء من حملة (من بيت لبيت) لمقاطعة بضائع المستوطنات.
- استمرار عمل اللجنة الوطنية العليا لتنظيم السوق الفلسطيني، واستمرار الحملات الخاصة بإلزام جميع التجار بإشهار الأسعار على السلع و المنتجات، وعمل دراسة عن تحديد أسعار السلع الأساسية.
- العمل ببطاقة المستورد المعروف لمنع إغراق السوق بالبضائع متدنية الجودة وتبسيط إجراءاتها، وتفعيل خط مجاني لتلقي الشكاوي من الجمهو ومتابعتها.
- تشكيل فريق وطني لتعديل قانون المصادر الطبيعية، ولجان فنية من طواقم الوزارة للمشاركة في الاتفاقيات الموقعة عالمياً ومحلياً.
- إعداد مقترح مشروع لدعم المنتج الوطني، ومسودة مقترح لبناء نموذج اقتصادي عن التنافسية والموازنة التقديرية، وإعداد المئات من المواصفات الفلسطينية في القطاعات ذات الأولوية في القطاع الصناعي وحماية المستهلك، وإعداد الدليل المعياري للعلاقات الثنائية والمتعددة.
- حل مشكلة قطعة الأرض الواقعة في بداية الطريق لمنطقة جنين الصناعية، وإحالة عطاء لشق الطريق المؤقت للمنطقة.
- تهيئة أرض منطقة أريحا الصناعية الزراعية بمراحلها الأولى، وتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء محطة توليد الطاقة الشمسية في منطقة أريحا الصناعية الزراعية، إضافة إلى إنشاء خزان مياه ومحطة معالجة لمنطقة بيت لحم الصناعية.
- تقديم ورقة عمل وصفية حول أثر الإجراءات الاسرائيلية على النمو الاقتصادي وحركة العمالة والتشغيل في الأراضي الفلسطينية، وقيادة الجهد الوطني المشترك في إعداد ورقة موقف حول التأثير الاقتصادي للانتهاكات الاسرائيلية لاتفاق باريس.
- الإعداد لمؤتمر الاستثمار الذي عقد في بيت لحم وما تمخض عنه من نتائج تنموية.
- بدء الاستعدادات اللازمة لإبرام اتفاقيات ثنائية تجارية واقتصادية مع كل من الجزائر، سوريا، عمان، فيتنام، الهند، كوريا الجنوبية، مجموعة دول الميركسور، اليونان، وإسبانيا، وإعداد اتفاقيات معيارية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة وعدم الإزدواج الضريبي.
- تواصل الاجتماعات والتحضيرات اللازمة للدورة الـ (26) لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والدورة العادية رقم (86) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات العربية والدولية.

- التحضير لرصد السفارات الفلسطينية بملحقين تجارين، وإعداد قائمة بكافة الدول التي معها اتفاقيات لتفعيلها بالتنسيق مع القطاع الخاص، وإطلاق المشروع الفرنسي لدعم القطاع الخاص.
- تشكيل اللجنة الفلسطينية التركية بهدف تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع تركيا، واستصدار قرار من مجلس الوزراء بتشكيل الفريق الوطني الخاص بدول الميركسور استعداداً لإبرام اتفاقيات اقتصادية وتجارية معها، وتشكيل الفريق الوطني لتفعيل الاتفاقيات مع مجموعة دول افنتا.
- التوقيع على المشروع الهولندي لدعم القطاع الخاص الفلسطيني، وصياغة ورقة موقف حول إطار التعاون ضمن إطار الشراكة الأوروبية متوسطة.
- الحصول على موافقة ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية.
- إعداد قانون الشركات والمذكرة الإيضاحية له والصادقة عليه وأحالاته لسيادة الرئيس، وقانون الصناعة، وإعداد مشروع قانون معدل للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، إضافة إلى إعداد قانون المال المنقول، واستكمال قوانين حماية المستهلك وإعداد المذكرات الإيضاحية، وإعداد مشروع تطبيق النظام الموحد في الغرف التجارية، ومذكرة تفسيرية بشأن إنشاء هيئة للمنافسة.
- المشاركة مع الشركاء من القطاع الخاص في شتى المجالات الاقتصادية ورفيعة المستوى ذات العلاقة في السوق الداخلي والنفوذ للأسواق الخارجية، وتمثيل القطاع الخاص في المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك، وتشكيل اللجان الخاصة لدراسة القوانين واتخاذ القرارات.
- المشاركة في ورش عمل لطرح لوائح تنفيذية للقوانين، وفي وضع مشاريع الدراسات الاقتصادية ذات العلاقة بتنظيم السوق الداخلي ودعم المنتج الوطني، والمشاركة في ورشة العمل حول قانون ضريبة الدخل.
- ربط المكاتب الفرعية في المحافظات مع مقر الوزارة بالشبكة الالكترونية، ونشر دليل خدمات الجمهور، وضبط إجراءات المكاتب الفرعية، والانتهاء من دليل المفتش لحماية المستهلك.
- التنسيق مع الخارجية والتخطيط لتبادل الوثائق والمعلومات ذات الصلة بالشأن الاقتصادي والتعاون الدولي.
- متابعة ملف الجمعيات والهيئات العاملة في النشاط الاقتصادي، وترخيص جمعيات حماية المستهلك والإشراف على عملها.

ثانياً: في مجال العمل والعمال

واصلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في الربع الأول من العام الثاني لعملها حماية القوى العاملة من الاستغلال ومن ظروف العمل غير الآمنة، وإعداد البرامج المستدامة التي تكفل لهم العمل وتهدف الى التقليل من حدة البطالة.

وفي هذا السياق قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة العمل بما يلي:

- التوقيع مع وزارة العمل والسياسة الاجتماعية البلغارية على بروتوكول تعاون في مجال علاقات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية وتوقيع اتفاقية تعاون مع وزارة العمل والسياسة الاجتماعية الرومانية لحماية حقوق العمال الفلسطينيين في رومانيا، والعمال الرومانيين في فلسطين والتوقيع على مذكرة تفاهم مع وزارة التشغيل والتكوين المهني في المغرب في مجالات التشغيل والتكوين المهني والعمل والحماية الاجتماعية للعمل.
- توقيع اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية والبشرية في الوزارة، والوصول إلى مؤسسة أكثر فعالية وقابلة للمساءلة.
- تنفيذ (Torino Process) وهي عملية مراجعة تشاركية لسياسات وأنظمة التعليم والتدريب المهني، وتهدف هذه المراجعة إلى تحليل الكفاءة الداخلية لأنظمة التعليم التقني والمهني في فلسطين.
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع وزارة الأسرى والمحربين لتأهيل وتدريب الأسرى المحررين لدمجهم وتمكينهم من المنافسة في سوق العمل.
- الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على تمويل إقامة (3) مراكز للتدريب المهني في الضفة الغربية والقدس وغزة.
- مشاركة وزارة العمل في مؤتمر العمل الدولي في جنيف ويوم التضامن مع الشعب الفلسطيني.
- إعداد دليل إجراءات لخدمات مكتب التشغيل متعدد الخدمات بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GTZ).
- اتخاذ إجراءات تفعيل صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية، وإعداد مذكرة تفاهم مع الحكومة الفرنسية في مجال التدريب المهني لدعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية وبرنامج صندوق الكرامة الوطنية.
- التقدم بمشروع قانون ناظم للقطاع التعاوني كجزء من إستراتيجيتها لتطوير وتحسين قطاع التعاون، وتم إقراره وتحويله من مجلس الوزراء إلى السيد الرئيس للمصادقة عليه.

- البدء بتنفيذ مشروع تطوير (4) مكاتب تشغيل نموذجية في محافظات نابلس، رام الله، بيت لحم والخليل.
- إنجاز دليل للمنشآت الداعمة للمشاريع الصغيرة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.
- التفاوض مع الجانب الإسرائيلي لتحصيل مستحقات عمال قطاع غزة الخاصة بإصابات العمل والتقاعد لدى مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية والعاقبة منذ العام 2006 بالتنسيق مع سلطة النقد، والحصول على الموافقة لصرف المتراكم من مستحقاتهم.
- عقد (3) أيام توظيفية في محافظات رام الله، الخليل، نابلس بالتعاون مع وكالة التعاون الألمانية ومؤسسة التعاون؛ للمساهمة في تنظيم سوق العمل وفتح آفاق الخريجين الجدد أمام فرص العمل المتوفرة في سوق العمل المحلي، حيث تم توظيف (160) خريجاً، وتدريب (100) خريج في مؤسسات السوق المحلي.
- بلغ عدد تصاريح العمل داخل الخط الأخضر التي تم تسليمها للوزارة من الجانب الإسرائيلي (25400) تصريح، ولم يسجل أي تصريح عمل لقطاع غزة. وتم تحصيل مبالغ مستحقة من الجانب الإسرائيلي للعمال العامل داخل الخط الأخضر بمبلغ (145807170.73) شيكل.
- تسجيل (167) إصابة عمل، منها (3) قاتلة، واتخاذ (694) إجراء تنبيه، و(113) إنذاراً للمنشآت لتصويب أوضاعها القانونية، وتسجيل (37) مخالفة لعدم التزامها بمتطلبات السلامة الصحية المهنية، وإغلاق (9) منشآت إغلاقاً كاملاً.
- نفذت هيئة التفتيش حملة تفتيشية واسعة استهدفت قطاع الإنشاءات والبناء، والتي شملت كافة المحافظات.
- قيام الوزارة بزيارات تفتيش على المنشآت والبالغ عددها (1418) منشأة، في حين بلغ عدد العمال في تلك المنشآت المزارعة (11241) عاملاً.
- تابعت الوزارة (315) قضية نزاع عمل فردية وجماعية، حل منها (158) قضية في حينه، وتحويل (24) قضية للقضاء للنظر فيها.
- تسجيل (6) جمعيات تعاونية جديدة حسب الأنظمة المعمول بها، وصادقت على (92) ميزانية عمومية بعد التأكد من مطابقتها للأصول.
- افتتح (51) دورة تدريب مهني جديدة التحق بها (2311) متدرباً، وتخريج (1034) متدرباً من مختلف التخصصات، وبلغت إيرادات هذه الدورات (94715)، وحصلت (5) مؤسسات تدريب مهني خاصة جديدة على ترخيص من الوزارة.
- المشاركة في الدورة التدريبية التي عقدت في بيروت لتحليل المؤسسات من منظور النوع الاجتماعي
- إنهاء ملف صرف مخصصات برنامج شركاء في التشغيل مع القطاع الخاص، والذين استفادوا من البرنامج خلال العام 2006، حيث تم تخصيص مبلغ (365540) ل(264) مستفيداً من البرنامج.

ثالثاً: في مجال الزراعة والتنمية الريفية

نظراً للأهمية القصوى التي يشكلها قطاع الزراعة باعتباره المورد الرئيسي والهام الذي يعتمد عليه الشعب الفلسطيني في رزقه وقوته ويساهم بدرجة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي سواء تمثل ذلك بزيادة الصادرات الفلسطينية، أو توفير فرص العمل لأبناء شعبنا، بذلت الحكومة الفلسطينية في العام الأول لعملها جهوداً كبيرة للارتقاء بهذا القطاع والنهوض به كما وتواصل جهودها الحثيثة في العام الثاني من أجل معالجة مشكلة الأمن الغذائي في فلسطين وتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وفي هذا الجانب قامت الحكومة الفلسطينية في الربع الأول لعملها بالمصادقة على الاتفاقية العربية رقم (12) لعام 1980 بشأن العمال الزراعيين لمواكبة وتبني ما يعود بالفائدة على أبناء شعبنا الفلسطيني.

كما وعملت الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة بـ:

- التعامل مع اشتباه حالة أنفلونزا الطيور في طولكرم بكفاءه، ومتابعة وتنفيذ حملات التحصين ضد الأمراض الوبائية من خلال تحصين (48144) رأس أغنام ضد الحمى المالطية، وتحصين (19210) رأس أغنام ضد التسمم المعوي، وتحصين (61900) رأس أغنام ضمن الطاعون، وتحصين (86) رأس كلب ضد داء الكلب، وتحصين (24500) رأس أغنام ضد الجدرى، وتحصين (36194) رأس أغنام ضد الحمى القلاعية، وتحصين (200) رأس أغنام ضد الكلاميديا، و(1149) رأس أبقار ضد الحمى القلاعية.
- إعداد دراسة خاصة بوضع الإطار الاستراتيجي لقطاع الاستزراع السمكي، واختيار المستفيدين من إعادة تأهيل البرك الترابية ضمن نشاطات المشروع البرازيلي للاستزراع السمكي.
- ترخيص (9) جمعيات زراعية ضمن نظام طرق الزراعة الجيدة (جلوبل جاب)، وترخيص بيت تعبئة للنباتات الطبية، ووضع نظام جودة المنتجات العضوية، إضافة إلى التحضير لزراعة (30) دونماً من

- التوت الأرضي، (6) دونمات زهور، (30) دونماً من النباتات الطبية، (200) دونم بندورة كرزية وعنقودية وفلفل.
- المشاركة في مؤتمر بيت لحم للاستثمار 2010، وإعداد كتيب حول فرص الاستثمار في القطاع الزراعي، وعقد العديد من الاجتماعات مع المستثمرين وصندوق الاستثمار الفلسطيني.
 - إعداد الدراسات المطلوبة والاتصال بشركات القطاع الخاص للوصول إلى تأسيس الشركة الوطنية للاستثمار والتسويق الزراعي، وإعادة ترتيب العلاقة مع الأردن والتوقيع على (4) مذكرات تفاهم في مجال التعاون الزراعي، وقاية النبات، الخدمات البيطرية، والبحث والإرشاد الزراعي.
 - إعداد قانون للتأمينات الزراعية والمصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء.
 - تطوير الإقراض والتمويل الريفي من خلال تأسيس صندوق للإقراض الزراعي برأسمال ابتدائي (2.5 مليون) دولار في المرحلة الأولى، وسيصل إلى أكثر من (70 مليون) دولار في مراحله المتقدمة.
 - تقديم خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين في المحافظات من خلال تنفيذ الزيارات الفردية وتنفيذ (77) محاضره، و(18) مشاهدة، و(5) ورشات عمل، و(7) أيام حفل، وتوزيع (29) منشوراً، و(13) دورة تدريبية، وعقد (34) اجتماعاً في مختلف الفروع الزراعية.
 - نقد المركز الوطني للبحوث الزراعية نشاطات مشروع إنشاء بنك بذور مجتمعي للمحاصيل الحقلية بتكلفة (1.5 مليون) دولار بتمويل من الحكومة الهولندية وبالتعاون مع إيكاردا، ومشروع تطوير قطاع الزيت والزيتون بـ (140 ألف) يورو بالتعاون مع بال تريد، وكذلك مشروع الحفاظ على السلالات المحلية من المحاصيل الحقلية بـ (250 ألف) دولار وبتنفيذ من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والإنتهاء من بحث علمي حول تطعيم البطيخ، وآخر حول تحديد البصمة الوراثية لأصناف الزيتون المحلية، وإنجاز بحوث حول مدى انتشار الطفيليات الداخلية في الأغنام والماعز في جنين.
 - إصدار (9) موافقات فنية لإستيراد التبات النباتية، وإصدار (271) شهادة صحة زراعية نباتية للتصدير للخارج، واستقبال طلبات ترخيص (68) مركزاً لبيع الأشغال، وطلبات ترخيص لـ (127) مشتلاً زراعياً للموسم الزراعي 2010-2011.
 - المباشرة بإعداد خطة عمل استراتيجيه القطاع الزراعي 2011-2013 بالتعاون مع كافة ذوي العلاقة، والإنتهاء من إعداد المسودة الأولى للخطة، وإعداد الخطة المتعلقة بإعداد موازنة الوزارة للعام 2011.
 - تنشيط قائمة معلومات المشروعات الزراعية (APIS)، وإجراء دراسة لتقييم الإحتياجات المؤسسية للوزارة ضمن نشاطات مشروع بناء القدرات المؤسسية الممول من التعاون الأسباني.
 - إعداد مسودة نظام الأعلاف، وإنجاز مسودة النظام الداخلي لصندوق التأمينات الزراعية.
 - استصلاح وتأهيل (500) دونم، وشق وتأهيل (20) كم من الطرق الزراعية، وحفر (100) بئر لجمع مياه الأمطار، وإعادة تأهيل (34) بئراً، وتحويل هذه الآبار من السولار إلى الكهرباء، والتحضير لتنفيذ مشروع تركيب محطتين تحليه مياه الآبار في الأغوار بتمويل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إضافة إلى متابعة إنشاء خزان مياه العوجا.
 - رعاية (1200) دونم من مشاريع الحراج، واختيار (1600) دونم لزراعتها بالحراج في الموسم القادم، وجاري العمل على رعاية (4500) دونم كمحميات رعوية، وتم شق (2) كم خطوط نار في الغابات، وجاري العمل على شق (30) كم أخرى.
 - عقد اجتماع لمجموعة العمل القطاعية الزراعية، والمشاركة في الاجتماعات التشاورية مع الدول المانحة، إضافة إلى المشاركة الفاعلة في التحضير للمناشدة الموحدة للأمم المتحدة (CAP) للعام 2011.
 - توفير تمويل بمبلغ (2.5 مليون) دولار من المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا لمشاريع زراعية في مجال المياه والثروة الحيوانية، وإعداد وتقديم عدد من وثائق المشاريع الزراعية إلى الهيئة العربية للإنماء والإستثمار الزراعي، وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
 - عقد دورة تدريبية لتأهيل العاملين في الرقابة الزراعية، وإعداد دليل المنتجات الزراعية لمستوطنات خط (90) في الأغوار، وتم إجراء رقابة ليلية لمكافحة مهربين الدواجن والمنتجات الزراعية الأخرى بالتنسيق مع الجهات الامنية في جميع المحافظات، إضافة إلى تحرير (410) محاضر ضبط وإتلاف وإخطار، وإتلاف (12) طنناً من الدجاج اللاحم، و(19) طنناً من التمر، و(30) طنناً من بطيخ، و(10) أطنان من الشام، و(3) أطنان من العنب، بالإضافة إلى إتلاف (500) كيلو من زيت الزيتون.

رابعاً: في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تسعى الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات في حياة كل مواطن عن طريق تعزيز السياسات التي تستهدف

الإرتقاء بمجتمع المعلومات وإنشاء الحكومة الإلكترونية، وكان من أبرز القرارات الحكومية التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية إبان هذه الفترة هو تشكيل لجنة وزارية للتفاوض مع شركة مايكروسوفت بشأن استخدام فلسطين لبرمجيات الشركة بهدف تسخير كافة وسائل التكنولوجيا الحديثة المتاحة وتطويعها لتقديم أفضل الخدمات الحكومية للمواطنين، كما وقامت بتشكيل لجنة خاصة لدراسة الخطوات العملية لتفعيل عضوية فلسطين في الاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد البريدي العالمي؛ لتحقيق الرؤية الوطنية الشاملة التي تناولتها وثيقة فلسطين: "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، وأن فلسطين تتمتع بعضوية مراقب في العديد من المنظمات والاتحادات.

وفي هذا الشأن قامت الحكومة ممثلة بوزارة الاتصالات بـ:

- إطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية وإطار التبادل البيئي بالتعاون مع الحكومة الأستونية، وإعداد نظام الهيئة العامة للمصادقات الإلكترونية.
- تصميم وبرمجة مواقع إلكترونية تابعة لهيئة مكافحة الفساد، محافظة طوباس، هيئة الإذاعة والتلفزيون.
- إطلاق مشروع خدمات الإنترنت (bit stream) ويشمل تأهيل شركات إتصالات جديدة وإصدار رخص جديدة الأمر الذي يضمن إنخفاض أسعار تزويد المواطنين بالإنترنت.
- اعتماد أسعار خدمات إتصالات جديدته منخفضه بنسبة (50%)، وإقرار حملات خاصة بتقديم خدمات إتصالات، واعتماد رخصة جديدة "خدمات القيمة المضافة" وهي خدمات (IVR) و(SMS).
- تفعيل دور الرقابة على الطيف الترددي وتنظيم زيارات لكافة المحافظات من أجل مسح عام للطيف الترددي.
- الكشف على مواقع محطات البث وإعادة البث التي تقيمها الشركة الوطنية للإتصالات الخليوية وشركة جوال وإنجاز موافقات الإنشاء والتشغيل، وفحص مستوى الإشعاع الناشيء نتيجة محطات بث شركة جوال والشركة الوطنية والتأكد أنه ضمن المواصفات المعمول بها.
- ترخيص (96) محطة بث إذاعي وتلفزيوني وتصويب (22) محطة منها، وإصدار (9) رخص لموزعي خدمات الانترنت اللاسلكي (wi fi)، وتأهيل (10) شركات لترخيصها لتقديم خدمة (bit stream).
- إدخال خدمة البريد الحكومي وذلك ضمن قرار وزاري لكافة المؤسسات الحكومية بإعتماد البريد الفلسطيني لكافة خدماتهم البريدية.
- إفتتاح قاعة التدريب البريدي في أريحا، وإصدار أول منتج بريدي من البطاقات البريدية تحمل شعار البريد الفلسطيني وتمثل حضارات وثقافات وديانات الشعب الفلسطيني في مختلف محافظات الوطن.
- إعداد مشروع الصناديق البريدية تتكون من (3) محاور: الصناديق البريدية الخصوصية، الصناديق البريدية على أبواب العمارات والشقق، صناديق تجميع الرسائل.
- توقيع إتفاقية مع البنك العربي لتركيب جهاز (ATM) في مكتب بريد أريحا، والبنك التجاري الفلسطيني، وبريد رام والله، ونابلس، وإفتتاح مكتب بريد في بلدة بيت عوا.
- الحصول على الموافقة المبدئية لمجلس الوزراء للشروع في إعداد قانون إنشاء الهيئة الفلسطينية لتنظيم وتشغيل قطاع البريد، وصدر قرار من مجلس الوزراء بخصوص تفعيل عضوية فلسطين في الإتحاد البريدي العالمي، والإتحاد الدولي للاتصالات.
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة واصل بشأن نقل إرساليات بريدية من مناطق السلطة إلى الأردن.
- عقد ورشة حول تفعيل الإستراتيجية للبريد، وورشة بعنوان "سفير البريد المتجول"، وأخرى بعنوان "العمل عبر نظام IPS LIGHT".
- حضور اجتماعات الفريق العربي للطيف الترددي في دبي وتونس، والتحضير لحضور الاجتماع الثالث في لبنان، والمشاركة في مؤتمر سيسكو عبر الانترنت لعام 2010.
- تنظيم وعقد مجموعة من اللقاءات التعريفية لنظام (bit stream) لتنظيم العلاقة بين شركة الاتصالات.
- عقد دورة (ICDL) بمشاركة (41) موظفاً من الوزارات والمؤسسات الحكومية، والإنتهاء من الفصل الثالث لدورة سيسكو بمشاركة (12) متدرباً من مؤسسات مختلفة.
- توقيع إتفاقية مع شركة "ريتس"، وتشغيل نظام إلكتروني لإستقبال شكاوى المواطنين على مدار الساعه حول الاتصالات وما يتعلق بها، فقد تم متابعة (85) شكوى وحلها وفق القانون.

خامساً: في مجال السياحة والاستثمار

انطلاقاً من رؤيتها المستقبلية الهادفة إلى انفتاح فلسطين على العالم الخارجي وانضمامها إلى خارطة السياحة الدولية سعت الحكومة مطولاً وما زالت تبذل جهوداً حثيثة تهدف من وراءها إلى إنشاء البنية التحتية السياحية اللازمة وتوسيع المرافق والمنشآت السياحية، وتعزيز صناعة السياحة، وضمان حماية الآثار والمواقع التاريخية والأثرية التي تزخر بها فلسطين كي تستفيد منها الأجيال القادمة من أبناء شعبنا.

وفي هذا الإطار قامت الحكومة الفلسطينية في الربع الأول من العام الثاني لعملها ممثلة بوزارة السياحة والآثار بـ:

- توقيع اتفاقية مع القنصل الفرنسي لإقامة متحف للتراث الفلسطيني في مدينة بيت لحم، واتفاقية تعاون مع (CHF)، ومذكرة تفاهم مع الحكومة الأمريكية حول قصر هشام.
- رعاية وافتتاح المهرجانات والفعاليات المختلفة، منها: مهرجان سبسطية، مهرجان الزبادة الثاني، مهرجان القدس 2010، تخريج الأدلاء السياحيين من كلية الكتاب المقدس، مهرجان جفنا للمشمش، تخريج معهد الأزياء والنسيج في بيت ساحور، تخريج طلبة جامعة بيت لحم، مؤتمر الطيبة الخامس للمغتربين، حفل إنتاج أكبر حبة قطايف في العالم، حفل إنتاج أكبر طبق مسخن، مهرجان صيف صنعاء السياحي الثامن، والمشاركة بوفد من الطباخين الفلسطينيين في مهرجان الطعام العالمي في فيتنام.
- التحضير للمعارض السياحية الدولية، منها: معرض باريس، معرض كيبف، معرض لندن، مهرجان المفتول في إيطاليا، معرض اسكتلندا، معرض ريو دي جانيرو، معرض وارسو، ومعرض كندا.
- إنتاج مواد إعلامية بلغات متعددة، وتقديم معلومات وإرشادات سياحية لـ (3000) سائح زاروا مركز الاستعلامات في بيت لحم.
- الحصول على إعفاءات جمركية لعدد من المشاريع السياحية القائمة، ولسيارات التشغيل للمشاريع، وإعداد المسودة الأولى لدليل الإجراءات الفنية، ولنموذج طلب مشروع استثمار سياحي.
- العمل مع نقابة أدلاء السياحة العرب على إعادة تأهيل الأدلاء السياحيين من خلال تنظيم دورات استدرائية لكافة الفئات.
- ترخيص عدد من المؤسسات السياحية: (23) فندق للمحافظات الشمالية، و(24) في المحافظات الجنوبية، إلى جانب التفتيش الإجرائي على (20) مؤسسة، وإجراء (3) جولات تفتيش طارئة.
- إصدار (8) رخص جديدة للمتاجر السياحية، (7) منها في محافظة بيت لحم، وواحد في العيزرية، وتجديد رخص (22) مكتباً من مكاتب السياحة والسفر.
- تجديد (3) رخص أدلاء سياحيين وعقد إمتحان لهم، والاجتماع مع المؤسسات التعليمية لتصويب الأوضاع وتوحيد المناهج.
- ترميم تل بلاطة الأثري في نابلس، مشروع عين السلطان في أريحا، مشروع دار خميس في قرية الخاص، ومشروع دار الشمولي في بيت ساحور.
- حماية الآثار من التمدد العمراني، وتنظيم العلاقة بين الوزارات المختلفة العاملة على، واستمرار الجولات التفتيشية برفقة الشرطة السياحية في مناطق عديدة في الضفة الغربية، و مواجهة ظاهرة سرقة الآثار والإتجار غير المشروع بالمواد الأثرية.
- تأهيل المتحف الأرضي في بيت لحم، وبدء العمل على تحضير المتحف السامري في نابلس، ومشروع متحف دورا بالخليل.
- مواصلة تطوير وبناء قاعدة المعلومات الأثرية على المستوى الوطني باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS)، وتشكل قاعدة البيانات لتطوير الحماية والتخطيط والبحث العلمي، وجرد المواد الأثرية على المستوى الوطني، إلى جانب القيام بترسيم ميداني لبعض المواقع الأثرية لخدمة المخططات الهيكلية (مشروع حصر المواد الأثرية المنقولة إلى إسرائيل منذ العام 1967) بتمويل من اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.
- البدء بمشروع تأهيل تل بلاطة كحديقة أثرية، ومشروع تطوير القوانين الخاصة بالتراث الثقافي، ومشاريع خطة إدارة موقع سبسطية ويعبد وعرابة.
- توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب الروسي للعمل في الكنيسة الأرثوذكسية في أريحا، وتوقيع مذكرة تفاهم مع جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية للمساهمة في تأهيل قصر هشام، ودعم فعاليات أريحا (10000) عام.
- الكشف عن المواقع الأثرية لأغراض ترخيص البناء، وتتقاضى الوزارة رسوم الترخيص التي تحول إلى وزارة المالية حيث تجاوزت مبلغ (28500) دينار.
- المشاركة في جلسات مجلس التنظيم الأعلى واللجان المركزية؛ بهدف إبراز وإظهار المواقع والمباني الأثرية والتاريخية والحفاظ عليها ووضعها ضمن الخطط التنظيمية وخطط الحماية.
- مواصلة التحضيرات لاحتفالية أريحا (10000) عام، من خلال موقعها كمقرر للجنة التوجيهية للمشروع.

قطاع البنية التحتية

يشكل تطوير البنية التحتية وسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وكان ذلك واضحاً من خلال حرص الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على تطوير البنية التحتية في التجمعات الريفية والمهمشة، وتوسيع رقعة الشرائح المستفيدة منها، وتطوير البنية التحتية القائمة.

أولاً: في مجال النقل والمواصلات والمنافذ الدولية

في إطار خطتها الرامية إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 تهدف الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في العام الثاني لعملها إلى بذل الجهود والإمكانات اللازمة الرامية إلى ربط فلسطين بالعالم من خلال بناء وتشغيل المطارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتحديثها، وإنشاء ميناء بحري حديث في قطاع غزة، وبناء المعابر الحدودية التي تنتم بفعاليتها ونجاحاتها من خلال الرابط الإقليمي البري.

وسعيًا لتحقيق ذلك قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة النقل والمواصلات بـ:

- اعتماد منطقة البقيعة شمال شرق القدس لتكون موقعاً لمطار فلسطين الدولي، وإنجاز المخطط الهيكلي والمساحي لموقع المطار والطرق الرابطة المحلية والإقليمية، وإعداد المخطط المساحي لموقع المطار، والبدء بإعداد الدراسة البيئية الأولية، وإعداد تصاميم أولية لإنشاء المطار حسب المخططات المعدة.
- إعداد نظام مالي وإداري للخطوط الجوية الفلسطينية، وإيفاد (13) طيار ومساعد طيار ومهندس طيران في دورات تدريبية إلى ماليزيا.
- شراء قطع غيار جديدة وعمل الصيانة المطلوبة للطائرات، وتأجير الطائرات التابعة للخطوط الجوية.
- اعتماد نظام تصنيف رخص القيادة من قبل مجلس الوزراء، وتحضير المواصفات الفنية والشروط الخاصة لطرح عطاء رخص البطاقة الممغنطة، وإعداد مسودة نظام برسوم الخدمات، وإصدار نظام النقاط لمخالفات الغرامة من مجلس الوزراء، وتطبيق النظام بالتعاون مع الشرطة ومجلس القضاء الأعلى، والتنسيق لمجلس الوزراء لإصدار نظام استخدام المركبات الحكومية.
- إعداد دليل الإجراءات الخاص بالترخيص والنقل على الطرق و(70%) من الأدلة الخاصة بباقي الإدارات، وتشكيل لجنة لوضع نظام جديد خاص لتطوير الآليات التراخيص.
- جمع (777) مركبة غير قانونية ومصادرتها بالتعاون مع الشرطة وبيعها عبر المزاد العلني بقيمة (274176) شيكل.
- إعداد عدة دراسات حول حوادث الطرق ومواضيع السلامة المرورية في فلسطين، وتوسيع مشروع إعرف وطنك، وإعداد فهرس تفصيلي للمعايير الفنية للسلامة المرورية كمرجع موحد للجميع.
- إحياء فعاليات أسبوع المرور العربي، ويوم المرور العالمي، وتوزيع (500) علبة إسعاف أولي.
- تصميم (3) سيناريوهات إذاعية وتلفزيونية حول السرعة وحزام الأمان والهاتف النقال، وتكريم عدد من السائقين الذين لم تسجل بحقهم مخالفات مرورية.
- وضع خطة خاصة بالمدارس للعام 2011 لتحفيز الطلاب على الالتزام بمعايير السلامة، وتنفيذ برنامج المخيمات الصيفية لتوعية الطلاب المشاركين في تلك المخيمات.
- عقد محاضرات لبعض المدارس، والقيام بزيارات ميدانية لـ (70) مدرسة، وورش عمل حول ازدياد عدد الحوادث خلال السنوات الثلاث الماضية.
- إعداد مخططات مرورية لبعض مواقع ازدحام مرورية وحوادث المرور للحد منها، وإعداد مجموعة من الدراسات حول مواقع الاشارات الضوئية في مدينتي رام الله والبيرة، واعتماد تصميم استمارة الحوادث، وجمع البيانات الخاصة بخطوط المركبات الصغيرة، و(30%) من تحديد المسارات للخطوط.
- الكشف على (90) معاملة للسلامة المرورية، و(6) محطات وقود، والمصادقة على (20) مخطط تفصيلي.
- تنظيم خطوط السير للحافلات وحصر خطوط السير لكل شركة حافلات ودراسة التقاطعات بين الخطوط، وتنظيم قطاع السرفيس وتصويب أوضاع المركبات العمومية، وإعداد نموذج تسعيرة المواصلات.
- صرف (140) رخصة تشغيل سرفيس، و(114) رخصة سفريات خاصة، وتمليك (117) رخصة تشغيل العمومي بمبلغ (12,950,684) شيكل أودعت لحساب خزينة السلطة.
- بيع المركبات الحكومية للموظفين المتقاعدين التي بعدهتهم مركبات، واستلام (550) مركبة حكومية جديدة وتسليمها للجهات المعنية، وعمل مزادين لبيع (51) مركبة حكومية قديمة بمبلغ (1,297,008) شيكل.
- إصدار (3599) رخصة استيراد مركبات مستعملة، و(98) لقطع الغيار جديدة ومستعملة، ومنح (94) رخصة استيراد مركبات جديدة، وتحويل (613) مركبة من الجانب الاسرائيلي، ومنح (175) موافقة تحويل للمعدات هندسية.

- إعداد الدراسات والمخططات الهيكلية والتنظيمية الشاملة لربط قطاع غزة والضفة الغربية، وكذلك لربط فلسطين مع الدول المجاورة والعالم الخارجي.
- المشاركة في اجتماع (Task force) في بروكسل لبحث آلية تمويل مشاريع الربط الطرقي والسككي، واجتماعات لمناقشة مشروع تطوير منطقة تجمع الشاحنات الفلسطينية في معبر طولكرم.
- توقيع اتفاقيات تخص نقل (5000) حاج للعام 2010 مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، واتفاقيات لنقل الحجاج من عمان والعريش.
- المشاركة في المنظمات العالمية والاجتماعات الدولية التي تخص الطيران المدني، وحضور (6) ندوات ودورات في كل من الأردن، مصر، وقبرص حول الطيران المدني.
- المشاركة في ورشات عمل خاصة بأنشطة الموانئ والنقل البحري، ووضع آلية مع القنصلية الفلسطينية في الاسكندرية حول تجديد السجلات البحرية من الاسكندرية.
- عمل مراسلات على أعلى المستويات للأرصاد الجوية البريطانية والأردنية لتوفير البيانات المناخية لفلسطين.
- حضور خبراء من الأردن لدراسة وتقييم الاحتياجات اللازمة لاستكمال المرحلة الثانية من مشروع ربط محطات الرصد.
- تدريب (13) موظفًا جديدًا من موظفي الأرصاد الجوية في مجالات الأرصاد المختلفة في الأردن.
- إعداد الخطة الاستراتيجية التنفيذية لقطاع النقل والمواصلات، والاستهدافات وتدخلات المشاريع الخاصة بوزارة النقل والمواصلات.
- التعاون مع معهد ماس لإعداد دراسة حول فرص الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات، إضافة إلى إعداد تقرير حول تملك الأرقام العمومية.
- الاجتماع مع وزير النقل الأردني لبحث التعاون بين البلدين في المجالات التي تخص قطاع النقل والمواصلات والأرصاد الجوية ونقل الحجاج والمعتمرين، والاجتماع مع وزير الطيران المدني المصري.
- التعاون مع منظمة الاسكوا، اتحاد النقل البري، اتحاد الموانئ البحرية، وهيئة الطيران المدني العربي.
- تمثيل فلسطين في أكثر من (12) مؤتمراً ومحفلًا دولياً في مجالات النقل، وإبرام اتفاقيات وبروتوكولات تعاون ومذكرات تفاهم مع كل من (البنك الدولي، USAID، EUROMED، JICA، GTZ، WHO، TIKA).
- مشاركة (235) موظفًا في دورات داخلية، و(23) موظفًا في دورات خارجية، و(72) موظفًا في (9) ورشات عمل، و(5) موظفين في (3) مؤتمرات داخلية، و(10) موظفين في (12) مؤتمراً خارجياً.
- افتتاح مديريتي النقل والمواصلات في نابلس والخليل، والبدء بالتصميم لبناء مديرية ترخيص في أريحا.

ثانياً: في مجال الطاقة

تحقيقاً لهدفها المتمثل في تلبية الاحتياجات الفلسطينية للطاقة، حرصت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في الربع الأول من العام الثاني لعملها على استغلال مصادر الطاقة البديلة، وإنشاء شبكة وطنية تجارية كفاءة ومقتدرة لتوزيع الكهرباء، وكما قامت في إطار جهودها الرامية لمكافحة سرقة الكهرباء بالمصادقة على تشكيل لجنة فنية خاصة لدراسة وتقديم توصيات محددة لمكافحة هذه السرقة، بسبب انتهاك بعض الأفراد من مختلف المناطق التي تعمل فيها لخدمات الشركة ومواردها.

كما وقامت الحكومة ممثلة بسلطة الطاقة والموارد الطبيعية بما يلي:

- توقيع عقد توريد أنظمة المعلومات لشركات توزيع الكهرباء في الضفة والقطاع بقيمة (756,000) دولار، وعقد توريد عدادات الدفع المسبق لشركات توزيع الكهرباء في الضفة بقيمة (11) مليون دولار.
- انضمام مدينتي نابلس وجنين ضمن المرحلة التشغيلية الأولى والثانية من شركة كهرباء الشمال.
- توقيع عقد مشروع عمل دراسة استشارية خاصة بتقييم مصادر الطاقة المتجددة في فلسطين بقيمة (180,000) دولار.
- إنجاز مرحلة تقييم عطاء توريد مواد توزيع كهربائية خاصة بمشروع بناء نظام التوزيع الكهربائي في شمال الضفة بقيمة (19) مليون يورو.
- إيصال التيار الكهربائي لقرية التوانة في الخليل، واستكمال بناء شبكات التوزيع لقرى رأس طيرة وضبعة في قلقيلية ضمن مشروع كهربية المناطق غير المكهربة الممول من وزارة المالية.
- البدء بتنفيذ مشروع كهربية منطقة محاجر بيت فجار وانجاصة الممول من وزارة المالية بقيمة (3) مليون شيكل، ومشروع إعادة تأهيل وتوسعة شبكات توزيع الكهرباء لـ (13) منطقة وتجمع في شمال وجنوب الضفة.

- البدء بتنفيذ توسعة لشبكات توزيع الكهرباء لـ (18) منطقة وتجمع في منطقة امتياز شركة كهرباء القدس.
- الإستمرار في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع كهربية آبار مياه في شمال الضفة، وبدء المرحلة الثانية.
- استمرار المفاوضات مع الشركة القطرية بخصوص عقد مشروع بناء محطات التحويل ذات الجهد (161/33KV) لبناء (4) محطات تحويل في مناطق شمال ووسط وجنوب الضفة بقيمة (44.5 مليون) يورو.
- توقيع مذكرة تفاهم مع القطاع الخاص لإنشاء محطة توليد كهرباء في شمال الضفة.
- استدراج شركة دولية لتقديم استشارات لسلطة الطاقة لتحضير الوثائق والإتفاقيات اللازمة مع القطاع الخاص لإنشاء محطات توليد في الضفة الغربية.

ثالثاً: في مجال المياه والمياه العادمة

في ظل السيطرة الإسرائيلية على العديد من مصادر المياه في فلسطين، سعت الحكومة الفلسطينية وما زالت للحصول على الحقوق المائية الفلسطينية الكاملة، وإنشاء شبكة مياه عامة تكفل تزويد المواطن الفلسطيني بالمياه الصالحة للاستخدام البشري. ففي هذا الإطار وخلال الربع الأول من العام الثاني لعملها صادقت الحكومة الفلسطينية على تشكيل لجنة وزارية خاصة لتقديم صيغة نهائية حول تعديل مشروع قانون المياه، والذي يشكل ترجمة تشريعية وقانونية لتوجهات الحكومة لمكافحة التعديات على المياه الفلسطينية.

كما وقامت الحكومة ممثلة بسلطة المياه الفلسطينية في:

- توقيع اتفاقية إنشاء محطة تنقية في غزة، ووضع حجر الأساس لمشروع محطة تنقية دير شرف.
- المشاركة في عدة فعاليات: المنتدى العالمي السادس في باريس، الاجتماع الثالث للمجلس الوزاري العربي لجامعة الدول العربية، الاجتماع الثالث للجنة الفنية العلمية الاستشارية لجامعة الدول العربية، اجتماعات قناة البحرين لبحث دراسة البدائل، اجتماعات اللجنة المشتركة والحصول على موافقات على تنفيذ بعض المشاريع، اجتماع اللجنة التوجيهية لمشروع (MEDRC)، إضافة إلى عقد اجتماع موسع في أريحا لبحث الوضع المائي في المحافظة وشكاوى المواطنين.
- تنظيم حملة ميدانية في الخليل لمتابعة الأزمة المائية، وعقد مجموعة من اللقاءات الرسمية والإعلامية.
- الاستمرار في حملة وقف التعديات ومحاسبة المعتدين ومتابعتها مع الجهات القضائية لوقف الانتهاكات تجاه قطاع المياه، وتصويب الأوضاع وحث المواطنين على احترام القانون.
- إطلاع مندوب اللجنة الرباعية توني بلير على الوضع المائي والعقبات الإسرائيلية وضرورة تدخل الرباعية لتسهيل العمل بالمشاريع المائية.
- متابعة إنشاء مجلس خدمات مياه الصرف الصحي لمنطقة طوباس وميتلون، وتنظيم ورشة عمل لمناقشة مشروع الصرف الصحي لشرق نابلس، وتوفير (6) منح للبحث في الصرف الصحي بتمويل من الحكومة النمساوية.
- ترأس اجتماع اللجنة المشتركة (الفلسطينية الأمريكية الإسرائيلية) لمناقشة المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع المياه.
- جاري تنفيذ مجموعة من المشاريع بقيمة (160.333.562) دولار، كما تم تنفيذ مشاريع بقيمة (5.219.611) دولار.
- افتتاح مشروع مجاري طولكرم، ومشروع سبسطية، وتدشين العمل في مشروع دار صلاح، وبئر دير الغصون.
- تنفيذ خزانين مياه لعكابا وظهر العبد، والانتهاج من مشروع خط مياه ناقل رئيسي لـ (411) تجمعاً في مجموعة قرى عقربا، وافتتاح محطة الضخ المؤقتة.
- تشكيل لجنة لإدارة أزمة المياه في محافظة بيت لحم، وتشكيل لجنة تقييم عطاء المراجعة المؤسسية لقطاع المياه، وتحضير الاتفاقية للتوقيع مع الحكومة النرويجية.
- تنفيذ زيارة ميدانية لمشروع الفشخة المائي، وجولة ميدانية على مصانع الأنابيب، وجولات ميدانية للصحفيين وبعض الجهات المانحة في طولكرم ونابلس، للإطلاع على مشاكل الصرف الصحي.
- عقد مجموعة من اللقاءات مع الوكالة الفرنسية و(KFW) الألمانية لمتابعة المشاريع الممولة من قبلهم، وسلسلة من اللقاءات مع الوكالة الأمريكية لتنسيق مشاريع الصرف الصحي، ومجموعة من اللقاءات الإعلامية التي تركزت حول الأزمة المائية في محافظات الضفة.
- تنظيم مجموعة من المحاضرات المتعلقة بحقوق المياه الفلسطينية والقانون الدولي، وحملة توعية مائية.
- تنظيم مخيم صيفي بيئي للأطفال لتشجيعهم على المحافظة على المياه وتنمية مداركهم تجاه هذا القطاع.

- الاستمرار في حملة فحص المياه للتأكد من سلامتها وخلوها من التلوث، وحملة تحصيل رسوم عدادات المياه الجارية في قرى ميثلون.
- متابعة إقرار نظامي التعرف وربط المنشآت والمساكن بشبكة الصرف الصحي، ومتابعة الملخصات الخاصة بالمياه العابرة (2010-2011 MENA region).
- الاستمرار في الحملة الأمنية للوصلات غير الشرعية لوقف التعديات على خطوط المياه، ووضع المعايير الخاصة بتطوير المحطات الجديدة.
- الانتهاء من الدورة التدريبية للمجالس الخدمات المستهدفة في الأردن، والمشاركة في دورة حول معالجة المياه بمشاركة (80) مدرساً من كافة مدارس الضفة الغربية.
- إعداد التقرير النهائي والتدقيق الداخلي لمشروع (INNOVA-Med) لفترة السنوات الثلاث السابقة.
- المشاركة في مجموعة من المؤتمرات الخارجية، منها: المغرب، إيطاليا.
- عقد ورشة عمل لدراسة نظام تعرفه المياه المستندة إلى مؤشرات اجتماعية واقتصادية.
- التواصل مع الدول المانحة لتحويل محطة تحلية مياه البحر في غزة لسد العجز المائي المتفاقم.

رابعاً: في مجال البيئة والموارد الطبيعية والنفائات الصلبة

تهدف الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في العام الثاني لعملها إلى المحافظة على التراث الطبيعي، ومعالجة الأضرار التي سببتها جميع أشكال التلوث لأرضنا، وكذلك المحافظة على أرضنا وحمايتها عن طريق توسيع معامل معالجة تدوير النفائات الصلبة، ومن أجل ذلك صادقت الحكومة على تخصيص قطع أراضي في وسط الضفة الغربية لإنشاء مكب للنفائات الصلبة، وكذلك تخصيص أرض لإدارة النفائات الصلبة في محافظة رام الله.

وفي جانب آخر قامت الحكومة ممثلة بسلطة جودة البيئة خلال هذه الفترة بـ:

- استمرار العمل في نظام إدارة المحميات الطبيعية، حيث تم الخروج بمسودة متفق عليها مع وزارة الزراعة.
- تصوير فيلم تلفزيوني وثائقي حول التنوع الحيوي بالشراكة مع تلفزيون فلسطين، وإنشاء شبكة الإعلام البيئي.
- الموافقة على مشروع تقييم القطاع البيئي وتطوير قدرات سلطة جودة البيئة، وتطوير مقترح مشروع تفعيل تطبيق قانون البيئة، ومقترح مشروع لتعديل قانون البيئة وإصدار اللوائح اللازمة له.
- مراجعة اللوائح الداخلية للقانون الخاص بالصناعات الحجرية: المناشير، الطوب، الباطون، ومراجعة أخيره لقسم المياه العادمة في اللائحة التنفيذية لإدارة النفائات الطيبة، وإعادة مراجعة مسودة نظام إدارة النفائات الطيبة بعد رفعها إلى مجلس الوزراء.
- تدريب (60) طالباً حول تدوير النفائات الصلبة مع منتدى العلماء الصغار، و(60) طالباً حول تدوير الورق.
- توقيع اتفاقية مع شركة مزايا للقيام بتنفيذ العلاقات العامة والإعلام لسلطة جودة البيئة.
- مراجعة تعليمات مناشير الحجر والكسارات بعد رفعها إلى مجلس الوزراء بناءً على ملاحظات المؤسسات الأخرى ذات العلاقة.
- المشاركة في تحضير الشروط المرجعية للخبير الذي سيقوم بإعداد إستراتيجية مكافحة التصحر وتعديل خطة العمل لها.
- مراجعة مسودة تقرير المسح الشامل للنفائات الخطرة، وكذلك الخطة الوطنية لإدارة النفائات الخطرة.
- تشكيل اللجنة الوطنية لتغير المناخ وعقد الإجتماع الأول لها.
- المتابعة مع البنك الدولي لإعداد مقترح لتنفيذ مشروع إدارة النفائات الصلبة في قطاع غزة.
- البدء بتنفيذ مشروع تطوير خطة الإصلاح المؤسسي والسياساتي لسلطة جودة البيئة، ومشروع جديد يهدف إلى تحليل وضع سلطة جودة البيئة وتحديد الأدوار والمسؤوليات لها وللمؤسسات ذات العلاقة.
- مرسله مرفق البيئة العالمي الجيف (المجموعة التي تقودها باكستان) لقبول عضوية فلسطين في المجموعة.
- تنظيم ورشة عمل مركزية حول التنوع الحيوي، وإعداد بروشور حول الموضوع، واستمرار العمل في نظام تنظيم.

خامساً: في مجال الإسكان والمباني

تعمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة من أجل توفير المساكن ذات التكاليف المنخفضة للمواطنين، وإعداد معايير الإسكان والبناء التي تضمن إنشاء مساكن تتصف بمواصفات السلامة والأمان، إضافة إلى تحقيق الاكتفاء من المباني العامة التي تمتلكها الحكومة.

وخلال هذه الفترة قامت وزارة الأشغال العامة والإسكان بـ:

- تنفيذ (3) مشاريع إعادة تأهيل أو صيانة مجموعة من الطرق في المحافظات المختلفة بقيمة (0.04 مليون دولار)، و(1.49 مليون) شيكل لإعادة تأهيل (2.7) كم وصيانة مجموعة من أخرى من الطرق، كما تم الانتهاء من تنفيذ (22) مشروع طرق بتمويل من الـ (USAID) بقيمة (56.1 مليون) دولار بطول (106) كم.
- المباشرة أو الاستمرار في تنفيذ (17) مشروعاً لإنشاء أو إعادة تأهيل أو إعادة إنشاء مجموعة من الطرق بقيمة (3.61 مليون) دولار، و(20.08) مليون شيكل لإعادة تأهيل أو إنشاء (33) كم، وصيانة مجموعة من الطرق، إضافة إلى مشروعين لإعادة تأهيل وإنشاء وصيانة مجموعة من الطرق الرئيسية والإقليمية والمحلية بتمويل من الـ (USAID) بقيمة (7.9) مليون دولار وبطول (20.8) كم.
- طرح عطاءات (14) مشروعاً لإنشاء أو إعادة إنشاء وصيانة مجموعة من الطرق بقيمة (3.08 مليون) دولار، و(4.81 مليون) شيكل، و(مليون) يورو لإعادة تأهيل أو إنشاء (31.8) كم من الطرق.
- تحضير التصاميم ووثائق عطاءات مجموعة من مشاريع الطرق تمهيداً لفتحها للتنفيذ، ومتابعة التصاميم لمجموعة من مشاريع الطرق ذات الأولوية.
- تنفيذ (8) مشاريع إنشاء أو إصلاح أو صيانة مجموعة من المباني العامة بقيمة (3.05 مليون) شيكل.
- المباشرة أو الاستمرار في تنفيذ (22) مشروع إنشاء أو تشطيب أو إصلاح أو صيانة مجموعة من المباني العامة بقيمة (3.18 مليون) دولار، و(69.17 مليون) شيكل.
- طرح (4) مشاريع لإنشاء أو تشطيب أو إصلاح أو صيانة مجموعة من المباني العامة بقيمة (1.21 مليون) دولار، و(0.54 مليون) شيكل.
- الاستمرار في تنفيذ المبنى الأول من مشروع مجمع الوزارات والذي سيعم وزارتي التخطيط والاقتصاد الوطني بقيمة (32.63 مليون) شيكل، والمبنى الثاني الذي سيعم وزارتي الأشغال العامة والإسكان والداخلية بقيمة (35.25 مليون) شيكل، ومبنى مجلس الوزراء بقيمة (22.63 مليون) شيكل، وطرح عطاء مبنى وزارة العدل وجزء من أعمال التسويات والأعمال الخارجية بقيمة (7.3 مليون) دولار.
- تنفيذ (3) مشاريع لإنشاء أو تشطيب بعض المباني الأمنية، وتشمل مبنى منامات الأمن الوقائي في بيتونيا بقيمة (6.42 مليون) شيكل، ومبنى مديرية الأمن الوقائي في رام الله بقيمة (2.29 مليون) شيكل، ومركز العمليات المشتركة في بيت لحم بقيمة (0.26 مليون) شيكل.
- الاستمرار أو المباشرة في تنفيذ (5) مشاريع لمباني ومنشآت أمنية، وتشمل مشروع مبنى مقر الشرطة والمنامات في سلفيت بقيمة (2.43 مليون) شيكل، ومشروع الأعمال الخارجية لأكاديمية الأمن الوقائي في أريحا بقيمة (0.77 مليون) دولار، ومبنى الشرطة الخاصة والأمن الوطني في الخليل بقيمة (3.15 مليون) شيكل، ومركز العمليات المشتركة في رام الله وسلفيت بقيمة (0.61 مليون) شيكل، ومركز العمليات المشتركة في أريحا بقيمة (0.60 مليون) شيكل.
- طرح عطاءات (5) مشاريع لإنشاء أو تشطيب أو صيانة مجموعة من المباني والمنشآت الأمنية، وتشمل بركة سباحة وأسوار في تكتة حرس الرئاسة في أريحا بقيمة (0.38 مليون) دولار، الصالة الرياضية في مقر الأمن الوقائي بنابلس بقيمة (0.22 مليون) دولار، مركز العمليات المشتركة في نابلس وطولكرم بقيمة (0.67 مليون) شيكل، مركز العمليات المشتركة في جنين بقيمة (0.34 مليون) شيكل، ومركز العمليات المشتركة في قلقيلية بقيمة (0.451 مليون) شيكل.
- المباشرة في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع مقاطعة نابلس بقيمة (13.9 مليون) شيكل، ومبنى محافظة نابلس ومكاتب وزارة الداخلية بقيمة (18.93 مليون) شيكل، وكذلك مبنى السجن ومديرية شرطة محافظة نابلس بقيمة (17.79 مليون) شيكل، وطرح وإحالة عطاء إنشاء مبنى الأمن الوقائي بقيمة (1.94 مليون) دولار، ومبنى المخبرات العامة بقيمة (2.32 مليون) دولار.
- المباشرة في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء مقاطعة جنين بقيمة (4.40 مليون) شيكل، وطرح عطاءين في المرحلة الثانية من المشروع بقيمة (3 ملايين) يورو، وعطاء مبنى منامات الأمن الوطني ومبنى الشرطة ومبنى الصيانة ومحطة وفود بقيمة (3.3 مليون) يورو.
- تنفيذ الجزء الثاني من الأسوار في مشروع مقاطعة أريحا بقيمة (1.39 مليون) شيكل، والمرحلة الأولى من مشروع مقاطعة الخليل بقيمة (1.13 مليون) شيكل.
- طرح وإحالة وتوقيع عقود المرحلة الأولى من مشروع مقاطعة طولكرم بقيمة (3.20 مليون) شيكل.

- تنفيذ مشروع مبنى القيادة والعمليات في معسكر العمليات في النويمة بقيمة (3.83 مليون) شيكل، والاستمرار في تنفيذ مشروع مبنى التجهيز والإمداد بقيمة (2.34 مليون) شيكل، والأعمال الخارجية في المعسكر بقيمة (3.54 مليون) شيكل.
- تنفيذ مشروع مبنى المنامات في معسكر التدريب بالنويمة بقيمة (6.42 مليون) شيكل، والاستمرار في تنفيذ مشاريع مبنى الغرف الصفية بقيمة (4.45 مليون) شيكل، ومبنى الخدمات بقيمة (2.37 مليون) شيكل، ومبنى صالة الطعام بقيمة (4.99 مليون) شيكل، وأعمال الموقع والبنية التحتية بقيمة (7.07 مليون) شيكل، وخزانات المياه ووحدة معالجة المياه العادمة في معسكر التدريب في النويمة بقيمة (1.64 مليون) شيكل.
- المباشرة في تنفيذ مبنيين للمنامات في معسكر الأمن الوطني في جنين بقيمة (6.53 مليون) شيكل، ومشروع مبنى المنامات الثالث ومبنى صالة الطعام بقيمة (7.05 مليون) شيكل، وأعمال البنية التحتية في المعسكر بقيمة (2.96 مليون) شيكل. وطرح عطاءات إنشاء خزان المياه الأرضي وخط المياه الخارجي لخدمة المعسكر بقيمة (0.34 مليون) دولار، وخط كهرباء الضغط العالي بقيمة (0.23 مليون) دولار، ومبنى صيانة المركبات ومبنى الخدمات في المعسكر بقيمة (3.48 مليون) شيكل.
- الاستمرار في تنفيذ إنشاء عمارة خامسة في الإسكان النمساوي في نابلس بقيمة (6.34 مليون) شيكل، ومشروع إسكان قفيلية بقيمة (13.50 مليون) شيكل.
- طرح (73) عطاءً لوزارات ومؤسسات السلطة الوطنية، وبلغت القيمة الإجمالية لهذه العطاءات (18.83 مليون) دولار، و(7.45 مليون) يورو، و(18.44 مليون) شيكل.
- تصنيف (68) مقالاً في الفئات والدرجات المختلفة من خلال لجنة التصنيف الوطنية.
- المباشرة في إنشاء قاعدة البيانات لشبكة الطرق في الضفة الغربية، وتحضير تقرير التقييم الذاتي للوزارة.

الصعوبات والتحديات التي واجهت الحكومة

قطاع الحكم:

- تأثر عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بسبب الواقع السياسي الحالي في قطاع غزة والذي أدى إلى عدم نشر بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2007 لقطاع غزة ، وعدم التمكن من جمع بيانات التجارة الخارجية، إضافة الى عدم توقيع أية اتفاقية دعم مع أي من المانحين لمشروع التعداد الزراعي حتى تاريخ 2010/08/31 رغم الجهود المبذولة في التواصل مع مختلف المانحين، والنقص في بيانات الشتات وبيانات عرب 1948.
- الاحتلال وسياساته وإجراءاته بالإضافة الى الانقلاب والانقسام الحاصل في شقي الوطن.
- انتشار الأسلحة، وبعض المجموعات المسلحة، وكذلك الوساطة والمحسوبية وسوء استغلال المنصب.
- ضعف السياسات والتشريعات الوطنية بخصوص توفير شروط السلامة العامة، وضعف الدعم الرسمي والدولي لمؤسسات الحماية المدنية.
- الصورة النمطية السلبية المتبادلة ما بين مؤسسات قطاع الأمن ومنظمات المجتمع المدني، ضعف دور المؤسسة التشريعية والرقابية على قطاع الأمن ومؤسساته .
- تداخل وعدم وضوح في الصلاحيات والأدوار (بين القطاعين) ، وعدم اكتمال الأطر القانونية.
- محدودية الموارد المالية للسلطة الوطنية بشكل عام ولقطاع الأمن بشكل محدد.

- امتهان كرامة القاضي وتعريضه للتفتيش وإيقافه على الحواجز العسكرية، وكذلك عدم تمكن المحضرين و معاوني القضاء من أداء دورهم القانوني في إتمام عمليات التبليغ للدعاوي أو غيرها بسبب الإغلاقات والمنع.
- عدم تمكن الشرطة من إلقاء القبض على بعض المشتبه بهم بسبب تواجدهم في أماكن خاضعة لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي.
- ممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تؤثر على العمل اليومي لمؤسسات قطاع العدالة، وغياب المجلس التشريعي الفلسطيني.
- عدم وضوح بعض المرجعيات القانونية التي تحدد الاختصاصات بين مؤسسات العدالة، وكذلك عدم حسم بعض الاختصاصات والمسؤوليات من المستوى السياسي.
- عدم دمج القضاء الشرعي والعسكري ونيابتهما في إطار العدالة مما يحرمهم من الاستفادة من المشاريع التطويرية، إضافة إلى تعدد جهات التمثيل أمام الماتحين، وتعدد قنوات الاتصال مع القضاء من جانب السلطة التنفيذية.
- تعدد المعوقات الإسرائيلية التي تعاني منها وزارة الحكم المحلي والتي تتمثل في إعاقة العمل في المنطقة (ج)، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية، والمماطلة في ترخيص مكبات النفايات ومصادرة سيارات النفايات.
- ضعف الإمكانيات المالية للمجالس المحلية، بالإضافة إلى إغلاق المكبات العشوائية، وكذلك إلغاء انتخابات الهيئات المحلية.
- تفاوت قدرات بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية في إعداد التقارير وتدقيق المعلومات، وصعوبة الحصول على المعلومات والأرقام والإحصائيات من بعض الوزارات والمؤسسات الأخرى، بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتكامل بين إدارات التخطيط والمالية داخل بعض الوزارات والمؤسسات العامة
- قيام عدد من السفارات الفلسطينية في الخارج بمراسلة الوزارات المختصة بشكل مباشر، وأيضاً بعض الوزارات بمراسلة السفارات مباشرة، الأمر الذي يسبب إرباكاً في العمل، وكذلك قيام بعض المؤسسات الحكومية بمراسلة الممثلات والقنصليات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية دون الرجوع إلى وزارة الشؤون الخارجية.
- عدم قيام الوزارات بترشيح الموظف المناسب الذي تنطبق عليه الشروط، أو ترشيح نفس الموظف لعدة دورات متشابهة، وعدم التزام الوزارات بتقديم مرشحيهم في الوقت المحدد
- قلة المستقلين بين خريجي الشريعة؛ مما يعني أن العاملين في الحقل الديني (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المحاكم الشرعية، دار الفتوى) من المتخصصين سيكونون من الحركيين والحزبيين، وهذا خلل يحتاج إلى التصويب العاجل والمبني على التخطيط السليم، وعلى أعلى المستويات.
- غياب تشريعات فلسطينية لتنظيم الشأن الديني في فلسطين الأمر الذي أدى إلى عمل الوزارة بقانون الأوقاف الأردني لعام ، والذي أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى وزارة المالية والجهات الرقابية بان وزارة الأوقاف حسب قانون 1966 وزارة سيادية لها استقلال مالي وإداري وان قانونها الخاص مقدم علي قانون الموازنة
- قلة المقبلين على الوظيفة في قطاع المساجد؛ بسبب ضعف الرواتب وانعدام الحوافز والعلاوات أسوة بغيرهم من الموظفين، وارتباطهم بالمسجد على مدى النهار والليل وبالتالي يجب أن تكون لهم علاوة لا تقل عن 40 % للائمة والمحفظين و20% للأذنة وخدم المساجد
- ضعف وعي المجتمع حول أداء فريضة الزكاة وإخراجها بطريقة عشوائية، وكذلك سوء إدارة بعض مشاريع اللجان التنموية مما سبب خسائر في رأس المال
- بخصوص بتنمية مال الوقف يجب العمل فوراً على إنشاء محاكم خاصة لتسريع عملية البت في القضايا المرفوعة ضد المستأجرين والمعتدين على أملاك الوقف وتعديل قانون الإيجار والاستئجار بما يخص العقارات الوقفية .
- غياب فهم مؤسسي لدور الإمام وأهميته كوسيلة إعلامية تصل إلى 80% من الجمهور.
- عدم ملاءمة بعض مواد قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية مع متطلبات منظمة الأنتوساي والمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة، وكذلك ضعف التزام الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بواجباتها والتزاماتها المنصوص عليها في القانون، بالإضافة إلى غياب الدور الفاعل للمجلس التشريعي.

قطاع التنمية الاجتماعية:

- استمرار حالة التثني وانعدام التنسيق ما بين وزارة الإعلام والمنابر الإعلامية الرسمية (الإذاعة، والتلفزة ووكالة الأنباء والمعلومات وفا ومركز الإعلام الحكومي).

- قلة الوعي بين العمال واصحاب العمل وعدم احترام تطبيق أحكام قانون العمل من قبل بعض أرباب العمل، بالإضافة على عدم وجود محاكم عمالية وقضاة عمل في المحافظات حتى الان، وكذلك الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها سوق العمل الفلسطيني.
- الأعمال الطارئة التي تستغرق وقتا كبيرا وجهد إضافي كمشاركة الموظفين في إعداد خطة الوزارة عبر القطاعية، وكذلك استراتيجية العنف الموجه ضد المرأة.
- ضبابية البيئة القانونية التي تحكم عمل وزارة الشباب والرياضة والمؤسسات العاملة في نفس المجال، وكذلك آلية تمويل المشاريع والإجراءات التي تحتاجها، إضافة الى وجود بعض مشاريع البنية التحتية في مناطق C ما يصعب تنفيذها، بسبب إجراءات الاحتلال.
- جدار الفصل العنصري حول المدينة المقدسة والحواجر العسكرية الثابتة على جميع مداخل المدينة تؤثر سلباً على المسيرة التعليمية فيها، حيث تعيق وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم، إضافة إلى آثار الجدار على كافة المناطق التي تضررت باختراقه لأراضيها، وكذلك تسرب الطلبة من مدارس القدس
- التواصل شبه المعدوم بين الضفة العربية وقطاع غزة أثر إلى حد كبير على كافة نواحي العملية التعليمية، إضافة الى عدم قدرة الوزارة على متابعة شؤون العملية التعليمية في قطاع غزة نتيجة ممارسات الاحتلال من جهة والإنقسام من جهة أخرى.
- عدم توجه الطلبة بالنسبة المرجوة نحو التعليم التقني والمهني، وكذلك عدم إقرار قانون التربية والتعليم.
- اعتماد هيئة التقاعد على المساعدات الخارجية في تسديد التزاماتها مع عدم وجود رؤية واضحة للمانحين بشأن المتأخرات ، وارتباط موضوع قضية حجز الأموال في نيويورك بالمسائل السياسية العالقة.
- صعوبة التنسيق مع وزارة الشؤون الإجتماعية خلال تطبيق المادة"120" بشأن البحث الإجتماعي وعدم الصرف لبعض المتقاعدين المستحقين.
- صعوبة توافق هيئة التقاعد مع مؤسسات القطاع الخاص لوضع نظام خاص بهم والزامهم به مستقبلياً، واحتياج القطاع الخاص لتنظيم وتطوير النظم الإدارية لتكون بشكل واضح.
- التراجع الإقتصادي العالمي وانهار المؤسسات المالية المصرفية العالمية مما يساهم باستمرار حالة عدم الثقة، بالإضافة الى عدم استقرار وتهيئة السوق المحلية للإستثمار الجيد والأمن، وكذلك الحصار المفروض على أجزاء من الأراضي الفلسطينية
- عدم وجود أرصدة كاملة في الحسابات لتطبيق نظام المساهمات المحددة واستثمار الإستقطاعات للحسابات الخاصة.
- الاحتلال يعرض حوالي اربعة ملايين مواطن فلسطيني وخاصة في قطاع غزة لأبشع الانتهاكات التي تتعلق بحقوق الإنسان وصحته. إن الحصار والحواجر الإسرائيلي والجدار العازل هو المعيق الأساسي لعمل الطواقم الطبية من الوصول السهل إلى أماكن عملهم وإلى المراكز الصحية التي تقدم الخدمات الصحية للمواطن .
- الوضع المتردّم في القطاع وسوء إدارة القطاع الصحي الحكومي هناك بسبب اجراءات الجماعة الانقلابية التي قامت باقصاء معظم الكوادر الصحية من المواقع الادارية والاشرفية وتضع الكثير من الصعوبات والعراقيل على القطاع الصحي وتنتهك حقوق المواطن.
- غياب نظام التأمين الصحي الشامل، الذي يضمن استمرارية التمويل وتطوير الخدمات الصحية.
- تزايد اعداد المستحقين للمساعدة، بسبب اجراءات الاحتلال الاسرائيلي التعسفية، وما ينتج عنها من ارتفاع لنسب الفقر والبطالة والتهميش، بالإضافة الى استمرار الانقسام السياسي الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة
- وجود تعقيدات مجتمعية وثقافية فيما يتعلق بالتعامل مع بعض المشاكل الاجتماعية الحساسة، كالمراهة والمعاقين.

قطاع التنمية الاقتصادية:

- محدودية الموارد المالية المخصصة للقطاع الزراعي من الدول المانحة، وعدم صرف المخصصات المالية التي تم رصدتها ضمن الميزانية الرأسمالية والميزانية التطويرية لوزارة الزراعة للعام 2010.
- استمرار الحصار المفروض من قبل الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة، مما يعرقل تكاملية اقتصاديات الزراعة ما بين المحافظات الشمالية والجنوبية، بالإضافة الى الاستمرار في اقامة جدار الضم والتوسع، وكذلك التعديلات من قبل المستوطنين على المزارعين، و استمرار السيطرة على الموارد المائية والمراعي والمعابر.
- المعوقات التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على أعمال التسوية والمساحة في المناطق المصنفة ج، عدم كفاية الموازنة السنوية المخصصة لسلطة الأراضي ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية.

- السياسات الإسرائيلية الهادفة لجعل السوق الفلسطيني سوقاً مستهلكاً لمنتجاتها لا سوقاً منتجاً ومنافساً، وكذلك عدم السيطرة على المعايير والحدود وتقسيم المناطق الى A,B,C، وانعكاسها على المناخ الاقتصادي الفلسطيني.
- تعنت الجانب الإسرائيلي ورفضه للتطبيق الدقيق والأمين للإتفاقيات الموقعة، ووقف الجانب الإسرائيلي التعامل بتنفيذ الإتفاقيات من طرف واحد.
- ضعف مبادرات وثقافة الشراكة بين القطاعين العام والخاص رغم الإنجازات المتحققة.
- عدم المصادقة على نظام هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وكذلك عدم صدور قرار يحكم عمل الشركات الخاصة بقطاع البريد من حيث المجال المحجوز والتعرفة للخدمات التي يقدمونها.
- عدم توفر السيولة النقدية من قبل وزارة المالية لتغطية الإلتزامات المترتبة على وزارة الإتصالات، وعدم إصدار أوامر مالية تغطي الإلتزامات المتراكمة تجاه الموردين، بالإضافة لعدم تحرير أرصدة خاصة بمتأخرات السنة المالية 2009.
- نقص في بعض التجهيزات الفنية والتي تؤدي لصعوبة انجاز عمليات الكشف الفني الدقيق على محطات البث الخاصة بشركات الإتصالات والرقابة على الطيف الترددي
- الإحتلال الاسرائيلي وإجراءاته، خاصة المتعلقة بالحد من حرية الحركة، وإمعانه في فصل القدس وتهويدها، الإنقلاب الحمساوي في غزة وفصلها عن الضفة.

قطاع البنية التحتية:

- انعدام التواصل بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية. والانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، واعتماد السلطة على الموائئ الإسرائيلية وقيود الاتفاقات الاقتصادية لانعدام السيطرة على المعايير الحدودية، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع تكلفة النقل في ومن وإلى المناطق الفلسطينية
- عدم تنفيذ وإعادة تأهيل برامج ومشاريع وزارة النقل والمواصلات الاستراتيجية وخاصة مطار ياسر عرفات الدولي، وميناء غزة التجاري، وميناء الصيادين ، وكذلك عدم توفر التمويل اللازم لتنفيذ هذه البرامج والمشاريع.
- قيام إسرائيل بإنشاء جدار الفصل العنصري، وتنفيذ مشاريع طرق الفصل التي تشكل عائق أمام تنفيذ شبكات طرق محلية وإقليمية، والتي بدورها تشكل حائلاً أمام تقديم خدمات تساهم في الوصول إلى تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية، وتؤدي أيضاً إلى مضاعفة أطوال وأوقات زمن الرحلات في المناطق الفلسطينية.
- يواجه قطاع الإنشاءات بشكل عام مشكلة التذبذب الدائم في أسعار المواد الإنشائية وفي أسعار صرف الدولار واليورو مقابل عملة التداول (الشيكل الإسرائيلي) والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق فجوات تمويلية للكثير من المشاريع
- التأخر في دفع بعض المطالبات المالية المستحقة للمقاولين، وهذا راجع الى بعض التأخير في تحويل الدفعات المالية الى حساب السلفة المستدامة لدى الوزارة.
- التدخل في الصلاحيات والادوار والمسؤوليات بين سلطة جودة البنية والمؤسسات ذات العلاقة.

التوصيات العامة

قطاع الحكم:

- ضرورة تقييد الوزارات والمؤسسات الحكومية بقرار مجلس الوزراء والمتمثل بعدم نشر أية بيانات إحصائية قبل التنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة الى ضرورة فتح مكتب الجهاز في غزة لتسهيل العمل وجمع البيانات في قطاع غزة.
- وضع إستراتيجية للتعامل مع المناطق التي خارج السيطرة الأمنية المباشرة، ووضع خطة إعلام امني ومنظومة قانونية لذلك.
- وضع خطة إعلام امني للتوعية المجتمعية وبرنامج الشراكة المجتمعية، وكذلك برنامج الرقابة والتفتيش العام، وبناء نظام للشكاوي.
- إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات فيما يتعلق بالجرائم والعقوبات، وإصدار قانون أساسي للأمن الفلسطيني، بالإضافة الى بناء قدرات العلاقات العامة والإعلام.
- تفعيل وتطوير بروتوكول تنظيم العلاقة بين كل من النيابة العامة المدنية والعسكرية.
- العمل المستمر على بناء قدرات المؤسسات الحكومية في مجالات التخطيط واعداد التقارير وتوفير المعلومات والاحصائيات الدقيقة في مجال الاختصاص، وكذلك تطوير مهارات ورفع قدرات الوزارات والمؤسسات الحكومية في مجال التقييم والمتابعة، وادراج وحدات أو دوائر للتقييم والمتابعة على الهياكل التنظيمية لهذه المؤسسات.
- اعتماد آليات عمل تنفيذية تفصيلية لكافة المواد والبنود الواردة في القانون، بما يكفل للوزارة حقوقها وحصاناتها وصلحايتها، في المشاركة في رسم السياسة الفلسطينية الخارجية، وفي قيادة العمل الدبلوماسي الفلسطيني وتمثيل فلسطين في كافة الميادين والمحافل
- تحقيق المتابعة اليومية لأوضاع سفاراتنا في الخارج ، بما يعزز من مركزية العمل والتوجيه وتطوير الأداء والمتابعة القانونية والإجرائية المسؤولة عن كافة قضاياها وبشكل مؤسساتي وقانوني سليم.
- وضع الخطط التنفيذية الكفيلة بتطوير العلاقة مع الجاليات الفلسطينية في الخارج، وتقديم التسهيلات الضرورية لأبناء الجاليات في كل ما يتعلق بالعمل القنصلي وذلك وفقاً للقانون.
- الاتفاق مع سفاراتنا وممثلياتنا في الخارج باستعمال الرموز السرية على الوثائق الصادرة من سفاراتنا مثل الختم غير الظاهر أي(المخفي) وكذلك الحروف غير الظاهرة، حيث يتم استعمال الرمز الدولي لاسم الدولة التي تقع بها سفاراتنا وأرقام متسلسلة غير ظاهرة أيضا وتوضع في أماكن مخصصة على الوثيقة.
- تعديل قانون ديوان الرقابة ليتلاءم مع متطلبات الأنتوساي، وإيجاد آلية ملزمة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الديوان.

قطاع التنمية الإجتماعية:

- ضرورة إشراف وزير الإعلام على المنابر الإعلامية الرسمية، وإيجاد صيغة للتنسيق الدائم فيما بين الوزارة وهذه المنابر (الإذاعة والفضائية ووكالة وفا ومركز الإعلام الحكومي)
- الاسراع في تشكيل هيئات مستقلة وشبه حكومية تأخذ على عاتقها استنهاض القطاعات التي تعمل وفق سياسات وتوجهات الحكومة مثل(الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني والهيئة العامة للتشغيل والهيئة العامة للتعاون، والهيئة الوطنية للسلامة والصحة المهنية).
- تحويل وزارة العمل من وزارة تقديم الخدمات الى وزارة تعنى بالسياسات والاشراف على تطبيق القوانين المتعلقة بقطاع العمل وقيادة عملية التنسيق والحوار بين اصحاب العلاقة، ومراقبة ضبط الجودة ، وتطبيق قانون تنظيم العمل المهني.
- العمل على إبرام اتفاقيات مع الحكومات العربية والإسلامية لاستيعاب العمالة الفلسطينية في أسواقها بعقود عمل محدودة المدة بما ينسجم مع النظام الخاص لتنظيم العمالة في الخارج، وكذلك العمل على تحقيق

خطط اقتصادية قصيرة الأمد لتطوير التشغيل والتدريب المهني، تعمل على تلبية متطلبات واحتياجات السوق المحلي .

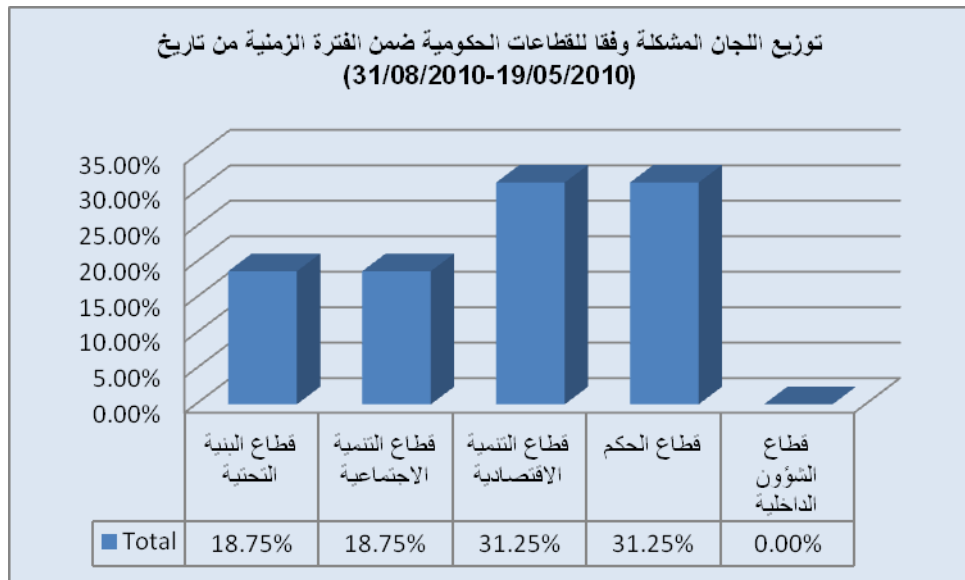
- العمل على تطبيق قانون العمل الرياضي واعتماد اللوائح المنظمة له، وكذلك انجاز بيئة قانونية مواءمة ومواتية للعمل الشبابي، وتوفير الدعم للمؤسسات الشبابية من اجل مساعدتها في توفير عامل الديمومة لها.
- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين وتفعيل هيئة تطوير مهنة التعليم، وكذلك الحد من انتشار ظاهرة التسرب في مدارس القدس وخاصة في المرحلة الإلزامية واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية
- ضرورة إقرار قانون التربية والتعليم وتعديل قانون التعليم العالي ليتسنى للوزارة ضبط كافة جوانب العملية التعليمية في مختلف مستوياتها
- ضرورة تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي والإقليمي والدولي، وكذلك استكمال قانون النقابات لينظم العلاقة بين كافة المؤسسات، ومواصلة تعزيز التوجه نحو اللامركزية بشكل تدريجي في مختلف القطاعات.

قطاع البنية التحتية:

- توفير التمويل اللازم لتنفيذ برامج ومشاريع قطاع النقل الداخلي وإعداد مخططات شبكات الطرق، وتطوير وحدة نظم المعلومات الجغرافية والسلامة المرورية، وما يلزم ذلك أيضاً من تخصيص الأراضي اللازمة لتلك المشاريع.
- استمرار التفاوض مع القطاع الخاص لدراسة دمج شركات النقل العام وتعزيز الإستثمار في هذا القطاع.
- ايجاد الوسائل والآليات للتغلب على المعوقات الإسرائيلية وتركيب الشاحنات في مناطق B و C.
- إنشاء صندوق لتطوير النقل العام ومرافقه، ودعم وتطوير مجلس المرور الأعلى.
- إنشاء هيئة الأرصاد الجوية، وتطوير التشريعات والأنظمة اللازمة لإنشاء الهيئة وتنظيم عملها بما يسهم في تطوير الأرصاد الجوية الفلسطينية، والحصول على موافقة الجانب الإسرائيلي لادخال أجهزة الأرصاد الجوية المتبرع بها من قبل تركيا
- توفير الدعم السياسي والمالي لتنفيذ اتفاقات ومذكرات التعاون بين وزارة النقل والمواصلات وبعض الدول العربية والمنظمات الإقليمية.
- التفاوض مع الجانب الإسرائيلي بشأن القضايا الاستراتيجية " الطرق الإقليمية، السكك الحديدية، المشاريع الاستراتيجية"، و ابرام الاتفاقات التي تسهل تنفيذها وفق الخطط الموضوعة من قبل الجانب الفلسطيني.
- العمل مع الدول المانحة بشأن الحصول على ضمانات من الجانب الإسرائيلي بعدم المساس بالمشاريع الإستراتيجية " مطار ياسر عرفات الدولي، وميناء غزة التجاري، وميناء الصيادين"، بعد إعادة أعمارها
- توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج التطويرية للمعابر الحدودية وزيادة التمويل المخصص لتطوير قطاع النقل والمواصلات بصفة عامة.
- توفير المعلومات الأولية عن الأطر المالية التي يمكن أن تتوفر لتنفيذ المشاريع والبرامج المختلفة المدرجة في خطة الإصلاح والتنمية، على أن تشمل هذه المعلومات توفر المصادر المالية للمشاريع والبرامج المختلفة مقداراً وتوقيتاً
- التأكيد على ديمومة التدفق المالي لحساب السلفة المستدامة للوزارة بناء على خطة التدفق النقدي للمشاريع، لتتمكن الوزارة من دفع المستحقات المالية للمقاولين والاستشاريين دون تاخير.
- التأكيد على كافة الجهات المستفيدة من المشاريع التي تنفذها الوزارة بضرورة تحديد احتياجاتها ومتطلباتها في هذه المشاريع والانطلاق في ذلك من فهم واضح للاهداف المحددة لهذه المشاريع من قبل الجهات المستفيدة.

ملاحق

يمثل الرسم البياني رقم (1) النسبة المئوية لعدد اللجان الحكومية التي تم تشكيلها في الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام الثاني لعملها، مصنفة حسب السياسات القطاعية التي تم اعتمادها في وثيقة موعد مع الحرية.



يمثل الرسم البياني رقم (2) النسبة المئوية لعدد القرارات الحكومية التي تم اتخاذها من قبل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة خلال الربع الأول من العام الثاني لعملها، مصنفة حسب السياسات القطاعية التي تم اعتمادها في وثيقة موعد مع الحرية.

